

«الحروف المقطعة»

في ضوء

«قضية الإعجاز»

د. هشام السيد إبراهيم مصطفى خضر

مدرس الدراسات الإسلامية بقسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الملخص:

في سياق (تحليل الخطاب القرآني) اختلفت آراء أهل العلم حول «الحروف المقطعة»؛ فمنهم من توقّف في شأنها، واعتبرها من المُتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ومنهم من رآها خطاباً من الله (عز وجل) إلى نبيّه «مُحمَّد» (صلى الله عليه وسلم) أعلّمه معناه دون بقيّة خلقه، ومنهم من رآها خطاباً من الله تعالى إلى خاصّة أوليائه أوَدَعَهَا لطائف إشاراته، وضمّنها أسرار معانيه التي يقصدهم بها دون سائر خلقه، ومنهم من رآها خطاباً من الله تعالى إلى كافّة أوليائه وإلى عامّة المُكلّفين، فهي من وجهة النظر تلك ليست من المُتشابه الذي استأثر الله بعلمه، بل هي من المُحكّم أو من المُتشابه الذي يُطلّب بدقائق العلم.

وعلى كلّ؛ فإنّ البحث عن معاني تلك الحروف لا يكاد يصل بصاحبه إلى نتيجة يطمئن إليها؛ فقد تشعبت الآراء، وتباينت المذاهب، وتعدّدت الأفكار حول تلك الحروف، بحيث إنك لا تكاد تجد أحداً استقام له رأيٌ إلّا وتجد آخر قد مَحَى له ذلك الرأى، ولا تجد أحداً استقرّ له مقامٌ إلّا وتجد آخر قد أقام له فيه اعتراضاً أحاله دون مقامه، حتّى صار البحث عن معاني تلك الحروف وعن وجه الإعجاز فيها هو بذاته وجه الإعجاز، إذ الحيرة في الثبات على حقيقة أمرٍ برهان العجز عن الوصول إلى هذه الحقيقة.

ويبقى البحث عن وجه الحكمة من إنزالها على هذا النحو هو سبيل الانتفاع بها على جهة غلبة الظنّ، لا على جهة القطع واليقين، والحكمة من إنزالها لا توصف - ولا يمكن أن توصف - بأنّها من المُتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ولا من المُحكّم الذي لا يسع أحداً الجهل به، بل هي ممّا يدرك بشيءٍ من النظر، وإعمال الفكر، ولعلّ ذلك يفسّر اختلاف مذاهب أهل العلم في بيان تلك الحكم، والكشف عمّا تضمّنتها هذه الحروف من الأسرار، ولعلّ أقربهم إلى الصواب، وأبعدهم عن الوهم من بحث عن تلك الحكم وهاتيك الأسرار في ضوء «قضية الإعجاز»، وهذا ما حاول هذا البحث الوقوف عليه.

The Disjointed Letters in the Light of the Miracle Issue

Abstract:

In the context of analyzing the Quranic discourse, scholars have differed in their opinions regarding the disjointed letters. Some have considered them as part of the similar verses" or "mutashabihat" verses that Allah has kept the knowledge of their meanings to Himself, while others have seen them as a divine speech from Allah (Glorified be He and Exalted) to His Prophet Muhammad (PBUH) in which he alone knew their meanings, excluding the rest of creation. Some have also viewed them as a divine speech from Allah (Glorified be He and Exalted) to His Ouliya al-Rahman" or "Guardians of the Merciful. Entrusted to them with subtle indications that contain the secrets of His meanings, excluding the rest of creation. Lastly, some have considered them as a divine speech from Allah (Glorified be He and Exalted) to all of His saints and accountable people, and from this perspective, they are not part of the similar verses" or "mutashabihat" that Allah has kept the knowledge of their meanings to Himself, but rather they are either decisive or similar verses" or "mutashabihat" that can be understood through meticulous knowledge.

However, the search for the meanings of these letters hardly leads one to a satisfying conclusion. Opinions have diverged, schools of thought have varied, and ideas have multiplied regarding these letters. It is difficult to find someone who adheres to a certain opinion without finding others who refute it. The search for the meanings of these letters and the miraculous aspect in them has become an enigma in itself. The confusion in establishing the truth about this matter is evidence of our incapacity to reach it.

Nevertheless, searching for the wisdom behind revealing these letters in this manner is a way to benefit from them based on the predominance of conjecture, not on certainty. The wisdom behind their revelation cannot be described as part of the similar verses" or "mutashabihat" verses that Allah has kept

the knowledge of their meanings to Himself or as decisive verses that no one can be ignorant of. It is something that can be grasped through insight and intellectual effort. Perhaps this explains the difference in opinions among scholars in explaining these wisdoms and uncovering the secrets contained within these letters. The closest to the truth and farthest from delusion are those who search for these wisdoms and secrets in light of the miracle issue, and this is what this research aims to achieve.

مدخل إلى قضية الإعجاز:

إنَّ «الْقُرْآنَ» قد بلغ مَبْلَغًا أُعْجَزَ الْفُؤْدَةُ الْبَشَرِيَّةُ عَنْ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ، وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَبَدًا أَنْ يَقْطَعَ بِالسَّبَبِ الَّذِي أُعْجَزَ بُلْغَاءُ «العربِ» عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ^(١)، إذْ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَحْوَالِ قُلُوبِهِمْ حَالِ اسْتِمَاعِهِمُ لِلْقُرْآنِ، ثُمَّ انْكَشَفَ لَهُ الْوَجْهَةُ الَّذِي أُعْجَزَهُمْ، لَكِنْ تَقَوْمُ الْأَدَلَّةِ، وَيَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُمْ مَا تَرَكَوا مُعَارِضَةً «الْقُرْآنِ» إِلَّا عَجْزًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ «الْقُرْآنَ» قَدْ نَقَضَ عَادَتَهُمْ فِي الْكَلَامِ وَالْإِعْرَابِ وَالْبَيَانِ، وَوَجَدُوا فِيهِ غُلُوبًا لَمْ يُعْهَدُوا، إِذْ "إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ نَمَطًا مِنْ أَنْمَاطِ كَلَامِ «العربِ» فِيمَا قَالُوهُ شِعْرًا أَوْ نَثْرًا—أَيًّا كَانَتْ قُوَّتُهُ بِلَاغَةً وَفِصَاحَةً—أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْ بِلَاغَةِ «الْقُرْآنِ» وَفِصَاحَتِهِ، فَقَدْ بَلَغَ «الْقُرْآنُ» فِي مِضْمَارِ الْبِلَاغَةِ وَالْفِصَاحَةِ الطَّرْفَ الْأَعْلَى، وَهُوَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ نُسَمِّيَهُ حَدَّ (الْإِعْجَازِ)، لِأَنَّ هَذَا كَانَ الْمِيدَانَ الَّذِي تَحَدَّى «الْقُرْآنُ» فِيهِ «العربِ» وَهُمْ فِرْسَانُهُ، وَأَصْدَقُ دَلِيلٍ عَلَى هَذَا الْإِعْجَازِ مَوْقِفُ مَنْ تَحَدَّاهُمْ «الْقُرْآنُ» مِنْ فُصَحَاءِ «العربِ» مِنْ هَذَا التَّحْدِي عَجْزًا وَاسْتِسْلَامًا مَعَ حِرْصِهِمْ عَلَى تَكْذِيبِ «الْقُرْآنِ»^(٢)؛ قَالَ «الْقُرْطُبِيُّ» (رَحِمَهُ اللَّهُ): "...وَبِهَذَا قَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَى «العربِ»، إِذْ كَانُوا أَرْبَابَ الْفِصَاحَةِ، وَمِظَنَّةَ الْمُعَارِضَةِ، كَمَا قَامَتِ الْحُجَّةُ فِي مُعْجِزَةِ «عِيسَى» (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى الْأَطِبَّاءِ، وَمُعْجِزَةِ «مُوسَى» (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى السَّحْرَةِ، فَإِنَّ «اللَّهَ» (سُبْحَانَهُ) إِنَّمَا جَعَلَ مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) بِالْوَجْهِ الشَّهِيرِ أَبْرَعُ مَا يَكُونُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ الَّذِي أَرَادَ إِظْهَارَهُ، فَكَانَ السِّحْرُ فِي زَمَانِ «مُوسَى» (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَدْ انْتَهَى إِلَى غَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ الطِّبُّ فِي زَمَنِ «عِيسَى» (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَالْفِصَاحَةُ فِي زَمَنِ «مُحَمَّدٍ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٣).

وَمِنْ ثَمَّ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ: إِنَّ «الْإِعْجَازَ اللَّغَوِيَّ» هُوَ الَّذِي وَقَعَ مِنْ جِهَتِهِ التَّحْدِي بِ«الْقُرْآنِ»، إِذْ «الْإِعْجَازُ اللَّغَوِيُّ» وَجْهٌ لَا يَتَسَرَّبُ إِلَيْهِ الطَّغْنُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَبِلَاغَةُ «الْقُرْآنِ» وَفِصَاحَتُهُ لَا تَخْلُو مِنْهَا سُورَةٌ مِنْ سُورِهِ، ذَلِكَ أَنَّ «الْإِعْجَازَ اللَّغَوِيَّ» يَتَعَلَّقُ بِ«الْقُرْآنِ» ذَاتِهِ فِي بِنْيَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُ عَنْهَا،

ومِنَ تَمَّ كَانَ هَذَا الْوَجْهَ أَوَّلَ مَا تَنَاوَلَهُ الْعُلَمَاءُ بِالْبَحْثِ، وَكَانَ قَدْرًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ (الإعجاز).

وهذا الرأي هو الذي مال إليه الحُذَّاقُ مِنْ أَهْلِ الصُّنْعَةِ، وَأَخَذَ بِهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ يَقُولُ «ابْنُ عَطِيَّةِ الأَنْدَلِسِيِّ» (رحمه الله): "... وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْحُذَّاقُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي نَفْسِهِ - أَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا وَقَعَ بِنَظْمِهِ، وَصِحَّةِ مَعَانِيهِ، وَتَوَالِي فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ. وَوَجْهَ إِعْجَازِهِ أَنَّ «اللَّهَ» (تعالى) قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَأَحَاطَ بِالْكَلَامِ كُلِّهِ عِلْمًا، فَإِذَا تَرْتَّبَتِ اللَّفْظَةُ مِنَ «الْقُرْآنِ» عِلْمَ بِإِحَاطَتِهِ أَيَّ لَفْظَةٍ تَصْلُحُ أَنْ تَلِيَ الْأُولَى، وَتُبَيَّنَ الْمَعْنَى بَعْدَ الْمَعْنَى، تَمَّ كَذَلِكَ مِنَ أَوَّلِ «الْقُرْآنِ» إِلَى آخِرِهِ، وَالنَّبَشُ مَعَهُمُ الْجَهْلُ وَالنِّسْيَانُ وَالذُّهُولُ، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ أَنْ بَشْرًا لَمْ يَكُنْ قَطُّ مُحِيطًا. فَبِهَذَا جَاءَ نَظْمُ «الْقُرْآنِ» فِي الْغَايَةِ الْقُصُوى مِنَ الْفَصَاحَةِ ... فَكُتَابُ «اللَّهِ» لَوْ نُزِعَتْ مِنْهُ لَفْظَةٌ تَمَّ أُدِيرَ لِسَانُ الْعَرَبِ فِي أَنْ يُوجَدَ أَحْسَنُ مِنْهَا لَمْ يُوجَدِ. وَنَحْنُ تَبَيَّنَّا لَنَا الْبِرَاعَةَ فِي أَكْثَرِهِ، وَيَخْفَى عَلَيْنَا وَجْهًا فِي مَوَاضِعَ؛ لِقُصُورِنَا عَنِ مَرْتَبَةِ «الْعَرَبِ» يَوْمَئِذٍ فِي سَلَامَةِ الدُّوقِ، وَجُودَةِ الْقَرِيحَةِ، وَمَيِّزِ الْكَلَامِ»^(٤)..هـ.

إِنَّ «الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ» بِلَفْظِهِ وَعِبَارَتِهِ قَدْ رَاعَ الْعَرَبُ بِتَفُوقِ بَيَانِهِ، وَأَتَارَ أَسْلُوبُهُ وَعِبَارَتُهُ إِعْجَابَهُمْ، وَأَعْلَنُوا أَنَّهُمْ مَا رَأَوْا مِثْلَهُ فِي عُلُوقِ شَأْنِهِ، وَحُسْنِ رِضْفِهِ، شِعْرًا كَانَ أَوْ نَثْرًا، وَلَقَدْ شَعَرَ أُمَّةُ الْكُفْرِ أَنْفُسَهُمْ بِسُلْطَانِهِ عَلَى الْقُلُوبِ - وَهُوَ الْقَدْرُ الْمُتَاحُ لَهُمْ لِإِدْرَاكِ (إِعْجَازِهِ الْبَيَانِيِّ) - فَقَالُوا لِأَتْبَاعِهِمْ: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٥)، وَذَلِكَ خَوْفًا مِنْ سَرِيَانِ تِلْكَ الرُّوحِ الَّتِي شَعَرَ بِهَا «الْوَالِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةَ» حِينَمَا جَاءَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَرَأَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) «الْقُرْآنَ»؛ يَقُولُ «ابْنُ عَبَّاسٍ» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): "... فَكَانَتْ رِقَّةً لَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ «أَبَا جَهْلٍ»، فَأَتَاهَا، فَقَالَ: يَا عَمَّ إِنَّ قَوْمَكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَجْمَعُوا لَكَ مَا لَا يُعْطُوكَهُ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَبْتَ «مُحَمَّدًا» لَتَعْرِضَ لِمَا قَبْلَهُ. قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ «فُرَيْشُ» أَنِّي مِنْ أَكْثَرِهَا مَا لَا. قَالَ: فُقُلْ فِيهِ قَوْلًا يَبْلُغُ قَوْمَكَ إِنَّكَ كَارَهُ لَهُ. قَالَ: وَمَاذَا أَقُولُ؟! فَوَاللَّهِ مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمُ بِالشِّعْرِ مِنِّي، وَلَا بَرَجْرِهِ، وَلَا بِقَصِيدِهِ، وَلَا بِأَشْعَارِ الْجِنِّ، وَاللَّهِ مَا

يُشَبِّهُ الذي يقول شَيْئًا مِنْ هذا، ووالله إِنَّ لِقَوْلِهِ الذي يقول حَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّ لِمُنْمِرِ أَعْلَاهُ، مُعْدِقٌ أَسْفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيُعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُحِطُّمْ مَا تَحْتَهُ. قَالَ: لَا يَرْضَى عَنْكَ قَوْمُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ. قَالَ: دَعَنِي أَفْكَرٌ، فَلَمَّا فَكَّرَ قَالَ: (هَذَا سِحْرٌ يُؤَثِّرُ)؛ يُؤَثِّرُهُ عَنْ غَيْرِهِ^(٦).

إِنَّ هَذَا الذي أَوْقَفَ «الْوَلِيدَ بْنَ الْمُغِيرَةَ» حَائِرًا هُوَ (الإعجاز) نفسه الذي أدرك منه «عمر بن الخطاب» (رضي الله عنه) وجهاً يناسبه حينما سمع «القرآن» في بيت أخته، فتهاوى صرخ الشرك من قلبه، وتهاذى صرخ الإيمان في كيانه، إلى آخر ما هو معلوم في تاريخ دعوة الإسلام.

ولا شك أن في ذلك سرًا من أسرار الفطرة اللغوية التي جُبل عليها هؤلاء القوم المنزّل فيهم «القرآن»، والذين بلغوا مبلغًا من الفصاحة لم يُعرف في تاريخهم من قبل، "... ولولا أن «القرآن الكريم» قد ملك سرّ هذه الفصاحة، وجاءهم منها بما لا قبل لهم برده، ولا حيلة لهم [لصدّه] - لما صار أمر «القرآن» إلى أكثر مما ينتهي إليه أمر كل كتاب في الأرض"^(٧)، بل لما كان له في أولئك «العرب» الأمية أمر البتة؛ "... فلو أن هذا «القرآن» غير فصيح، أو كانت فصاحته غير معجزة في أساليبها التي أُلقيت إليهم - لما نال منهم على الدهر منالًا، ولخلا منه موضعه الذي هو فيه، ثم لكانت سبيله بينهم سبيل القوائد والخطب والأفاصيص، وهو لم يخرج عن كونه في الجملة كأنه موجود فيهم بأكثر معانيه قبل أن يوجد بألفاظه وأساليبه، ثم لنقضوه كلمة كلمة وآية آية دون أن تتخاذل أرواحهم، أو تتراجع طباعهم، ولكان لهم وله شأن غير ما عُرف، ولكن «الله» بالغ أمره، وكان أمر «الله» قدرًا مقدورًا"^(٨).

«الحروف المقطعة» في ضوء قضية التحدي والمعجزة:

إِنَّ «القرآن» تحدّى «العرب» فأعجزهم من جهة الفصاحة التي هي أكبر أمرهم، ومن جهة الكلام الذي هو سيّد عملهم، تحدّاهم في آيات كثيرة أن يأتوا

بمثله، أو بعضه، ثم قرَنَ التَّحْدِي بالتَّأْنِيبِ والتَّقْرِيعِ^(٩)، وهم أهلُ اللُّغَةِ لَنْ تَضِيقَ أساطيرُهُم وعلومُهُم وبلاغةُ مَنْطِقِهِم عن ذلك، "... وقد كَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَتَّحَدَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْمَسَاجِلَةِ وَالْمُقَارَضَةِ بِالْقَصِيدِ وَالْحُطْبِ ثَقَةً مِنْهُمْ بِقُوَّةِ الطَّبْعِ"^(١٠). أمَّا "... أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الَّذِي يُفْصَدُ إِلَيْهِ بِالْمُعَارَضَةِ - كَهَذَا «الْقُرْآنِ» - أَحْكَمَ دَقِيقُهُ وَجَلِيلُهُ، وَامْتَنَعَ كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ، وَأَخَذَ مَنَافِدَ الصُّنْعَةِ كُلِّهَا، وَاسْتَبْرَأَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ فِيهِ إِلَى غَايَتِهِ، وَقَطَعَ عَلَى صَاحِبِهِ أَمْرَ الْخِيَارِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يُعَارِضُهُ مِنْهُ، وَكَانَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ بَابٌ وَاحِدٌ فِي امْتِنَاعِهِ لَا مَوْضِعَ فِيهِ لِلتَّصْفُوحِ، وَلَا مَعْمَرَ لِلتَّقَافَةِ، وَلَا مَوْرِدَ لِلْمَقَالَةِ، وَقَدْ تَوَثَّقَتْ عِلَاتُهُ، وَتَرَادَفَتْ حَقَائِقُهُ، وَتَوَارَتْ عَلَى ذَلِكَ دَقَائِقُهُ، ثُمَّ كَانَتْ جَمَلَتُهُ قَدْ أُحْرِزَتْ عُنَاوِرَ الْفِطْرَةِ الْبَيَانِيَّةِ، وَجَمَعَتْ فَنُونَهَا، وَاحْتَوَتْ مِنَ الْكَمَالِ الْفَنِيِّ مَا كَانَ إِحْسَاسًا صِرْفًا فِي نَفْسِ أَهْلِهِ، يَشْعُرُونَ بِهِ وَجُدَانًا، وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِظْهَارِهِ بَيَانًا، فَذَلِكَ مِمَّا لَا سَبِيلَ لِلنَّفْسِ إِلَى الْمَكَابِرَةِ فِيهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، أَوْ ابْتِغَائِهِ بِالْمُعَارَضَةِ وَمَطَاوَلَتِهِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مِثْلِهِ، إِذْ هُوَ بِطَبِيعَتِهِ الْمُعْجَزَةِ - لَا تَرَى فِيهِ النَّفْسَ إِلَّا مِثَالًا لِلْعِلْمِ تَعْرِفُ بِهِ مِقْدَارَ مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الْعَمَلِ"^(١١).

لقد تفرَّد أسلوب «القرآن» ونظمه، وتفوق على أساليب العرب ونظمهم، رغم بلاغتهم وبلوغهم الغاية في هذا المضمار، فهو على الرغم من أنه يتألف من تلك الحروف التي تتألف منها كلماتهم، إلا أن نظمهم ليس من جنس نظم كلامهم، فهو مبين لنظمهم، مخالف لطرائقهم، فلا يُهْتَدَى إليه فيحْتَدَى، ولا يُتَمَكَّنُ مِنْهُ فَيُمْتَلُ، "... فهو كتركيب الجواهر غير الأجسام لتصير أجساماً"^(١٢).

ف«القرآن» بديع في نظمته، عجيب في تأليفه، متناه في بلاغته إلى الحد الذي يُعَلِّمُ مَعَهُ عَجْزُ الْخَلْقِ عَنْهُ، ذَلِكَ أَنَّ "...نَظْمَ «الْقُرْآنِ» - عَلَى تَصَرُّفِ وَجْهِهِ، وَاخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِ - خَارِجٌ عَنِ الْمَعْهُودِ مِنْ نِظَامِ جَمِيعِ كَلَامِهِمْ، وَمُبَايِنٌ لِلْمَأْلُوفِ مِنْ تَرْتِيبِ خِطَابِهِمْ، وَلَهُ أَسْلُوبٌ يَخْتَصُّ [بِهِ]، وَيَتِمِّزُ فِي تَصَرُّفِهِ عَنِ أَسَالِيبِ الْكَلَامِ الْمُعْتَادِ"^(١٣)، رغم أنه في حقيقة الأمر لم يخرج عن كونه من ذات كلماتهم وحروفهم، وهذا هو (سرُّ الإعجاز).

ولعلَّ «الحروف المقطعة» في أوائل السور جاءت لتؤكد هذا المعنى، وثقويته في نفوس هؤلاء القوم المخاطبين بالتحدي؛ قال «قطرب» و«الفرأ» وغيرهما عن تلك الحروف: "... هي إشارة إلى «حروف الهجاء»، أعلم «الله» بها «العرب» حين تحدّاهم بـ«القرآن» أنه مؤتلف من حروف هي التي منها بناء كلامهم؛ ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجّة عليهم، إذ لم يخرج عن كلامهم»^(١٤). ولهذا تجد أن "... كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يُذكر فيها الانتصار للقرآن، وبيان إعجازه وعظّمته»^(١٥).

يدلُّ على ذلك -أيضاً- أنّ هذه الحروف قد بدأ نزولها في (أوائل الوحي) في «سورة القلم»^(١٦) لافتة إلى (سير الحرف)، ثم كثرت وتتابع في أواسط (العهد المكي) حين بلغ الجدال في «القرآن» أشده، فعرضت (قضية التحدي والمعجزة)، وظلت آيات «القرآن» تُعاجزهم وتتحدّاهم أن يأتوا بمثله^(١٧)، أو بعشر سور^(١٨)، أو بسورة مثله^(١٩) - إلى أول (العهد المدني) الذي نزلت فيه «آية البقرة» فحسمت الجدل العقيم، بعد أن ألزمتهم الحجّة على صدق المعجزة بعجزهم مجتمعين عن أن يأتوا بسورة من مثله^(٢٠)...^(٢١).

وكانَّ هذه الحروف قد جاءت "... هكذا مسرودةً على نمط التعديد كإيقاظٍ وقرع العصا لمن تحدّى بـ«القرآن» وبغرابة نظمه، وكالتحريك للنظر في أنّ هذا المثلّو عليهم، وقد عجزوا عنه عن آخرهم - كلام منظوم من عين ما ينظّمون منه كلامهم؛ ليؤدّيهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لم تتساقط مقدّرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم عن أن يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وهم أمراء الكلام وزعماء الحوار، وهم الحراص على التّساجل في اقتضاب الخطب، والمتهاكون على الافتتان في القصيد والرّجز... - إلاّ لأنّه ليس بكلام البشر، وأنّه كلام خالق القوى والقدر (سبحانه وتعالى)"^(٢٢) - كما قال «الزمخشري» (رحمه الله).

وأقول: هذا القول وإن كان أقرب ما يكون إلى طبيعة الكتاب العربي المبين في إعجاز بيانه - على حدّ قول الدكتورة «عائشة عبدالرحمن»^(٢٣) - فإنّه لم يسلم

مِنْ مُعَارِضٍ، شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ كُلِّ مَا قِيلَ مِنَ الْآرَاءِ حَوْلَ «الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ»، فَقَدْ تَشَعَّبَتِ الْآرَاءُ، وَتَبَايَنَتِ الْمَذَاهِبُ، وَتَعَدَّدَتِ الْأَفْكَارُ حَوْلَ تِلْكَ الْحُرُوفِ، بِحَيْثُ إِنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ أَحَدًا اسْتَقَامَ لَهُ رَأْيٌ إِلَّا وَتَجِدُ آخَرَ قَدْ مَحَى لَهُ ذَلِكَ الرَّأْيَ، وَلَا تَجِدُ أَحَدًا اسْتَقَرَّ لَهُ مَقَامٌ إِلَّا وَتَجِدُ آخَرَ قَدْ أَقَامَ لَهُ فِيهِ اعْتِرَاضًا أَحَالَه دُونَ مَقَامِهِ، حَتَّى صَارَ الْبَحْثُ عَنْ مَعَانِي تِلْكَ الْحُرُوفِ وَعَنْ وَجْهِ الْإِعْجَازِ فِيهَا هُوَ بِذَاتِهِ وَجْهَ الْإِعْجَازِ "... إِذِ الْحَيْرَةُ فِي الثَّبَاتِ عَلَى حَقِيقَةِ أَمْرِ بُرْهَانِ الْعَجْزِ عَنِ الْوَصُولِ إِلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ" (٢٤).

وهذا هو الإِعْجَازُ كما يراه العلماءُ، ف(الإِعْجَازُ) قرينُ (العَجْزِ)، و(العَجْزُ) نقيضُ (الحَزْمِ)؛ [قال] «ابنُ الأَعْرَابِيِّ»: «عَجَزَ فُلَانٌ رَأْيَ فُلَانٍ إِذَا نَسَبَهُ إِلَى خِلَافِ الْحَزْمِ، كَأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى الْعَجْزِ، وَيُقَالُ: أَعَجَزْتُ فُلَانًا إِذَا أَلْفَيْتُهُ عَاجِزًا» (٢٥). فإذا وجد الباحثُ عن معنى هذه الحروفِ نفسه حائِزًا بَيْنَ الْآرَاءِ، عَاجِزًا عَنِ الْوَصُولِ إِلَى مَعْنَى حَازِمٍ [بِقِيْنِي] حَوْلَهَا- أَيْقَنَ بِمَعْجَزَتِهِ، وَأَدْرَكَ وَجْهَ الْإِعْجَازِ فِيهَا.

«الْحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ» بَيْنَ الْخَوْضِ وَالتَّفْوِيضِ:

اختلفت أقوالُ المفسرين حول «الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ»، وتعددت مشاربهم، وتباينت مذاهبهم؛ هم في ذلك على مذهبين تفرعت دونهما مذاهبٌ كثيرةٌ (٢٦):
المَذْهَبُ الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ «التَّفْوِيضِ وَالتَّسْلِيمِ» (٢٧): يرى أصحابُ هذا المَذْهَبِ أَنَّهَا مِنَ الْعِلْمِ الْمَسْتَوْرِ وَالسِّرِّ الْمَحْجُوبِ، وَأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ؛ مِنْ ذَلِكَ النُّوعِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا «اللَّهُ» (عَزَّ وَجَلَّ)، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهَا، بَلْ يُؤْمَنُ بِهَا، وَيُمَرَّرُهَا كَمَا جَاءَتْ، وَيَكِلُ الْعِلْمَ بِمَعَانِيهَا وَوَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهَا إِلَى «اللَّهِ» (سبحانه).

المَذْهَبُ الثَّانِي: مَذْهَبُ «الْخَوْضِ وَالتَّنْقِيْبِ» (٢٨): يرى أصحابُ هذا المَذْهَبِ المَذْهَبِ أَنَّهَا معلومةُ المعاني، وليست مِمَّا استأثرت «اللَّهُ» بعلمه، فهي ليست مِنَ الْمُتَشَابِهِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْمُحْكَمِ، أَوْ مِنَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ ذَلِكَ النُّوعِ الَّذِي يَعْلَمُهُ

«الراسخون في العلم»، ومن ثمَّ يجبُ أن يُتكلَّم فيها، وتُلتَمَس الفوائد التي تحتها، والمعاني التي تتخرَّج عليها؛ إذ "لا يجوزُ أن يردَّ في كتابِ «الله» (تعالى) ما لا يكونُ مفهوماً للخلْق" (٢٩).

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدلَّ أصحاب المذهب الأول مذهب «التفويض والتسليم» بالآية والخبر والمعقول.

أمَّا استدلالهم بالآية؛

فمن جهة أنهم يرون أن «الحروف المقطعة» من المتشابه، والمتشابهة - عندهم - غير معلوم؛ لقوله (تعالى): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٣٠)، إذ يرون أن الوُفَّ -هنا- واجب، وأنَّ قوله (سبحانه): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مُستأنف؛ لوجوه دكرها الإمام «الفخر الرازي» في تفسيره؛

➤ أحدها : أن قوله (تعالى): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لو كان معطوفاً على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ لبقِيَ قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ منقطعاً عنه، وإنه غير جائز؛ لأنه وحده لا يُعِيدُ، لا يُقالُ أنه (حال)؛ لأننا نقول حينئذٍ بأنه يرجع إلى كلِّ ما تقدَّم، فيلزم أن يكونَ اللهُ (تعالى) قائلاً: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وهذا كفر.

➤ وثانيها: أن «الراسخين في العلم» لو كانوا عالمين بتأويله لما كان لتخصيصهم بالإيمان به وجبة، فإنهم لما عرفوه بالدلالة لم يكن الإيمان به إلا كالإيمان بالمُحكَّم، فلا يكونُ في الإيمان به مزيدٌ مدح.

➤ وثالثها: أن تأويلها لو كان ممَّا يجبُ أن يُعلمَ لما كان طلبُ ذلك التَّأويلَ دَمًا، لكن قد جعله اللهُ (تعالى) دَمًا؛ حيثُ قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْتَمِعُونَ مَا نَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْمُنْتَهَى وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (٣١)... (٣٢).

وأمَّا استدلالهم بالخبر؛

- فَمِنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ «أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ» (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: «لِلَّهِ فِي كُلِّ كِتَابٍ سِرٌّ، وَسِرُّ اللَّهِ فِي «الْقُرْآنِ» أَوَائِلُ السُّورِ»^(٣٣). وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْأَثَرُ عَنْ «عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» (رضي الله عنه)^(٣٤)، وَرُوِيَ عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ كِتَابٍ صَفْوَةً، وَصَفْوَةُ هَذَا الْكِتَابِ «حُرُوفُ النَّهْجِيِّ»»^(٣٥).
- وَقَدْ ذَكَرَ «أَبُو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ» عَنْ «عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»، وَعَنْ «عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ»، وَعَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ» (رضي الله عنهم أجمعين) أَنَّهُمْ قَالُوا: ««الْحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ» مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ»^(٣٦).
- وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ «مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا» (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ «أَهْلِ الْأَثَرِ» عَنْ «الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ» وَ«ابْنِ مَسْعُودٍ» أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بَعْلِمِهِ»^(٣٧).
- وَرَوَى «ابْنُ ظَبْيَانَ» عَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ» (رضي الله عنهما) أَنَّهُ قَالَ: «عَجَزَتْ الْعُلَمَاءُ عَنْ إِدْرَاكِهَا»^(٣٨).
- هذا؛ وَيَقُولُ «الرَّازِي» (رَحِمَهُ اللَّهُ): «الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذِهِ الْفَوَاتِحَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ مَرْوِيٌّ عَنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَقًّا؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «لِأَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بِأَيْهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٣٩)..»^(٤٠).
- وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِثْلُ ذَلِكَ؛
- قَالَ «الشَّعْبِيُّ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ» وَ«سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ» وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ «الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ»: «... هِيَ سِرُّ اللَّهِ فِي «الْقُرْآنِ»، وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي أَنْفَرَدَ اللَّهُ بَعْلِمِهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهَا، وَلَكِنْ يُؤْمَنُ بِهَا، وَتَمَرُّ كَمَا جَاءَتْ»^(٤١).
- وَسُئِلَ «الشَّعْبِيُّ» عَنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَقَالَ: «سِرُّ اللَّهِ، فَلَا تَطْلُبُوهُ»^(٤٢).
- وَأَخْرَجَ «ابْنُ الْمُنْذِرِ» وَ«أَبُو الشَّيْخِ بَنُ حَبَّانَ» فِي «التَّفْسِيرِ» عَنْ «دَاوُدَ أَبِي هِنْدٍ» قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُ «الشَّعْبِيَّ» عَنْ «فَوَاتِحِ السُّورِ»، فَقَالَ: «يَا «دَاوُدُ» إِنَّ لِكُلِّ كِتَابٍ سِرًّا، وَإِنَّ سِرَّ هَذَا «الْقُرْآنِ» فَوَاتِحُ السُّورِ، فَدَعَهَا، وَسَلَّ عَمَّا بَدَا لَكَ»^(٤٣).
- وَقَالَ «الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ»: «[هِيَ] مِنَ الْمُتَشَابِهِ»^(٤٤).

• وقال «أبو حاتم»: «لم نجد «الحروف المقطعة» في «القرآن» إلا في أوائل السور، ولا ندري ما أراد الله (جلَّ وعزَّ) بها»^(٤٥). وغير ذلك من الروايات كثير، وفيما ذكرته كفاية، ولمستزيد أن يُراجع ذلك في مظانه^(٤٦).
وأما استدلالهم بالمعقول؛

فقياس على أفعال المكلفين، فكما أن فيها ما نعرف وجه الحكمة فيه؛ ك(الصلاة والزكاة والصوم)، ففيها كذلك ما لا نعرف وجه الحكمة فيه؛ ك(أفعال الحج)، وكما يحسن من «الله» (تعالى) أن يأمر عباده ب(النوع الأول)، فكذلك يحسن الأمر منه (سبحانه) ب(النوع الثاني)؛ فإنه يدل على كمال الانقياد والتسليم. كذلك الأقوال أمرنا «الله» (تعالى) تارة أن نتكلم بما نقف على معناه، وتارة بما لا نقف على معناه، ويكون المقصود من ذلك ظهور الانقياد والتسليم من المأمور للأمر (جلَّ في علاه)؛ يقول «الرازي» (رحمه الله): «الأفعال التي كلفنا بها قسمان: منها ما نعرف وجه الحكمة فيها على الجملة بعقولنا؛ ك(الصلاة والزكاة والصوم)؛ فإن الصلاة تواضع مخض وتصرع للخالق [سبحانه]، والزكاة سعي في دفع حاجة الفقير، والصوم سعي في كسر الشهوة. ومنها ما لا نعرف وجه الحكمة فيه؛ ك(أفعال الحج)؛ فإننا لا نعرف بعقولنا وجه الحكمة في (رمي الجمرات، والسعي بين الصفا والمروة، والرمل، والاضطباع)، ثم اتفق المحققون على أنه كما يحسن من الله (تعالى) أن يأمر عباده ب(النوع الأول)، فكذا يحسن الأمر منه ب(النوع الثاني)؛ لأن الطاعة في (النوع الأول) لا تدل على كمال الانقياد؛ لاحتمال أن المأمور إنما أتى به لما عرف بعقله من وجه المصلحة فيه، أما الطاعة في (النوع الثاني)؛ فإنها تدل على كمال الانقياد ونهاية التسليم؛ لأنه لما لم يعرف فيه وجه مصلحة البتة لم يكن إتيانه به إلا لمحض الانقياد والتسليم، فإذا كان الأمر كذلك في الأفعال فلم لا يجوز - أيضًا - أن يكون الأمر كذلك في الأقوال؟ وهو أن يأمرنا الله (تعالى) تارة أن نتكلم بما نقف على معناه، وتارة بما لا نقف على معناه، ويكون المقصود من ذلك ظهور الانقياد والتسليم من المأمور للأمر، بل فيه فائدة

أُخْرَى، وهي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمَعْنَى وَأَحَاطَ بِهِ سَقَطَ وَقَعَهُ عَنِ الْقَلْبِ، وَإِذَا لَمْ يَقِفْ عَلَى الْمَقْصُودِ مَعَ قَطْعِهِ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ فَإِنَّهُ يَبْقَى قَلْبُهُ مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ أَبَدًا، وَمُتَّفَكِّرًا فِيهِ أَبَدًا. وَلِبَابُ التَّكْلِيفِ إِشْغَالُ السِّرِّ بِذِكْرِ اللَّهِ (تعالى)، وَالتَّفَكُّرُ فِي كَلَامِهِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ (تعالى) أَنَّ فِي بَقَاءِ الْعَبْدِ مُلْتَفِتَتِ الذَّهْنِ مُشْتَعِلَ الْخَاطِرِ بِذَلِكَ أَبَدًا مَصْلَحَةً عَظِيمَةً لَهُ، فَيَتَعَبَّدَهُ بِذَلِكَ تَحْصِيلًا لِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ^(٤٧).

مُنَاقَشَةُ أُدْلَةٍ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ:

أَمَّا الْآيَةُ؛ فَإِنَّ وَجُوبَ الْوَقْفِ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ بِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ مُتَأَخَّرِي الْمُفَسِّرِينَ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعَ اتِّفَاقٍ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ^(٤٨)، وَمَرْجِعُ الْخِلَافِ -ههنا- إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي مَعْنَى (الْمُتَشَابِهِ)^(٤٩)؛ يَقُولُ الْحَافِظُ «ابْنُ كَثِيرٍ» (رحمه الله): "... قَوْلُهُ (تعالى): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥٠) - اِخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي الْوَقْفِ -ههنا-، فَقِيلَ: عَلَى [لَفْظِ] الْجَلَالَةِ، ...، وَيُرْوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنِ «عَائِشَةَ» وَ«عُرْوَةَ» وَ«أَبِي الشَّعْنَاءِ» وَ«أَبِي نَهَيْكٍ» وَغَيْرِهِمْ، ...، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وَتَبِعَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَأَهْلِ الْأَصُولِ، وَقَالُوا: الْخِطَابُ بِمَا لَا يُفْهَمُ بَعِيدٌ، ...، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ فَصَّلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَقَالَ: التَّأْوِيلُ يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ فِي «الْقُرْآنِ» مَعْنِيَانِ: أَحَدُهُمَا: التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَمَا يُوَوِّلُ أَمْرَهُ إِلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (تعالى): ﴿وَقَالَ يَا بَنَاتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٥١)، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾^(٥٢)؛ أَي: حَقِيقَةُ مَا أُخْبِرُوا بِهِ مِنْ أَمْرِ الْمَعَادِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِالتَّأْوِيلِ هَذَا، فَالْوَقْفُ عَلَى [لَفْظِ] الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّ حَقَائِقَ الْأُمُورِ وَكُنْهَهَا لَا يَعْلَمُهَا عَلَى الْجَلِيَّةِ إِلَّا اللَّهُ (عزَّ وجلَّ)، ...، وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِالتَّأْوِيلِ الْمَعْنَى الْآخَرَ، وَهُوَ التَّفْسِيرُ وَالْبَيَانُ وَالتَّعْبِيرُ عَنِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾^(٥٣)؛ أَي: بِتَفْسِيرِهِ - فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى، فَالْوَقْفُ عَلَى «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»؛ لِأَنَّه

يعلمون ويفهمون ما حُوطِبُوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كُنْه ما هي عليه^(٥٤). وعليه؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِوَجُوبِ الْوَقْفِ لَا يَسْلَمُ مِنْ مُعَارِضٍ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةٍ مَا ذَكَرَ مِنْ أَوْجِهِ وَجُوبِ الْوَقْفِ؛ ففِيهِ نَظْرٌ، فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ - وهو امتناع العطف؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ﴾^(٥٥) يكون حالًا راجعًا للمعطوف والمعطوف عليه كذلك، وهذا كُفْرٌ - فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ بِمَوَاضِعَ وَرَدَتْ فِي «الْقُرْآنِ» جَاءَ الْحَالُ فِيهَا رَاجِعًا إِلَى الْمَعْطُوفِ دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ (تعالى): ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٥٦)، فَقَوْلُهُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ حَالٌ مِنَ الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ (الْمَلَكُ)، دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَفْظُ (رَبُّكَ)، فَهَلْ قَالَ أَحَدٌ - ههنا - أَنَّ الْعَطْفَ مُتَنَعٌّ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَعَوَّدُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا؟!

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي - وهو أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَوْ كَانُوا عَالِمِينَ بِتَأْوِيلِهِ لَمَا كَانَ لِنَتْخِصِيصِهِم بِالْإِيمَانِ بِهِ وَجْهٌ - فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ بِأَنَّ مَذْحَمَهُمْ مَعَ جَهْلِهِمْ يُنَافِي كَوْنَهُمْ رَاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، إِذْ أَنْ وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ رَاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَقْتَضِي مَزِيدَ عِلْمٍ يَمْتَازُونَ بِهِ عَنِ عُمُومِ النَّاسِ، فَمُجَرَّدُ الْإِيمَانِ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَمِيعُ، أَمَّا الْإِيمَانُ مَعَ الْعِلْمِ فَمُخْتَصٌّ بِهِ أَهْلُ الرُّسُوحِ فِي الْعِلْمِ، وَهَذَا أَوْجَهُ؛ يَقُولُ «ابْنُ قُتَيْبَةَ» (رحمه الله): "ولو لم يكن للرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ حِظٌّ فِي الْمُتَشَابِهِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: ﴿ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾^(٥٧) لَمْ يَكُنْ لِلرَّاسِخِينَ فَضْلٌ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ، بَلْ عَلَى جَهْلَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعًا يَقُولُونَ: ﴿ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾...»^(٥٨).

ثُمَّ إِنَّ عِلْمَهُمْ بِالْمُتَشَابِهِ لَا يُنَافِي حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ، بَلْ هُوَ زِيَادَةٌ فِيهِ، ثُمَّ كَيْفَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ عَلَى الْمُحَكَّمِ وَهُمْ غَيْرُ عَالِمِينَ شَيْئًا عَنْهُ! وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ «مُجَاهِدٍ» (رحمه الله) فِي قَوْلِهِ (تعالى): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ - أَنَّهُ قَالَ: "يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَ﴿يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾"^(٥٩).

هَذَا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ؛ فَعَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ» (رضي الله عنهما) قَالَ: "أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ"^(٦٠)؛ يَعْنِي: الْمُتَشَابِهِ.

وهذا ما بنى عليه كثيرٌ من أهلِ العلمِ مذهبه في (المتشابه)؛ فهذا «ابن قُتَيْبَةَ» (رحمه الله) يقول: «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في «القرآن» لا يعلمه «الرأسخون في العلم». وهذا غلطٌ من مُتَأَوِّلِهِ على اللُّغَةِ والمعنى، ولم يُنزلِ اللهُ شيئاً من «القرآن» إلا لينفع به عباده، ويدلُّ به على معنى أرادَه. فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره لَلزِمْنَا للطَّاعِنِ مَقَالَ، وتعلَّق علينا بَعْلَةٌ»^(٦١).

وفي السياق نفسه يتساءل (رحمه الله)؛ فيقول: «وهل يجوزُ لأحدٍ أن يقول: إنَّ رسولَ اللهِ (صلى اللهُ عليه وسلَّم) لم يكن يعرفُ المتشابه؟! وإذا جازَ أن يعرفه مع قولِ «الله» (تعالى): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾^(٦٢) جازَ أن يعرفه الربَّانيون من صحابته، فقد علَّم «عليّاً» التفسيرَ، ودعا لـ «ابنِ عَبَّاسٍ» فقال (صلى اللهُ عليه وسلَّم): {اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ، وَفَقِّهَهُ فِي الدِّينِ}...^(٦٣)...^(٦٤).

أقول: هذا الكلامُ وإن كان صحيحاً في نفسه إلا أنه لا ينسحبُ على كلِّ ما جاء في «القرآن» من المتشابه، فإنَّ من المتشابه ما يمكنُ الوقوفُ على معناه، وهو المقصودُ ههنا، ومنه ما لا يمكنُ لأحدٍ الوقوفُ على حقيقةِ معناه حتَّى النَّبِيِّ (صلى اللهُ عليه وسلَّم)، من ذلك قولُ «الله» (تعالى): ﴿وَسَعَاؤُكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾^(٦٥)، وقوله (سبحانه): ﴿يَسَعَاؤُكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴿١٥﴾ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا ﴿١٦﴾ إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا﴾^(٦٦)، فمثل ذلك لا يمكنُ لأحدٍ أن يقفَ على حقيقةِ معناه، وإن كان معلوماً من جهةِ التفسيرِ.

يدلُّ على ذلك الفهمُ قولُ «ابنِ قُتَيْبَةَ» في السياقِ نفسه رداً على مَنْ زعمَ من المُفسِّرين أن في «القرآن» ما لا يعلمُ تأويله، يقول (رحمه الله): "... فَإِنَّا لَمْ نَرِ الْمُفْسِّرِينَ تَوَقَّفُوا عَنْ شَيْءٍ مِنَ «القرآن»؛ فقالوا: هذا مُتَشَابِهٌ لا يعلمه إلا اللهُ، بل أمرُّوه كلَّه على التفسيرِ، حتَّى فسَّروا «الحروفَ المقطَّعة» في أوائلِ السُّورِ، مثل: ﴿الرِّ﴾ و﴿حَم﴾ و﴿طه﴾ وأشباه ذلك...^(٦٧)...هـ.

ويؤكِّده - أيضاً - أنك تجدُ بعضاً من المُفسِّرين ممن نصَّ على اختياره أنَّ هذه الحروفَ من المتشابه - تجده وقد خاضَ في بيانِ معانيها مُرَجِّحاً بين تلك

المعاني، فدلَّ ذلك على أنَّ المُتَشَابِهَ عندهم يعلمُ «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» تَأْوِيلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُمُ الْوَقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا يُخْرِجُنَا عَنِ الْقَوْلِ بِالتَّنَاقُضِ.

هذا إذا اعتبرت هذه الحروف من المُتَشَابِهِ. أما وقد أخرجها بعضُ المُفَسِّرِينَ مِنْ دَائِرَةِ الْمُتَشَابِهِ فَلَسْتُ بِحَاجَةٍ -إِذَا أَخَذْتَ بِهَذَا الرَّأْيِ- إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّوْجِيهِ؛ لِأَنَّ الِاسْتِشْهَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ يَكُونُ عِنْدُنِي مَعْلُومًا بِأَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ» غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي عُمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَهَذَا «الْقُرْطُبِيُّ» -بعد أن ذَكَرَ الرَّأْيَ الْقَائِلَ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي انْفَرَدَ «اللَّهُ» (تعالى) بِعِلْمِهِ- يَقُولُ (رحمه الله): "وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ «أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ» -بِسْنِدِهِ- عَنِ «الرَّبِيعِ بْنِ خُنَيْمٍ» قَالَ: "إِنَّ «اللَّهُ» (تعالى) أَنْزَلَ هَذَا «الْقُرْآنَ»، فَاسْتَأْثَرَ مِنْهُ بِعِلْمٍ مَا شَاءَ، وَأَطْلَعَكُمْ عَلَى مَا شَاءَ، فَأَمَّا مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ لِنَفْسِهِ فَلَسْتُ بِمُنَائِلِيهِ، فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ، وَأَمَّا الَّذِي أَطْلَعَكُمْ عَلَيْهِ فَهُوَ الَّذِي تَسْأَلُونَ عَنْهُ، وَتُخْبِرُونَ بِهِ، وَمَا بِكُلِّ «الْقُرْآنِ» تَعْلَمُونَ، وَلَا بِكُلِّ مَا تَعْلَمُونَ تَعْمَلُونَ. قَالَ «أَبُو بَكْرٍ»: "... فَهَذَا يُوَضِّحُ أَنَّ حُرُوفًا مِنَ «الْقُرْآنِ» سِتْرَتْ مَعَانِيهَا عَنِ جَمِيعِ الْعَالَمِ، اخْتِبَارًا مِنَ «اللَّهِ» (عَزَّ وَجَلَّ) وَامْتِحَانًا، فَمَنْ آمَنَ بِهَا أُثِيبَ وَسَعِدَ، وَمَنْ كَفَرَ وَشَكَّ أَثِمَ وَبُعِدَ"^(٦٨). قَالَ «الْقُرْطُبِيُّ» -مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: "... هَذَا الْقَوْلُ فِي الْمُتَشَابِهِ وَحُكْمِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي «آلِ عِمْرَانَ» إِنْ شَاءَ «اللَّهُ» (تعالى)..."^(٦٩)، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّأْيَ الْآخَرَ الْقَائِلَ بِأَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ» مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى، فَقَالَ: "... وَقَالَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَبِيرٌ: بَلْ يَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا، وَنَلْتَمَسَ الْفَوَائِدَ الَّتِي تَحْتِهَا، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَخْرُجُ عَلَيْهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ عَدِيدَةٍ"^(٧٠)، ثُمَّ شَرَعَ (رحمه الله) فِي بَيَانِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ.

وصنَّيْعُ «الْقُرْطُبِيِّ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمُتَشَابِهَ هُوَ مَا اسْتَأْثَرَ «اللَّهُ» (تعالى) بِعِلْمِهِ، لَكِنَّهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ يَرَى أَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ» غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُحْكَمِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ اسْتِضَاحًا لِمَعَانِيهِ، وَالتَّمَاثًا لِفَوَائِدِهِ حَتَّى يَعْتَبَرَ النَّاسُ بِهِ.

وعليه؛ فإنَّ الاختلافَ بينَ العلماءِ واقعٌ من جهتين:

✚ أولاهما: هل هذه الحروف من المُتشابهِ؟

✚ وثانيهما: إنَّ كانت من المُتشابهِ؛ فهل هي من ذلك النوع الذي استأثر «الله»

(تعالى) بعلمه، أم أنَّها من النوع الآخر الذي يعلمه «الرَّاسِخون في العلم»؟

والذي عليه الجُمهور أنَّها من المُتشابهِ من ذلك النوع الذي يعلمه

الرَّاسِخون، بدليل أنَّك لا تكادُ تجدُ مُفسِّراً إلَّا وقد خاضَ في بيانِ معانى تلك

الحروفِ، حتَّى بعض هؤلاء الذين قالوا إنَّها من المُتشابهِ. وهذا ما يُؤكِّدُ أنَّ المُتشابهِ

عندهم لا يعني ذلك النوعَ "... المُعلَّقَ الذي عُمِّيتْ سُبلُه، وطُمِستْ مَعَالِمُ الفَهمِ منه،

إنَّما هو ما احتملَ أكثرَ من وَجِهٍ من وجوهِ الرأْيِ والنظَرِ،...، وذلك خلافُ (المُحكِّمِ)

الذي لا يحتملُ إلَّا قولًا واحدًا، ولا تتباعَدُ فيه المَسافاتُ بينَ مطارِحِ النظَرِ" (٧١).

وقد بذلَ العلماءُ جُهدًا كبيرًا للوقوفِ على معنى المُحكِّمِ والمُتشابهِ والفرقِ

بينها، وليس هذا مَوْضِعَ التَّفصيلِ فيه (٧٢). والمقصودُ—ههنا— في آيةِ «آل عمران»

أنَّ حقيقةَ التَّأويلِ لا يعلمها إلَّا اللهُ (جلَّ جلالُه)، وهذا هو ما يقتضيه الوقفُ على

لفظِ الجلالةِ في الآيةِ، وأمَّا مُحاولَةُ الوقوفِ على المعنى فليسَ بمَحظورٍ، بل هو

داخلٌ في دائرةِ الإمكانِ لمن رَسَخَ عِلْمُه، وحَسُنَ قَصْدُه، فاستحقَّ من «الله»

مذخه، وهذا ما يقتضيه الوقفُ على قوله (تعالى): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (٧٣).

وهناك فرقٌ بينَ تفسيرِ كلامِ اللهِ (تعالى) أو تأويله، وبينِ إتيانِ حقيقةِ تأويله،

"فالأولُ: مَعْرِفَةُ الخَبَرِ، والثاني: هو نَفْسُ وَقُوعِ المُخْبَرِ به" (٧٤)، وشأنُ ما بينهما،

فمَعْرِفَةُ الخَبَرِ هو مَعْرِفَةُ تفسيره، ومَعْرِفَةُ المُخْبَرِ به هو حقيقةُ تأويله التي لا

يعلمها إلَّا «الله» (جلَّ في علاه) (٧٥).

وأما الوجهُ الثالثُ من أوجهِ وجوبِ الوقفِ - وهو أنَّ (تأويلها لو كان ممَّا

يجبُ أن يُعلمَ لما كان طلبُ ذلك التَّأويلِ ذمًّا)؛ فإنَّه يتوجَّهُ بالآيةِ ذاتها، فإنَّها عبَّرتْ

عن وَجِهِ الذَّمِّ في طلبِ التَّأويلِ، وهو (القصدُ)؛ قال (تعالى): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

رِيعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (٧٦)، فبيَّنَ (سبحانه) أنَّ هؤلاء

إِنَّمَا قَصَدُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ ﴿أَبَيغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾، وذلك بتسخيره لخدمة مذاهبهم الفاسدة، ومعتقداتهم الباطلة، ﴿وَأَبَيغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾؛ أي: مَعْرِفَةَ عَيْنِ الْحَقَائِقِ الْمُخْبِرِ بها، وهذا بالتأكيد لا يعلمه إلا «الله» (جلَّ جلاله)، ولذلك ذمَّهم الحقُّ (سبحانه) في الآية الكريمة. أمَّا «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»؛ فليسموا كذلك، إذ هم أهلُ اليقينِ الثَّابِتِ الذي لا دَعْلَ فيه ولا اضْطِرَابَ، و«الله» (تعالى) يفيض عليهم (فَهُمُ الْمُتَشَابِهِ) بما يَنْفِقُ مع (فَهُمُ الْمُحْكَمِ)، ومَحَالٌ أَنْ يَسْتَوِيَ «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» مع «أهلِ الرِّبَيعِ» في الحُكْمِ؛ قال (تعالى): ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٧٧).

قد يسأل سائل؛ فيقول: قلت -هنا- إنَّ «الله» قد ذمَّ «أهلَ الرِّبَيعِ» لإدعائهم مَعْرِفَةَ عَيْنِ الْحَقَائِقِ، ومدَّحَ «الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ» لمَعْرِفَتِهِمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ جِهَةِ مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ لا عَيْنِ الْمُخْبِرِ به، فكيفَ يَصِحُّ وُجُودُ مَدْحٍ وَذَمٍّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؟! بل كيف يَصِحُّ وُجُودُ مَقْصُودَيْنِ لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؟! فَإِنَّ كَوْنَ التَّأْوِيلِ الْمَذْمُومِ فِي قَوْلِهِ (سبحانه): ﴿وَأَبَيغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ هو ادِّعَاءُ مَعْرِفَةَ عَيْنِ الْحَقَائِقِ الْمُخْبِرِ بها- يستلزمُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْفِي فِي قَوْلِهِ (جلَّ شأنه): ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ هو نَفْسُ الْمَعْنَى؟! قلت: إنَّ الكلامَ لا ينبغي أَنْ يُفْهَمَ مَعْرُوضًا عَنْ سِيَاقِهِ، فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَالٍ بِسَاطِ حَالٍ، وَالْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ - ههنا-؛ وهي قَوْلُهُ (تعالى): ﴿يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (٧٨)- تَفِيدُ أَنَّ «الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ»- وَإِنْ عَلِمُوا شَيْئًا عَنْ مُرَادِ «اللهِ» مِنَ الْمُتَشَابِهِ- فَإِنَّهُمْ يَكْلُونُ الْعِلْمَ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمُخْبِرِ بِهِ إِلَيَّ «اللهِ» (سبحانه)، وبهذا يَمَكُنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَلَازِمَيْنِ، فَكَوْنُهُم رَاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ اقْتَضَى أَنََّّهُمْ عَلِمُوا شَيْئًا اخْتَصُّوا بِهِ مِنْ بَيْنِ عُمُومِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَوْنُهُمْ قَالُوا ﴿ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ نَفَى عَنْهُمْ ذَلِكَ الْإِدِّعَاءَ الَّذِي ادَّعَاهُ «أهلُ الرِّبَيعِ» مِنَ الْجَزْمِ بِأَنََّّهُمْ عَرَفُوا حَقِيقَةَ مُرَادِ «اللهِ» (ﷻ) مِنْ ذَلِكَ الْمُتَشَابِهِ، وَبِهَذَا يَكُونُ فِي الْآيَةِ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُتَشَابِهَ غَيْرُ مُتَسَاوٍ فِي الْحُكْمِ (٧٩)- كما بيَّنتُ-.

هذا عن استدلالهم بالآية، وأما ما استدلوا به من الخبر؛

فمَعْلُومٌ -أيضاً- بما ذَكَرَهُ «الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ» في تفسيره من «أَنَّ مَا نُسِبَ إِلَى «الْخَلْفَاءِ الْأَرْبَعَةِ» وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ» مِمَّا اسْتَأْتَرَ «اللَّهُ» (تعالى) بِعِلْمِهِ - وَارِدٌ بِرَوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ^(٨٠).

وإذا اعتبرنا صحتها؛ فإنَّ وجوبَ الأخذِ بها مُنْقُوضٌ بما جاء من رواياتٍ عن بعضِ الصَّحابةِ الذين خاضوا في بيانِ معاني تلك الحروفِ، كـ«ابنِ عَبَّاسٍ» (حَبْرِ الْأُمَّةِ وَتَرْجَمَانِ الْقُرْآنِ)، و«ابنِ مَسْعُودٍ» (أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بَكِتَابِ «اللَّهِ») - على ما سيأتي ذكره في «أدلة أصحاب المذهب الثاني»، وهي روايات تُعارض ما جاء من رواياتٍ -ههنا- عنهما.

وعليه؛ فإننا نكونُ أمامَ قولين للصَّحابةِ (رضوان الله عليهم)، فينتفي القولُ بالوجوبِ، ويبقى الاختيارُ، وعلى مُخْتَارٍ أَلَا يَبْدَعُ آخَرَ، أو يقطعُ بخطأِ قوله، لا سيَّما وأنَّ «الصَّحابةَ إِذَا اختلفوا لم يَكُنْ أَحَدُهُما حُجَّةً على الآخرِ إِلَّا بِدليلٍ» - كما قال «ابنُ عبد البرِّ» (رحمه الله)^(٨١)، ولا دليل -ههنا- يقطعُ بأحدِ الرَّأيَيْنِ قَطْعًا يَقِينِيًّا يَنْتَفِي معه احتمالُ الرَّأيِ الآخرِ -على ما سيأتي بيانه إن شاء «اللهُ» (تعالى). وهذا الذي قلتُ في مَرْوِيَّاتِ الصَّحابةِ يَنْسَحِبُ مِنْ بابِ أَوْلَى على مَرْوِيَّاتِ التَّابِعِينَ، وأزِيدُ أَنَّ التَّابِعِينَ حَالِ اِخْتِلَافِهِمْ لَا يَكُونُ قَوْلٌ بَعْضُهُمْ حُجَّةً على بعضٍ، وَلَا على مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، كما قال شيخُ الإسلامِ «ابنُ تَيْمِيَّةَ» (رحمه الله) في مُقَدِّمَتِهِ^(٨٢).

وأما استدلالهم بالمعقول؛

فقياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ قِيَّاسَ الْأَقْوَالِ على الْأَفْعَالِ لَا يَصِحُّ مِنْ كَلِّ وَجْهِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَحْسُنُ فِي الْأَفْعَالِ أَنْ نُؤَمَّرَ بِمَا لَا نَعْرِفُ وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهِ ك(أفعال الحج) مثلاً، ويكونُ في استجابتنا له دلالةٌ على كمالِ الانقيادِ والتَّسليمِ، فإنَّ ذلك في شَأْنِ الْأَقْوَالِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ حَيْثُ قَاسَهَا بَعْضُهُمْ على الْأَفْعَالِ، وَذَهَبَ

بعضهم الآخر إلى عدم القياس؛ إذ لا يُعقل - من وجهة نظرهم - أن يُخاطب الله (تعالى) الخلق بما يجهلون، ثم يُطالبهم بالتَّحَدِّي؛ يقول شيخُ المفسِّرين الإمام «ابن جرير الطَّبْرِي» (رحمه الله): "... غير جائز أن يُخاطب (جلَّ ذكره) أحدًا من خَلْقِه إلا بما يفهمه المُخاطَب، ولا يُرسلُ إلى أحدٍ منهم رسولًا برسالةٍ إلا بلسانٍ وبيانٍ يفهمه المرسلُ إليه؛ لأنَّ المُخاطَب والمرسلَ إليه إن لم يفهم ما حُوطبَ به، وأرسلَ به إليه، فحالُه قبلَ الخطابِ وقبلَ مجيء الرِّسالةِ إليه وبعده سواء، إذ لم يُفدُه الخطابُ والرِّسالةُ شيئًا كان به قبلَ ذلك جاهلًا، و«الله» (جلَّ ذكره) تعالى عن أن يُخاطبَ خطابًا أو يُرسلَ رسالةً لا تُوجبُ فائدةً لمن حُوطبَ أو أُرسلتَ إليه، لأنَّ ذلك فينا من فعلِ أهلِ النَّقصِ والعَيْبِ، و«الله» (تعالى) عن ذلك مُتعالٍ، ولذلك قال (جلَّ ثناؤه) في مُحكم تنزيله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾^(٨٣)، وقال لنبيِّه «مُحَمَّدٍ» (صلى الله عليه وسلَّم): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٨٤)، فغيرُ جائزٍ أن يكونَ به مُهتدِيًا مَنْ كَانَ بما يُهدَى إليه جاهلًا^(٨٥)، وبعد أن ذَكَرَ قول «الله» (تعالى): ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٧٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٧٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٨٦) - يقول الإمام «ابن جرير»: «أنى يكونُ مُبَيِّنًا ما لا يعقلُه ولا يفهمُه أحدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ؟»^(٨٧)، ثم يُضيفُ قائلاً: «وفي إخبارِ «الله» (جلَّ ثناؤه) عنه أَنَّهُ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، ما يُكذِّبُ هذه المقالةَ، ويُثبِتُ عن أَنَّ «العرب» كانوا به عالمين»^(٨٨).

كما أنَّ في تلقِّي «العرب» لها بالقبولِ مع تشوُّفهم إلى عَثْرَةِ دليلاً على ذلك -أيضًا-؛ يقولُ القاضي «أبو بكرِ بنِ العَرَبِيِّ» في «فوائد رحلته»: «والذي أقولُه: إنَّه لولا أنَّ «العرب» كانوا يعرفون أنَّ لها مدلولًا مُتداوِلًا بينهم لكانوا أوَّلَ مَنْ أنكرَ ذلك على النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلَّم)، بل تلى عليهم ﴿حَمَّ﴾ فُصِّلَتْ، و ﴿صَّ﴾ وغيرهما، فلم يُنكروا ذلك، بل صرَّحوا بالتَّسليمِ له في البلاغةِ والفصاحةِ مع تشوُّفهم إلى عَثْرَةِ...، وجرَّصهم على زَلَّةٍ، فدلَّ على أَنَّهُ كَانَ أمرًا مَعْرُوفًا بينهم

لا إنكارَ فيه" (٨٩)، "وهذا لا يمكن أن يكونَ إذا كانتَ من المتشابهِ الذي استأثر اللهُ بعلمه" (٩٠) - على نحو ما ذهبَتْ إليه الدكتورة «عائشة عبدالرحمن».

ولقدْ تعجَّب «الطاهرُ بنُ عاشور» من زعمٍ من زعمٍ أن هذه الحروفَ غيرَ معلومةٍ المعنى؛ فقال: "وكيف يزعمُ زاعمٌ أنها واردةٌ في معانٍ غيرَ معروفةٍ مع ثبوتِ تلقِّي السامعين لها بالتَّسليمِ من مؤمنٍ ومُعانِدٍ، ولولا أنهم فهموا معنَى معرُوفًا دلَّت عليه القرائنُ لسألَ السائلون وتورَّك المُعانِدون، ...، وقد سألوا عن أوضحٍ من هذا، فقالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾" (٩١)؛ (٩٢).

ولعلَّ ذلك ما حملَ بعضُ أهلِ العِلْمِ على تخطئةٍ من قال أن في «القرآن» ما هو تعبدٌ محضٌ لا معنى له بالكلية، بل ووصفه بالجهل؛ يقولُ الحافظُ «ابنُ كثيرٍ» (رحمه الله): "ومن -ههنا- لحظَ بعضهم في هذا المقامِ كلامًا؛ فقال: لا شكَّ أن هذه الحروفَ لم يُنزلها (سبحانه وتعالى) عبثًا ولا سُدىً، ومن قال من الجهلةِ إنَّ في «القرآن» ما هو تعبدٌ لا معنى له بالكلية فقد أخطأ خطأً كبيرًا" (٩٣).

اختياراتُ المفسرين للمذهبِ الأول:

اختارَ هذا القولَ من المفسرين «أبو حيان التَّوحيدي»؛ يقولُ (رحمه الله): "والذي أذهبُ إليه أن هذه الحروفَ التي في «فواتح السور» من المتشابهِ الذي استأثر اللهُ بعلمه، وسائرُ كلامه مُحكَّمٌ" (٩٤)، وقد نسبَ هذا الرأيَ إلى «أبي محمَّدٍ عليِّ بنِ أحمدَ اليزيدي»، وذكرَ أنه قولُ «الشَّعبي» و«الثَّوري» وجماعةٍ من المُحدِّثين (٩٥)، ثمَّ انتقدَ (رحمه الله) مسلكَ «الزَّمخشرى» وغيره من أصحابِ «مذهبِ الخوض» في بيانِ معاني تلك الحروفِ - بقوله: "... وقد أطالَ «الزَّمخشرى» وغيره الكلامَ على هذه الحروفِ بما ليسَ يحصلُ منه كبيرُ فائدةٍ في عِلْمِ التفسير، ولا يقومُ على كثيرٍ من دعاويه بُرهانًا" (٩٦)، وانتقدَ كذلك اختلافهم في تفسيرِ معانيها بغيرِ ما ضابطٍ؛ حيثُ يقولُ: "... فانظرُ إلى هذا الاختلافِ المُنتشرِ الذي لا يكادُ ينضبطُ في تفسيرِ هذه الحروفِ والكلامِ عليها" (٩٧).

من -هنا - يظهر أنه يرى في الاختلاف دليلاً على بُطلان مذهبهم؛ يتأكد هذا الفهم بما ذكره الإمام «جلال الدين السيوطي» في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» عن القاضي «أبي بكر بن العربي» من قوله: «ومن الباطل علم الحروف المقطعة» في أوائل السور، وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزید، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بـ(علم)، ولا يصل منها إلى (فهم)^(٩٨).

ولهذا جعلها «أبو حيان» من المتشابه الذي لا يقف على العلم به أحد إلا «الله» (تعالى)، لكن لعله بالغ إذ جعلها المتشابه الوحيد في كتاب «الله» (عز وجل)، دل على ذلك قوله: "... وسائر كلامه محكم...". أما قوله في صدر الكلام: "... هذه الحروف التي في فواتح السور من المتشابه... - فلعله خطأ من الناسخ أو غيره، وإلا كان في الجملة اضطراباً^(٩٩) لا يليق بمفسر كبير عالم باللغة مُمتكٍ لناصرتها ك «أبي حيان التوحيدي» (رحمه الله).

وعلى كل حال، فإن مثل هذا الاعتبار لا ينبغذ عن لغوي كبير ك «أبي حيان»، فاللغة لا تعجز عن إدراك معاني كتاب «الله» (عز وجل) جمعاء إلا ما كان من أمر تلك الحروف. أما من ذهب إلى إدخال أنواع أخرى في نطاق المتشابه فلا اعتبارات أخرى غير اللغة، ولهذا فإنه ليس بمستغرب أن يصدر مثل هذا القول عن مثل هذا المفسر.

ومذهب «التوحيدي» قريب من «مذهب الظاهري»، فقد ذهب الإمام «أبو محمد بن حزم الظاهري» إلى اعتبار أنها (والأقسام) فقط المتشابه من «القرآن»؛ يقول (رحمه الله): «والمتشابه من «القرآن» هو «الحروف المقطعة» و«الأقسام» فقط، إذ لا نص في شرحها ولا إجماع، وليس فيما عدا ذلك متشابه على الإطلاق»^(١٠٠).

وقد اختار الإمام «جلال الدين السيوطي» أنها من المتشابه؛ من ذلك النوع الذي لا يعلمه إلا «الله» (تعالى)؛ إذ يقول: «ومن المتشابه أوائل السور، والمختار - أيضاً - أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله (تعالى)»^(١٠١)، وعند حديثه عن

مُناسبة افتتاح «سورة البقرة» بقوله (تعالى): ﴿الْمَرْ﴾ - يقول (رحمه الله): "... إِنَّهُ لَمَّا ابْتَدِئَتْ «الْفَاتِحَةَ» بِالْحَرْفِ الْمُحْكَمِ الظَّاهِرِ لِكُلِّ أَحَدٍ بَحِيثٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي فَهْمِهِ، ابْتَدِئَتْ «الْبَقْرَةَ» بِمُقَابِلِهِ، وَهُوَ الْحَرْفُ الْمُتَشَابِهُ الْبَعِيدُ التَّأْوِيلِ أَوْ الْمُسْتَحْيِلُ»^(١٠٢)، أو "... الْمَعْجُوزُ عَنْهُ ..." - كما في عبارة «الْحَرَّالِيِّ» (رحمه الله)^(١٠٣)، وذلك "... لِإِظْهَارِ الْعَجْزِ وَمَخْضِ الْإِيمَانِ ...، وَلِيَكُونَ الْعَبْدُ يَفْتَتِحُ «الْقُرْآنَ» بِالْإِيمَانِ بَغِيْبٍ مُتَشَابِهٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْمَرْ﴾، فَيَكُونُ أَتَمَّ انْقِيَادًا لِمَا دُونَهُ، وَبَرِيئًا مِنَ الدَّعْوَى فِي مُسْتَطَاعِهِ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ»^(١٠٤).

وقريبٌ من هذا ما قاله «الألوسي» عن وَجْهِ مُنَاسَبَةِ افْتِتَاحِ «سورة البقرة» بـ ﴿الْمَرْ﴾ بعد «الْفَاتِحَةَ»، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُمْ فِي الْمَقْصُودِ بِالْمُتَشَابِهِ، يَقُولُ (رحمه الله): "... لَمَّا افْتَتَحَ (سبحانه) «الْفَاتِحَةَ» بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ، وَكَانَ وَرَاءَ كُلِّ ظَاهِرٍ بَاطِنٌ، افْتَتَحَ السُّورَةَ - يَقْصُدُ «الْبَقْرَةَ» - بِمَا بَطَّنَ سِرَّهُ، وَخَفِيَ إِلَّا عَلَى مَنْ شَاءَ «اللَّهُ» (تعالى) - أَمْرُهُ»^(١٠٥)، فـ«الألوسي» (رحمه الله) يرى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، لَكِنْ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ الَّذِي يَعْلَمُهُ «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ».

ويلتقي هذا الفهم للمتشابه مع ما نقله «الزركشي» عن «ابن فارس» - تعليقًا على مقالة (أن لكل كتاب سرًا، وسرُّ «القرآن» فواتح السور) - يقول (رحمه الله): قال «ابن فارس»: «وأظنُّ قائلَ ذلك أرادَ أَنَّهُ مِنَ السِّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا «اللَّهُ» و«الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»»، ثُمَّ قَالَ: «واختاره جماعةٌ منهم «أبو حاتم بن حبان»»^(١٠٦).

وقد نقل «الفرطبي» عن «أبي حاتم» - هذا - أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ نَجِدْ «الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ» إِلَّا فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَلَا نَدْرِي مَا أَرَادَ «اللَّهُ» (عزَّ وجلَّ) بِهَا»^(١٠٧)، وظاهر القولين التعارض، ويمكن الجمع بينهما من خلال حمل هذه المقالة التي نقلها «الفرطبي» عنه على أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّنَا لَا نَدْرِي حَقِيقَةَ مَا أَرَادَ «اللَّهُ» (عزَّ وجلَّ) بِهَا، فَعَلِمَ ذَلِكَ عِنْدَهُ (سبحانه)، أَمَّا كُلُّ مَنْ فَسَّرَهَا فَإِنَّ قَوْلَهُ فِيهَا لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ ظَنًّا لَا يَقِينُ فِيهِ؛ يَقُولُ الْإِمَامُ «مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ» فِي تَفْسِيرِهِ: "... وَكُلُّ هَذِهِ التفسيرات ظنونٌ، وإنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، وَلَمْ يَرِدْ وَاحِدٌ مِنْهَا عَنِ

الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ولو وردتْ عنه لَقَبْلَانَاهَا صَاغِرِينَ، وَلَخَرَجَتْ مِنْ (الْمُتَشَابِهِ) إِلَى (الْمُحْكَمِ)»^(١٠٨).

وهذا الكلام قريب من قول «ابن العَرَبِيِّ» (رحمه الله): "... وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِ(عَلْمٍ)، وَلَا يَصِلُ مِنْهَا إِلَى (فَهْمٍ) ..."^(١٠٩)؛ أي: يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِعِلْمٍ قَطْعِيٍّ، أَوْ يَصِلُ مِنْهَا إِلَى فَهْمٍ لَا يَحْتَمِلُ مَعَهُ غَيْرَهُ.

ويتطابق هذا الفهم مع ظاهر كلام الإمام «ابن حزم الظاهري» حال تعليقه اختياره أنها من المتشابه؛ حيث قال: "...إِذْ لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا إِجْمَاعَ ..."، و(النَّصُّ) و(الْإِجْمَاعُ) - كما هو مُسْتَقَرٌّ وَمَعْرُوفٌ - إِنَّمَا يَقُودُ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ وَالْفَهْمِ غَيْرِ الْمُحْتَمَلِ لغيره، وهذا لا يمكنُ لمدَّعٍ أَنْ يَقُولَ بِوُجُودِهِ فِي شَأْنِ تِلْكَ الْحُرُوفِ، وَلَا يُمْكِنُ كَذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ أَحَدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ الَّذِينَ خَاضُوا فِي بَيَانِ مَعْنَاهَا عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ، فَأَنْتَ لَا تَكَادُ تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْمُفَسِّرِينَ جَزَمَ بِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي اخْتَارَهَا هُوَ عَيْنُ مُرَادِ «اللَّهِ» (تعالى) مِنْ تِلْكَ الْحُرُوفِ، بَلْ غَايَةُ مَا هُنَاكَ التَّرْجِيحُ الْمَبْنِيُّ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ؛ فَهَا هُوَ ذَا الْإِمَامِ «الزَّرْكَشِيُّ» يُضَعِّفُ الرَّأْيَ الْقَائِلَ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ نِصْفُ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، وَأَنَّهَا جَاءَتْ فِي تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ سُورَةً بَعْدَ جُمْلَةِ الْحُرُوفِ، وَكَأَنَّ الْقَصْدَ احْتَوَاهَا عَلَى نِصْفِ الْكِتَابِ، فَيَقُولُ: "... وَلَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْاِحْتَوَاءَ عَلَى نِصْفِ الْكِتَابِ لَجَاءَتْ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةِ سُورَةٍ، وَهَذَا الْاِحْتَوَاءُ لَيْسَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ مِنْ وَجْهِ يَرْجِعُ إِلَى النَّطْقِ وَالْفَصَاحَةِ وَتَرْكِيْبِ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا يَقْتَضِي أَنْ يَقَعَ فِيهِ التَّعْجِيزُ ..."^(١١٠)، ثُمَّ يَقُولُ (رحمه الله): "... وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعَانٍ أُخْرَى، يَجِدُهَا مِنْ يَفْتَحُ «اللَّهُ» عَلَيْهِ بِالتَّأَمُّلِ وَالنَّظْرِ، أَوْ هَبَّةً مِنْ لَدُنْهِ (سُبْحَانَهُ)"^(١١١)؛ فَتَرَاهُ لَمْ يَجْزَمْ بِأَنَّ الَّذِي اخْتَارَهُ هُوَ عَيْنُ مُرَادِ «اللَّهِ» (عَزَّ وَجَلَّ).

ويؤكد الإمام «محمد رشيد رضا» على هذا المعنى، وذلك بعد ذكره بعض معانيها، واختياره أنها إنما جاءت تنبيهًا للسامع إلى ما سيُلْقَى إليه بعدها من الكلام حتى لا يفوته منه شيء^(١١٢) - حيث يقول (رحمه الله): "...كَمَا يَصِحُّ فِي سَائِرِ تِلْكَ

الحروفِ أن يكونَ فيها إشاراتٌ إلى معانٍ مُعيَّنة تظهرُ لبعضِ النَّاسِ دونِ بعضٍ، أو غيرِ مُعيَّنة تذهبُ فيها الأفهامُ مذاهبَ تفيدُ أصحابها علماً أو عِبْرَةً بشرطِ أن تتَّفَقَ مع هدايةِ «القرآن»، وإن لم يصحَّ أن يُقالَ: إنَّها مُرادَةٌ لله (تعالى) بحسبِ دلالةِ الألفاظِ العربيَّةِ على معانيها" (١١٣).

وقد سلَّكَ هذا المسلكَ «الطَّاهرُ بنُ عاشور» عندَ تفسيره لمَطَّلَعِ «سُورَةِ البقرة»؛ إذ يقولُ: "تَحْيَرُ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَحَلِّ هَاتِهِ الحروفِ الواقعةِ فِي أَوَّلِ هَاتِهِ السُّورِ،...، وَأَخْلَقَ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَثَارَ حَبِيرةٍ، وَمَصْدَرِ أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَبْحَاثٍ كَثِيرَةٍ،...، وَهِيَ مِنَ «القرآن» لَا مَحَالَةَ، وَمِنِ الْمُتَشَابِهِ فِي تَأْوِيلِهَا" (١١٤)، فهو يرى أنَّها مِنَ الْمُتَشَابِهِ، لَكِنَّهُ رَغِمَ ذَلِكَ خَاصٌّ فِي بَيَانِ مَعَانِيهَا، ذَاكِرًا تِلْكَ الأَقْوَالِ الَّتِي تَنَاقَلَهَا المُفَسِّرُونَ، مُرَجِّحًا بَيْنَهَا؛ حَيْثُ يَقُولُ - بَعْدَ ذِكْرِ أَقْوَالِ المُفَسِّرِينَ -: "... الأَرَجَحُ مِنَ تِلْكَ الأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ؛ وَهِيَ كَوْنُهَا تِلْكَ الحروفِ لِتَبْكِيتِ المُعَانِدِينَ، وَتَسْجِيلًا لَعَجْزِهِمْ عَنِ المُعَارَضَةِ، أَوْ كَوْنُهَا أَسْمَاءَ لِلسُّورِ الواقعةِ فِيهَا، أَوْ كَوْنُهَا أَقْسَامًا أَقْسَمَ [«الله»] بِهَا لِتَشْرِيفِ قَدْرِ الكِتَابَةِ، وَتَنْبِيهِ العَرَبِ الأُمِّيِّينَ إِلَى فَوَائِدِ الكِتَابَةِ لِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ حَالِ الأُمِّيَّةِ، وَأَرْجَحُ هَذِهِ الأَقْوَالِ الثَّلَاثَةَ هُوَ أَوَّلُهَا...» (١١٥)، وَمَسَلُّكَ «الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُور» - هَذَا - يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الحروفِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ ذَلِكَ النُّوعِ الَّذِي يَعْلَمُهُ «الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ»، فَقَدْ جَعَلَ المُتَشَابِهَةَ عَشْرَةَ مَرَاتِبَ؛ الثَّانِيَةَ مِنْهَا: "مَعَانٍ قَصِدَ إِشْعَارُ المُسْلِمِينَ بِهَا، وَتَعَيَّنَ إِجْمَالُهَا، مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهَا عَلَى مَعَانٍ مَغْلُومَةٍ، لَكِنْ بِتَأْوِيلَاتٍ، كحروفِ أوائلِ السُّورِ" (١١٦).

وهذا الفهمُ يتطابقُ مع فُهمِهِ لِلْمُتَشَابِهِ، فَعِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِ «الله» (تعالى): ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (١١٧)؛ قَالَ: "... وَ(الْمُتَشَابِهَاتُ) مُقَابِلُ (المُحْكَمَاتِ)؛ فَهِيَ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى مَعَانٍ تَشَابَهَتْ فِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا هُوَ المُرَادُ. وَمَعْنَى تَشَابُهِهَا: أَنَّهَا تَشَابَهَتْ فِي صِحَّةِ القَصْدِ إِلَيْهَا؛ أَي: لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَرْجَحَ مِنْ بَعْضٍ، أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهَا صَادِقًا بِصُورٍ كَثِيرَةٍ مُتَنَاقِضَةٍ، أَوْ غَيْرِ مُنَاسِبَةٍ

لأن تكون مُرادًا، فلا يتبيّن الغرض منها، فهذا وَجْهٌ تفسير الآية فيما أرى^(١١٨)، وهو الرَّاجِحُ على ما أظنُّ. والله الهادي سواء السَّبِيلِ.

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

احتج أصحاب المذهب الثاني مذهب «الخوض والتفتيح» بالآيات والأخبار والمعقول.

أما الآيات فأربعة عشر^(١١٩):

أولها: قوله (تعالى): ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(١٢٠)؛ أمرهم بـ(التدبّر) في «القرآن»، ولو كان غير مفهوم فكيف يأمرهم بـ(التدبّر) فيه؟!

ثانيها: قوله (سبحانه): ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ

أَحْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١٢١)، فكيف يأمرهم بـ(التدبّر) فيه لمعرفة نفي التناقض والاختلاف مع أنه غير مفهوم للخلق!؟

ثالثها: قوله (جلّ جلاله): ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣٠﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣١﴾ عَلَى قَلْبِكَ

لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٣٢﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٣٣﴾﴾، فلو لم يكن مفهومًا بطل كون

الرسول (صلى الله عليه وسلم) مُنذِرًا به، كما أن قوله ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ يدل على أنه نازل بلغّة «العرب»، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون مفهومًا.

رابعها: قوله (تعالى): ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(١٢٣)، و(الاستنباط منه) لا يمكن إلا مع (الإحاطة بمعناه).

خامسها: قوله (سبحانه): ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١٢٤)، وقوله (جلّ جلاله): ﴿مَا قَرَّظْنَا

فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١٢٥)، ومقتضى هذا ألا يكون فيه شيء غير معلوم.

سادسها: قوله (جلّ ذكره): ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾^(١٢٦)، وقوله (جلّ في علاه): ﴿هُدًى

لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١٢٧)، المعلوم لا يكون (هدى).

سابغها: قوله (تعالى): ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهَدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٢٨)، وقوله (جلَّ وعلا): ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ﴾^(١٢٩)، وكلُّ هذه الصِّفَاتِ لا تحصلُ في غيرِ المَعْلُومِ.

ثامنُها: قوله (سبحانه): ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^(١٣٠)، وهذا يَقْتَضِي أَنْ واضحَ الدَّلَالَةِ مَعْلُومَ المعنى.

تاسعُها: قوله (جلَّ جلاله): ﴿أُولَئِكَ فِيهِمُ آيَاتٌ لِّتُؤْتُوا عِلْمًا إِن فِي ذَلِكَ لِرَحْمَةٍ وَذِكْرٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١٣١)، وكيف يكون الكتابُ (كافياً)، وكيف يكونُ (ذكري) مع أنه غيرُ مَفْهُومٍ!؟

عاشرها: قوله (تعالى): ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ﴾، فكيف يكونُ (بلاغاً)، وكيف يقعُ (الإندازُ به) مع أنه غيرُ مَعْلُومٍ!؟ وقد قال (تعالى) في آخرِ الآية: ﴿وَلِيَذَكَّرَ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ﴾^(١٣٢)، وإنما يكونُ كذلك لو كان مَعْلُومًا.

الحادي عشر: قوله (سبحانه): ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾^(١٣٣)، يكونُ (برهاناً) و(نوراً مُبِيناً) مع أنه غيرُ مَعْلُومٍ!؟

الثاني عشر: قوله (جلَّ شأنه): ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾^(١٣٤) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى، فكيف يمكنُ (اتباعه) أو (الإعراض عنه) وهو غيرُ مَعْلُومٍ!؟

الثالث عشر: قوله (تعالى): ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(١٣٥)، فكيف يكونُ (هادياً) مع أنه غيرُ مَعْلُومٍ!؟

الرابع عشر: قوله (سبحانه): ﴿ءَأَمِنَ الرَّسُولُ بَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَأَنْفُرُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾^(١٣٦)، و(الطاعةُ) لا تُمكنُ إلا بعدَ (الفهمِ)، فوجبُ كونُ «القرآنِ» مَفْهُومًا.

هذا عن الآيات التي استدلوها بها، وأمّا الأخبار؛

✚ فمنها قول النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): {إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِن تَمَسَّكُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا؛ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي} (١٣٧)، فكيف يمكن (التَّمَسُّكُ بِهِ) وهو غير معلوم؟!

✚ ومنها ما جاء عن الإمام «عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): {عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبْرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَضْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلَ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْأَمْتَيْنِ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمِ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمِ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ خَاصَمَ بِهِ فَلَجَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} (١٣٨). وكلُّ هذه الصِّفَاتِ لَا تَحْصُلُ فِي غَيْرِ الْمَعْلُومِ.

هذا بالإضافة إلى ما أوردوه من تلك الروايات الكثيرة التي تدلُّ على أن

من «الصَّحَابَةِ» و«التَّابِعِينَ» من خاض في بيان معاني تلك الحروف؛

• من ذلك ما روَّوه عن بعضهم من أنها أسماءٌ للسُّورِ التي جاءت في مُفْتَتِحِهَا؛ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ «زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ»، وابنه (١٣٩)، وَرُوِيَ كَذَلِكَ عَنْ «مُجَاهِدٍ» (١٤٠) (رحمه الله).

• وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ هِيَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ «الْقُرْآنِ»؛ قَالَه «قَتَادَةُ»، وَ«ابْنُ جُرَيْجٍ»، وَ«الْحَسَنُ» (رحمهم الله)، وَرُوِيَ ذَلِكَ -أَيْضًا- عَنْ «مُجَاهِدٍ» وَ«زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ» (١٤١).

• وَقِيلَ: بَلْ هِيَ أَقْسَامٌ أَقْسَمَ «اللهُ» بِهَا لِشَرَفِهَا وَفَضْلِهَا؛ لِأَنَّهَا مَبَادِي كِتَابِهِ الْمُنزَلَةِ، وَمَبَانِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى؛ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ «الْأَخْفَشِ» (رحمه الله) (١٤٢)، وَهُوَ مَرُويٌّ عَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ» (رضي الله عنهما)، وَكَذَلِكَ عَنْ «عِكْرِمَةَ» (رحمه الله) (١٤٣).

- وقيل: بل هي أسماءٌ من أسماءِ «الله» (تعالى)؛ قاله «ابن عباس» (رضي الله عنهما)، وهو مزويٌّ عن «السُّدِّيِّ»، و«سالم بن عبد الله»، و«عامر»، و«سعيد بن جبير»، و«الشَّعْبِيَّ» (رحمهم الله) (١٤٤).
- وقيل: بل هي اسمُ «الله» الأعظم؛ قال «علي بن أبي طالب» و«عبد الله بن عباس» (رضي الله عنهما): «الحروف المقطعة» في «القرآن» هي اسمُ «الله» الأعظم، إلا أننا لا نعرفُ تأليفه منها» (١٤٥)، وقد روى الإمامُ «الْبَغَوِيُّ» في تفسيره عن «سعيد بن جبير» نحو ذلك (١٤٦).
- وقيل: بل هي حروفٌ مقطَّعةٌ من أسماءِ وأفعالٍ، كلُّ حرفٍ منها لمعنى غير معنى الحرفِ الآخر، فقد روى «سعيد بن جبير» عن «ابن عباس» (رضي الله عنهما) أنه قال: «معنى ﴿المر﴾: أنا «الله» أعلم، ومعنى ﴿المص﴾: أنا «الله» أعلم وأفضل، ومعنى ﴿الر﴾: أنا «الله» أرى، ومعنى ﴿المس﴾: أنا «الله» أعلم وأرى» (١٤٧).
- وقيل: بل هي مبادئُ أسماءٍ؛ فقد روى عن «ابن عباس» أنه قال في تفسير قوله (تعالى): ﴿المر﴾: «(الألف): من «الله»، و(اللام): من «جبرائيل»، و(الميم): من «محمد» (صلى الله عليه وسلم)» (١٤٨).
- وقيل: بل هي فواتحُ افتتحَ «الله» بها السورَ قصدَ التنبيهِ والاستئنافِ؛ ليُعلمَ أنَّ الكلامَ الأوَّلَ قد انقضى؛ قاله «مجاهد»، و«الحسن»، و«ابن جريج» (١٤٩)، ونَحَا هذا النَّحْوُ «أبو عبيدة» و«الأخفش» (رحمَ اللهُ الجميعَ) (١٥٠).
- وقيل: بل هي حروفٌ هجاءٍ موضوعٍ إشارةً إلى بقيةِ الحروفِ قصدَ التَّعْجِيزِ والتَّنْبِيهِ؛ قال «فطرب» و«الفرأ» وغيرهما: «هي إشارةٌ إلى حروفِ الهجاءِ، أعلمُ اللهُ بها العربَ حينَ تحدَّاهم بـ«القرآن» - أنه مؤتلفٌ من حروفٍ هي التي منها بناءُ كلامهم؛ ليكونَ عجزهم عنه أبلغَ في الحجَّةِ عليهم، إذ لم يخرج عن كلامهم» (١٥١).
- وقيل: بل كان القصدُ من وُرودها على تلك الهيئة أن يستغربها المشركون، فيفتحون لها أسماءهم، فيسمعون «القرآن» بعدها، فتجبُ عليهم الحجَّةُ؛ قال

«فُطِرُبُ» (رحمه الله): «كانوا ينفرون عند استماعِ «الْقُرْآنِ»، فَلَمَّا سَمِعُوا ﴿الْم﴾
و﴿الْمَص﴾ استنكروا هذا اللَّفْظَ، فَلَمَّا أَنْصَتُوا لَهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ
بِ«الْقُرْآنِ» الْمُؤْتَلَفِ؛ لِيُثَبِّتَهُ فِي أَسْمَاعِهِمْ وَأَذَانِهِمْ، وَيُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ»^(١٥٢).

• وقال قومٌ: بل هي حروفٌ من (حِسابِ الجُمَلِ)^(١٥٣) دونَ ما خالفَ ذلك من
المعاني، واستدلوا على ذلك بالمعقول؛ فقالوا: «لا نعرفُ للحروفِ المُقطَّعةِ معنًى
يُفهمُ سوى (حِسابِ الجُمَلِ)، وسوى تهجِّي قولِ القائلِ: (ا/ل/م) ...» - قالوا:
«وغيرُ جائزٍ أن يُخاطَبَ «اللهُ» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) عبادهِ إلَّا بما يفهمون ويعقلون عنه.
فَلَمَّا كَانَ ذلكَ كذلكَ - وكانَ قوله ﴿الْم﴾ لا يُعقلُ له وَجْهٌ تُوجَّهُ إليه إلَّا أحدُ
الوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَا، فإِذَا] بَطُلَ أَحَدُ وَجْهَيْهِ، وهو أن يكونَ مُرادًا بها تهجِّي
(ا/ل/م) - صَحَّ وَثَبَتَ أَنَّهُ مُرادٌ بهِ الْوَجْهُ الثَّانِي، وهو (حِسابِ الجُمَلِ)^(١٥٤).
واستدلوا - أيضًا - بحديثِ «حُيَّيِّ بْنِ أُخْطَبٍ»، وهو حديثٌ رواه «ابنُ جَرِيرٍ
الطَّبْرِيُّ» في تفسيره عن «محمَّدِ بْنِ حُمَيْدِ الرَّازِيِّ»، قال: حدَّثنا «سَلَمَةُ بْنُ
الْفُضْلِ»، قال: حدَّثني «محمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ»، قال: حدَّثني «الْكَلْبِيُّ»، عن «أبي
صَالِحٍ»، عن «ابنِ عَبَّاسٍ»، عن «جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبِيعٍ»، قال: مرَّ «أبو
يَاسِرِ بْنِ أُخْطَبٍ» برَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وهو يتلو فاتحةَ «سورةِ
البقرة»: ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١٥٥)، فأتى أخاه «حُيَّيِّ بْنَ أُخْطَبٍ» من
يَهُودَ، فقال: تعلمون و«اللهُ» - لقد سمعتُ «مُحَمَّدًا» يتلو فيما أنزلَ «اللهُ» (عزَّ
وجلَّ) عليه: ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فقالوا: أنتَ سَمِعْتَهُ؟ قال: نعم. قال:
فمَشَى «حُيَّيُّ بْنُ أُخْطَبٍ» في أولئك النَّفَرِ مِنْ يَهُودَ إِلَى رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقالوا: يا «مُحَمَّدُ»، ألمَ يُذَكِّرْ لَنَا أَنَّكَ تَتْلُو فيما أنزلَ عليك: ﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ
الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؟ فقال رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): بلى. فقالوا: أجبناك
بهذا «جَبْرِيلُ» من عندِ «اللهِ»؟ قال: نعم. قالوا: لقد بعثَ «اللهُ» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) قبْلَكَ
أنبياءَ، ما نعلمُه بيِّنَ لِنَبِيٍِّ مِنْهُمْ ما مُدَّةُ مُلْكِهِ وما أَكَلُ أُمَّتِهِ غَيْرِكَ! فقال «حُيَّيُّ بْنُ

أَخْطَبَ» - وَأَقْبَلَ عَلَى مَنْ كَانَ مَعَهُ - فَقَالَ لَهُمْ: (الْأَلْفُ): وَاحِدَةٌ، وَ(الْأَلْفُ): ثَلَاثُونَ، وَ(الْمِئَةُ): أَرْبَعُونَ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً. أَفْتَدَخَلُونَ فِي دِينِ نَبِيِّ إِنْمَا مُدَّةُ مُلْكِهِ وَأَكْلُ أُمَّتِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ: يَا «مُحَمَّدُ»، هَلْ مَعَ هَذَا غَيْرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: ﴿الْمَصَّ﴾. قَالَ: هَذِهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ؛ (الْأَلْفُ): وَاحِدَةٌ، وَ(الْأَلْفُ): ثَلَاثُونَ، وَ(الْمِئَةُ): أَرْبَعُونَ، وَ(الصَّادُ): تِسْعُونَ، فَهَذِهِ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَسِتُّونَ سَنَةً. هَلْ مَعَ هَذَا يَا «مُحَمَّدُ» غَيْرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: ﴿الرَّاءُ﴾. قَالَ: هَذِهِ وَاللَّهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ؛ (الْأَلْفُ): وَاحِدَةٌ، وَ(الْأَلْفُ): ثَلَاثُونَ، وَ(الرَّاءُ): مِائَتَانِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَتَا سَنَةً، فَقَالَ: هَلْ مَعَ هَذَا غَيْرُهُ يَا «مُحَمَّدُ»؟ قَالَ: نَعَمْ؛ ﴿الْمِرَّ﴾. قَالَ: فَهَذِهِ وَاللَّهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ؛ (الْأَلْفُ): وَاحِدَةٌ، وَ(الْأَلْفُ): ثَلَاثُونَ، وَ(الْمِئَةُ): أَرْبَعُونَ، وَ(الرَّاءُ): مِائَتَانِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَا سَنَةً. ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ لَبَّسَ عَلَيْنَا أَمْرُكَ يَا «مُحَمَّدُ»، حَتَّى مَا نَدْرِي أَقَلِيلًا أَعْطِيتَ أَمْ كَثِيرًا؟ ثُمَّ قَامُوا عَنْهُ، فَقَالَ «أَبُو يَاسِرٍ» لِأَخِيهِ «حُيَيْبِ بْنِ أَخْطَبَ» وَلِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يُدْرِيكُمْ لَعَلَّهُ قَدْ جُمِعَ هَذَا كُلُّهُ لِي «مُحَمَّدٍ»؛ إِحْدَى وَسَبْعُونَ، وَإِحْدَى وَسِتُّونَ وَمِائَةً، وَمِائَتَانِ وَإِحْدَى وَثَلَاثُونَ، وَمِائَتَانِ وَإِحْدَى وَسَبْعُونَ، فَذَلِكَ سَبْعِمِائَةَ سَنَةٍ وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ. فَقَالُوا: لَقَدْ تَشَابَهَ عَلَيْنَا أَمْرُهُ. وَيَزْعَمُونَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (١٥٦)... (١٥٧).

• وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هِيَ جِمَاعُ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَهِيَ حُرُوفٌ يَشْتَمَلُ كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا عَلَى مَعَانٍ شَتَّى مُخْتَلِفَةٍ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ «الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ» فِي قَوْلِهِ (تَعَالَى): ﴿الْمِرَّ﴾ - أَنَّهُ قَالَ: "هَذِهِ الْأَحْرُفُ، مِنَ التِّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ حَرْفًا، دَارَتْ فِيهَا الْأَلْسُنُ كُلُّهَا. لَيْسَ مِنْهَا حَرْفٌ إِلَّا وَهُوَ مِفْتَاحُ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَلَيْسَ مِنْهَا حَرْفٌ إِلَّا وَهُوَ فِي آلِيهِ وَبَلَائِهِ، وَلَيْسَ مِنْهَا حَرْفٌ إِلَّا وَهُوَ فِي مُدَّةِ قَوْمٍ وَآجَالِهِمْ. وَقَالَ «عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ» [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: "وَعَجِيبٌ يَنْطِقُونَ فِي أَسْمَائِهِ، وَيَعِيشُونَ فِي رِزْقِهِ، فَكَيْفَ

يكفرون؟! قال: " (الألف): مفتاح اسمه «الله»، و (اللام): مفتاح اسمه «لطيف»، و (الميم): مفتاح اسمه «مجيد». و (الألف): آلاء «الله»، و (اللام): لطفه، و (الميم): مجده. (الألف): سنة، و (اللام): ثلاثون سنة، و (الميم): أربعون سنة^(١٥٨). وقد روي عن «أبي العالية» نحوه^(١٥٩)؛ قال «ابن فارس» (رحمه الله) -معلقاً على هذا القول-: "وهو قول حسن لطيف؛ لأن «الله» (تعالى) أنزل على نبيه [صلى الله عليه وسلم] الفرقان، فلم يدع نظماً عجبياً، ولا علماً نافعاً إلا أودعه إياه، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله"^(١٦٠).

هذا عن أدلتهم من المنقول. أمّا عن أدلتهم من المعقول؛ فمن وجوه:

- أحدها: أنه لو ورد شيء لا سبيل إلى العلم به لكانت مخاطبة به تجري مجرى مخاطبة العربي بالغة الرنجية، ولما لم يجز ذلك، فكذا هذا.
- وثانيها: أن المقصود من الكلام (الإفهام)، فلو لم يكن مفهوماً لكانت مخاطبة به عبثاً وسفهاً، وإنه لا يليق بـ«الحكيم» (سبحانه).
- وثالثها: أن التحدّي وقع بـ«القرآن»، وما لا يكون معلوماً لا يجوز وقوع التحدّي به^(١٦١)؛ بمعنى "... أن هذه الألفاظ إما أن تكون مفهومة، أو غير مفهومة، والثاني: باطل؛ لأنه لو جاز ذلك كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمّل، والتكلم مع العربي بلغة الرنجي، ولم يكن «القرآن» بأسره هدىً وبيانا، فوجب أن تكون هذه الألفاظ مفهومة؛ لتحقيق ما أراده «الله» [عز وجل] لكتابه العزيز من البيان والهدى، وإمكان التحدّي به"^(١٦٢).

مناقشة أدلة أصحاب المذهب الثاني:

أمّا استدلالهم بالآيات؛ فمن جهة أن كون «القرآن» (هدى، ورحمة، وبيانا، وكافيا، وتذكراً، ونذيراً، وهادياً...) - يُنافي كونه غير معلوم. وقد أمرنا بـ(التدبر فيه)، وهذا لا يكون إلا في معلوم. وفي قوله (جل شأنه): ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ

يَسْتَنْبِطُونَهُ وَمِنْهُمْ ﴿ دليلٌ على ذلك - أيضًا؛ - لأنَّ (الاستنباطَ مِنْه) لا يكونُ إِلَّا معَ (الإحاطةِ بمعناه). وقد قال المؤمنونَ بعدَ سَماعِهِ: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، و(الطَّاعَةُ) لا تُمكنُ إِلَّا بعدَ (الفهم) فوجِبَ كَوْنُ «القرآنِ» مفهُومًا - هذا ملخَّصُ ما قالوه.

وأقولُ: أمَّا تلك الصِّفاتُ؛ فإنَّها لا تَنقِي عن «القرآنِ» لِجَهْلِ العَوامِ بكثيرٍ ممَّا فيه، لكنَّها حاصِلةٌ مُتَحَقِّقَةٌ رَغَمَ ما فيهم من الجَهْلِ به، فكذلك - ههنا -، فإنَّ الجَهْلَ بمعاني تلك الحروفِ لا يعني انتقاءَ تلك الصِّفاتِ عن «القرآنِ»، إذ هي لا تنفكُ عنه عِلْمُها من عِلْمِها، وجَهْلُها من جَهْلِها. ذلك أنَّ "... اشتمالَ «القرآنِ» على كلماتٍ غيرِ ظاهرةِ المعنى لا يُنافي وَصْفَ «القرآنِ» بأنَّه (بيانٌ للنَّاسِ وَهْدَى وَرَحْمَةٌ)، فإنَّ هذه الأوصافَ يكفي لِتَحَقُّقِها ثبوتُها للقرآنِ باعتبارِ جُمْلَتِهِ ومَجْمُوعِهِ لا باعتبارِ تفصيلِهِ وعُمُومِهِ الشَّامِلِ لِكُلِّ لفظٍ فيه. ولا ريبَ أنَّ الكثرةَ الغامِرةَ في «القرآنِ» كلُّها بَيانٌ للعالمِ الإلهيَّةِ، وَهَدَايَةٌ لِلخَلْقِ إِلَى الحَقِّ، وَرَحْمَةٌ للعالمِ من وراءِ تقريرِ أصولِ السَّعادةِ في الدُّنيا والآخِرَةِ"^(١٦٣)، وإذا كانَ بعضُ النَّاسِ لا يَفْهَمُ بعضَ معاني «القرآنِ»، فإنَّ ذلك "... ليس عَيْبًا في «القرآنِ»، إنَّما هو عَيْبٌ في استعدادِ بعضِ أفرادِ الإنسانِ. وكتابُ اللهِ خُوطِبَ به الخواصُّ كما خُوطِبَ به العوامُّ، فلا بدَّعَ أن يكونَ فيه ألفاظٌ لا يَفْهَمُها إِلَّا الخاصَّةُ دونَ العامَّةِ"^(١٦٤).

وأما الأمرُ ب(التدبُّرِ)؛ فلا يلزمُ منه العِلْمُ بجميعِ ما في «القرآنِ»، فإنَّ عدمَ مَعْرِفَتِنَا حقيقةَ صِفاتِ «اللهِ» (عزَّ وجلَّ) لمَ تقدِّحُ في تدبُّرِنَا للقرآنِ، بل إنَّ التَّدبُّرَ فيما خَفِيَ على العَقْلِ حقيقةً مُرادِ «اللهِ» منه فيه واعِزُّ لذلك العَقْلِ أن يَعْرِفَ أن لهُ حَدًّا يَقِفُ عنده، فيكونَ التَّدبُّرُ فيه أنْفَعَ للعبِدِ مِنَ التَّدبُّرِ فيما عِلِمَ حقيقةً معناه.

وأما (الاستنباطُ) من «القرآنِ»؛ فلا يَسْتَلْزِمُ الإحاطةَ بجميعِ معانيه، وهذا ما تدلُّنا عليه آيةُ «آل عمران»؛ فإنَّ «الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ» رَغَمَ جَهْلِهِم بِحقيقةِ المعنى لمَ يَقْدَحْ ذلك في كَوْنِهِم راسِخِينَ؛ لأنَّ المُحِيطَ بجميعِ معاني «القرآنِ» هو «اللهُ» وحده لا يُشارِكُهُ في ذلك أَحَدٌ من خَلْقِهِ، ومن ثَمَّ فإنَّ جَهْلَ العُلَماءِ ببعضِ المعاني لا يُمَثِّلُ

فَدَحًا فِيهِمْ وَلَا فِي اسْتِنْبَاطِهِمْ، بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنْ إِثْبَاتِ كَمَالِ الْعِلْمِ وَإِحَاطَتِهِ لِلَّهِ (جَلَّ فِي غُلَاهُ).

وَأَمَّا (الطَّاعَةُ) الَّتِي هِيَ الْإِنْقِيَادُ وَالْإِمْتِثَالُ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعَ (الْفَهْمِ) وَمَعَ عَدَمِهِ. أَمَّا الْأَوَّلُ؛ ففِي تِلْكَ الْأَوَامِرِ الَّتِي اسْتَطَاعَ الْعُلَمَاءُ الْوَصُولَ إِلَى حِكْمَةِ «اللَّهِ» (عَزَّ وَجَلَّ) فِيهَا ك(الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالزَّكَاةِ)، وَأَمَّا الثَّانِي؛ ففِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَوَامِرِ الَّتِي أُعْيِيَ الْعُلَمَاءُ الْوَصُولَ إِلَى حِكْمَةِ الشَّارِعِ مِنْهَا ك(أَفْعَالِ الْحَجِّ)، وَلَا يَخْفَى أَنَّ خِفَاءَ الْحِكْمَةِ فِي الثَّانِي لَا يَقْدَحُ فِي الْإِمْتِثَالِ بِهِ وَالطَّاعَةَ فِيهِ، بَلْ فِيهِ كَمَالُ الْإِمْتِثَالِ وَعَيْنُ الطَّاعَةَ؛ إِذْ هُوَ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ الْإِنْقِيَادِ، وَالطَّاعَةَ مَا هِيَ إِلَّا انْقِيَادٌ لِأَمْرِ «الْحَقِّ» (سُبْحَانَهُ).

هَذَا عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِالآيَاتِ، أَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؛

فَمَوْضِعُ نَظَرٍ كَذَلِكَ، فَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ مَا يُغْنِي عَنِ الْمَقَالَةِ فِيهِ، فَهُوَ حَقٌّ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ لَا رَيْبَ فِي قَبُولِهِ، لَكِنْ أَنْ يُتَّخَذَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنْ لَازِمَهُ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى تِلْكَ الْحُرُوفِ، فَمَوْضِعُ رَيْبٍ وَشَكٍّ. كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي هَذِهِ الْفَوَاحِشِ شَيْءٌ يَصْلُحُ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ، بَلْ غَايَةُ مَا ثَبِتَ عَنْهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هُوَ مُجَرَّدُ عَدِّ حُرُوفِهَا، وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): {مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ ﴿الْمَ﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ (الِفُّ) حَرْفٌ، وَ(الَامُّ) حَرْفٌ، وَ(مِيمٌ) حَرْفٌ} (١٦٥).

هَذَا وَقَدْ ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدِيثٌ رَوَاهُ «ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ» فِي «تَفْسِيرِهِ» بِسَنَدِهِ عَنْ «أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدٍ» أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ: {إِنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمِ: ﴿وَاللَّهُمَّ كَلِمَةَ وَحِدٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (١٦٦)، وَ﴿الْمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْيَوْمَ﴾ (١٦٧)... (١٦٨). أَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ-

على افتراضِ صِحَّتِهِ - ليس فيه دلالةٌ على أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ بِأَنَّ اسْمَ «اللهِ» الأَعْظَمَ هو ﴿الْعَمَّ﴾، بَلْ قَالَ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِنََّّ الاسْمَ مُوجُودٌ فِي الآيَتَيْنِ؛ مَا يَعْنِي أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا، وَقَوْلُهُ (تَعَالَى): ﴿الْعَمَّ﴾ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ، فَخَرَجَ عَنِ كَوْنِهِ مَقْصُودًا مِنْ كَلَامِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

أَمَّا حَدِيثُ «حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبٍ» فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ الْإِسْنَادُ، ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ «ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ» (رَحِمَهُ اللهُ) ^(١٦٩)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ «السِّيُوطِيُّ» فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَشِرِ»، وَوَصَفَهُ بِالضَّعْفِ ^(١٧٠)، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ الْإِمَامُ «الشَّوْكَانِيُّ» فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»، وَضَعَّفَهُ ^(١٧١)، وَقَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ «ابْنُ كَثِيرٍ» (رَحِمَهُ اللهُ): «وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا - [أَي: الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةَ] - دَالَّةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُدِّدِ، وَأَنَّهُ يُسْتَخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ أَوْقَاتُ الْحَوَادِثِ وَالْفَنَنِ وَالْمَلَاحِمِ، فَقَدْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَطَارَ فِي غَيْرِ مَطَارِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ... مَدَّاهُ عَلَى «مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ»، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ» ^(١٧٢)، ثُمَّ قَالَ: "... وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ أَدْلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْمَسْلُوكِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ" ^(١٧٣).

وَالْإِمَامُ «ابْنُ كَثِيرٍ» - كَمَا هُوَ وَاضِحٌ هُنَا - لَا يَتَكَلَّمُ فَقَطْ عَنْ ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ، بَلْ وَيَتَكَلَّمُ - أَيْضًا - عَنْ ضَعْفِ هَذَا الْمَسْلُوكِ / الْمَذْهَبِ (مَذْهَبِ الْقَوْلِ بِ«حِسَابِ الْجَمَلِ») وَكَانَ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ اسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِمْ؛ فَقَالُوا: "... قَدْ صَرَّحَ هَذَا الْخَبَرُ بِصِحَّةِ مَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَفَسَادِ مَا قَالَهُ مُخَالَفُونَ فِيهِ" ^(١٧٤)، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ هِيَ ضِحْكُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَعَدَمُ إِنكَارِهِ عَلَيْهِمْ مَا قَالُوهُ مِنَ التَّأْوِيلِ، فَيَكُونُ هَذَا إِقْرَارًا مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَا قَالُوهُ - عَلَى حَدِّ زَعْمِهِمْ، لَكِنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ تَمَامًا؛ يَقُولُ «الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورَ»: «وَلَيْسَ فِي جَوَابِ رَسُولِ اللهِ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] إِيَّاهُمْ بَعْدَةَ حُرُوفٍ أُخْرَى مِنْ هَذِهِ «الْحُرُوفِ الْمُتَقَطَّعَةِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ» - تَقْرِيرٌ لِاعْتِبَارِهَا رُمُوزًا لِأَعْدَادِ مُدَّةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ إِبْطَالَ مَا فَهَمُوهُ بِإِبْطَالِ أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا لِزَعْمِهِمْ، عَلَى نَحْوِ الطَّرِيقَةِ الْمُسَمَّاةِ بِ(النَّقْضِ فِي الْجَدَلِ)،

ومرجعها إلى (المنع والمانع لا مذهب له)، وأما ضحجته (صلى الله عليه وسلم)؛ فهو تعجب من جهلهم...^(١٧٥).

وقد جعل الإمام «الشوكاني» من هذا الفهم الذي فهمه «اليهود» دليلاً على أن «العرب» لم تتكلم بشيء من هذا؛ يقول (رحمه الله): "انظر كيف فهم «اليهود» عند سماع «آل»؛ فإنهم لما لم يجدوها على نمط لغة «العرب» فهموا أن الحروف المذكورة رمز إلى ما يصطلحون عليه من العدد الذي يجعلونه لها...^(١٧٦)، ثم ذكر حديث «حبي بن أخطب» هذا، ثم قال: "... فانظر ما بلغت إليه أفهامهم من هذا الأمر المختص بهم من عدد الحروف، مع كونه ليس من لغة «العرب» في شيء، وتأمل أي موضع أحق بالبيان من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من هذا الموضع، فإن هؤلاء الملاعين قد جعلوا ما فهموه عند سماع: ﴿آل﴾ ذلك الكتاب^(١٧٧) من ذلك العدد موجباً للتشبيط عن الإجابة له، والدخول في شريعته، فلو كان ذلك معنى يُعقل، ومدلول يُفهم، لدفع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما ظنوه بادئ بدء، حتى لا يتأثر عنه ما جاؤوا به من التشكيك على من معهم"^(١٧٨).

ولعل هذا ما دفع الإمام «الفخر الرازي» إلى تقرير قاعدة هامة، وهي أن حمل «الحروف المقطعة» الموجودة في فواتح السور على (حساب الجملة) - باطل؛ يقول (رحمه الله): "ذهب أكثر المتكلمين إلى أنه يجب على المكلف تنزيل ألفاظ «القرآن» على المعاني التي هي موضوعة لها بحسب اللغة العربية، فأما حملها على معانٍ آخر لا بهذا الطريق؛ فهذا باطل قطعاً...^(١٧٩)؛ لأن «الله» (عز وجل) قال في كتابه العزيز: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^(١٨٠)؛ يقول «الرازي»: "وإنما سماه (عربياً) لكونه دالاً على هذه المعاني المخصوصة بوضع العرب وباصطلاحاتهم، وذلك يدل على أن دلالة هذه الألفاظ لم تحصل إلا على تلك المعاني المخصوصة، وأن ما سواه فهو باطل"^(١٨١).

والغريب - حقًا - ليس فيما ذهب إليه «اليهود» في شأن تلك الحروف، فهم أهل الصلال والشبهات، ولكن الغريب في اعتماد بعض أهل العلم ذلك الرأي؛ يقول «السهيلى»: «لعل عدد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكرر للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة»^(١٨٢)، قال: «ابن حجر» (رحمه الله): «وهذا باطل لا يُعتمد عليه، فقد ثبت عن «ابن عباس» (رضى الله عنهما) الرجز عن (عد أبي جاد)، والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر، وليس ذلك ببعيد، فإنه لا أصل له في الشريعة»^(١٨٣).

وأما ما رَوَّه عن «الصحابية» (رضوان الله عليهم)؛ فإن فيه ما لم يتصل سنده، وأما ما اتصل سنده؛ فمختلف متناقض، "... فإن علمنا بما قاله أحدهم دون الآخر كان تحكماً لا وجة له، وإن علمنا بالجميع كان عملاً بما هو مختلف متناقض، ولا يجوز»^(١٨٤)، على نحو ما قال الإمام «الشوكاني»، ويضيف (رحمه الله) مانعاً آخر غير هذا المانع يمنع من العمل بهذا المزوي عنهم، فيقول: "... ثم - ههنا - مانع غير هذا المانع، وهو أنه لو كان شيء مما قالوه مأخوذاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا تلقوا عليه، ولم يختلفوا، كسائر ما هو مأخوذ عنه، فلما اختلفوا في هذا علمنا أنه لم يكن مأخوذاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم لو كان عندهم شيء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا لما تركوا حكايته عنه، ورفعوا إليه، لا سيما عند اختلافهم، واضطراب أقوالهم، في مثل هذا الكلام الذي لا مجال للغة العرب فيه، ولا مدخل لها»^(١٨٥)، ثم يضيف قائلاً: «فإن قلت: هل يجوز الاقتداء بأحد من «الصحابية» قال في تفسير شيء من هذه الفواتح قولاً صح إسناده إليه؟ قلت: لا؛ لما قدمناه، إلا أن يُعلم أنه قال ذلك عن علم أخذه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم). فإن قلت: هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا مدخل للغة العرب، فلم لا يكون له حكم الرفع؟ قلت: تنزيل هذا منزلة المزروع، وإن قال به طائفة من «أهل الأصول» وغيرهم، فليس مما ينسرخ له صدور المنصيفين، ولا سيما إذا كان في مثل هذا المقام، وهو التفسير لكلام «الله» (سبحانه)، فإنه

دُخُولٌ فِي أَعْظَمِ الْخَطَرِ بِمَا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ صَحِيحٌ، إِلَّا مُجَرَّدَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يَبْعُدُ مِنَ الصَّاحِبِيِّ «كَلَّ الْبُعْدُ أَنْ يَقُولَ بِمَخْضِ رَأْيِهِ، فِيمَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ مُجَرَّدُ هَذَا الْاِسْتِبْعَادِ مُسَوِّغًا لِلْوُقُوعِ فِي خَطَرِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ. عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَذْهَبَ بَعْضُ «الصَّاحِبَةِ» إِلَى تَفْسِيرِ بَعْضِ الْمُتَشَابِهِ، كَمَا تَجَدُّهُ كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِهِمُ الْمَنْقُولَةَ عَنْهُمْ، وَيَجْعَلُ هَذِهِ الْفَوَاتِحَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ»^(١٨٦).

أقول: «الصَّاحِبَةُ» (رضوانُ الله عليهم) هم أسلمُ النَّاسِ قَصْدًا بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَأَخَوْفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ «اللَّهِ» (عَزَّ وَجَلَّ)، وَأَبْعَدُهُمْ عَنِ الْخَوْضِ فِيمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، وَلَوْ كَانَ الْخَوْضُ فِي مِثْلِ هَذَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي لَمَّا فَاتَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَامَ الدَّاعِي لِإِنْكَارِهِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ «حُيَيْبِ بْنِ أخطَبَ» السَّابِقِ. هَذَا عَلَى افْتِرَاضِ صِحَّتِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَيْنَا - فِيمَا اسْتَقْرَأْتُهُ مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ - أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَهَى أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْخَوْضِ فِي مِثْلِ هَذَا، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ «الصَّاحِبَةِ» (رضوانُ الله عليهم) سَأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَهَلْ كَانَتْ تِلْكَ الْحُرُوفُ ذَاتَ دَلَالَةٍ مَعْرُوفَةٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ، أَمْ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوا أَنَّ مُرَادَ «اللَّهِ» مِنْهَا هُوَ مُقْتَضَى التَّسْلِيمِ لَهَا! «اللَّهُ» وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وَيَلْحَقُ مَا قَالَهُ «التَّابِعُونَ» (رَحِمَهُمُ اللَّهُ) بِمَا قَالَهُ «الصَّاحِبَةُ الْكِرَامُ» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) نَقْدًا وَتَحْلِيلًا، وَأَزِيدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ - أَي: «التَّابِعِينَ» - حَالِ اخْتِلَافِهِمْ لَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ، وَلَا عَلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ «ابْنُ تَيْمِيَّةَ» (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي مُقَدِّمَتِهِ^(١٨٧).

هذا عن استدلالهم بالمنقول، وأما استدلالهم بالمعقول؛

فكانَ حُرِيًّا بِالْقَبُولِ لَوْلَا أَنَّ اعْتِبَارَ الْمُخَاطَبَةِ بِتِلْكَ الْحُرُوفِ - حَالِ كَوْنِهَا غَيْرَ مَعْلُومَةٍ الْمَعْنَى - تَجْرِي مَجْرَى مُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِاللُّغَةِ الرَّنْجِيَّةِ - اعْتِبَارُ فَاِسِدُّ مِنْ وَجُوهٍ:

أولها: أَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ هِيَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِهِمْ.

ثانيها: أَنَّ الْمُفَسِّرِينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَعْلُومَةِ الْمَعْنَى مِنْهُمْ مَنْ بَحَثَ عَنْ سِرِّ إِنْزَالِهَا عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّنَا لَوْ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ السِّرَّ مَعْنَى مَقْبُولًا؛ فَإِنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ - رَغْمَ الْجَهْلِ بِحَقِيقَةِ مَعْنَاهَا - تَكُونُ قَدْ أَدَّتْ مَعْنَى مَا، فَكَيْفَ تُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ اللَّغَةِ الرَّنْجِيَّةِ الَّتِي - حَتْمًا - لَا يُدْرِكُ الْعَرَبِيُّ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ مِنْهَا مَعْنَى أَيِّ مَعْنَى حَالٍ مُخَاطَبَتِهِ بِهَا.

ثالثها: أَنَّ الْعَرَبَ أَنْفَسَهُمْ لَمْ يَسْتَغْرِبُوهَا أَوْ يُنْكَرُوهَا، وَهَمَّ فِي أَمْسِ الْحَاجَةِ إِلَى مَغْمَزٍ يُوهِنُونَ بِهِ حُجَّةَ «مُحَمَّدٍ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَيُقَوِّونَ بِهِ حُجَّتَهُمْ، فَهَلْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فَرْطِ جَهْلِهِمْ بِهَا، أَمْ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوا مَقْصِدَ التَّحْدِي فِيهَا مِنْ طَرْفٍ خَفِيِّ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ "... الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ (الْإِفْهَامِ)، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَفْهُومًا لَكَانَتِ الْمُخَاطَبَةُ بِهِ عَبَثًا وَسَفَهًا، وَإِنَّهُ لَا يَلِيْقُ بـ«الْحَكِيمِ»...؛ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ بِأَنَّ «اللَّهُ» (سُبْحَانَهُ) خَاطَبْنَا بِمَا نَعْجَزُ عَنْ إِدْرَاكِ مَعْنَاهُ، فَقَالَ عَنْ (شَجَرَةِ الزَّقُّومِ): ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهَا زُرُّوسٌ الشَّيْطَانِ﴾^(١٨٨)، فَمَنْ مَنَّا رَأَى تِلْكَ الشَّجَرَةَ، وَمَنْ مَنَّا رَأَى (رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ)، لَا أَحَدًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْزَلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعَبَثِ وَالسَّفَهِ، بَلْ جَعَلُوهُ كَلَامًا بَلِيغًا قُصِدَ بِهِ تَشْبِيهُ ذَلِكَ الْمَجْهُولِ (شَجَرَةِ الزَّقُّومِ) بِمَجْهُولٍ آخَرَ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ فِي التَّصَوُّرِ بِاعْتِبَارِهِ صُورَةً مُسْتَبْشَعَةً فِي ذِهْنِ الْمُتَلَقِّينَ - أَلَا وَهُوَ (رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ)، فَكَمَا تَرَى فِي هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَحْ عَدَمُ مَعْرِفَتِنَا بِهِذَيْنِ الْمَجْهُولَيْنِ فِي قُصْدِ (الْإِفْهَامِ)، فَكَذَلِكَ - هُنَا -؛ فَإِنَّا وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ مَا هِيَ ﴿الْمَرْ﴾، لَكُنَّا نَجِدُهَا حُرُوفًا مُفْرَدَةً، تِلْكَ الْحُرُوفُ هِيَ نَفْسُهَا الَّتِي جَاءَتْ مُؤَلَّفَةً فِي بَقِيَّةِ «الْقُرْآنِ»، وَكَأَنَّهُ أُشَارَ بِالْمُفْرَدِ إِلَى إِعْجَازِ الْمُؤَلَّفِ، وَبِهَذَا يَخْرُجُ الْخِطَابُ بِهَا عَنِ الْعَبَثِ وَالسَّفَهِ، وَ«اللَّهُ» أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ مِنْ وَجُوهِ اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْمَعْقُولِ، وَهُوَ "... أَنَّ التَّحْدِي وَقَعَ بـ«الْقُرْآنِ»، وَمَا لَا يَكُونُ مَعْلُومًا لَا يَجُوزُ وَقُوعُ التَّحْدِي بِهِ ...؛ فَإِنَّ فِيهِ مَا يُضْعِفُ الْاسْتِدْلَالَ بِهِ، فَالتَّحْدِي إِنَّمَا وَقَعَ بـ«الْقُرْآنِ» كُلِّهِ، وَ«الْقُرْآنُ» مَعْلُومٌ الْمَعْنَى فِي جُمْلَتِهِ، وَأَمَّا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ غَيْرُ مَعْلُومَةِ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ أَنَّ التَّحْدِي

وقَعَ بها وَحَدَّهَا مَحْضُوصَةً مِنْ جُمْلَةِ «الْقُرْآنِ»، حَتَّى يَكُونَ عَدَمُ مَعْرِفَةِ مَعْنَاهَا قَادِحًا فِي ذَلِكَ التَّحْدِي، بَلْ إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِمَثَابَةِ الْإِشَارَةِ - وَلَوْ مِنْ طَرْفِ خَفِيِّ - إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمُتَّحَدَّى بِهِ - وَهُوَ جُمْلَةُ «الْقُرْآنِ» - إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِهِمُ الَّتِي يَنْظُمُونَ مِنْهَا كَلَامَهُمْ، لَكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ عَجَزُوا عَنْ مُحَاكَاتِهِ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْحُرُوفُ دَالَّةً عَلَى التَّحْدِي رَغْمَ جَهْلِ هَؤُلَاءِ «العَرَبِ» بِحَقِيقَةِ مَعْنَاهَا. ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ كَانَ التَّحْدِي وَاقِعًا بِتِلْكَ الْحُرُوفِ وَحَدَّهَا، فَمَا الَّذِي أَعَجَزَ «فُصْحَاءَ الْعَرَبِ» عَنْ أَنْ يَقُولُوا مِثْلَهَا، فَيُعَدِّدُوا حُرُوفًا غَيْرَهَا!؟

وَأَمَّا تِلْكَ الْأَوْصَافُ الَّتِي ذَكَرَ «الْأَلُوسِي» أَنَّهَا تَنَفَّكُ عَنْ «الْقُرْآنِ» حَالِ كَوْنِ هَذِهِ الْحُرُوفِ غَيْرَ مَعْلُومَةِ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ فِيمَا أُورِدَتْهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْمَبْحَثِ عِنْدَ تَقْدِيرِ وَتَحْلِيلِ اسْتِدْلَالِ أَصْحَابِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِالآيَاتِ - مَا يُعْنِي عَنْ إِعَادَةِ الْمَقَالَةِ فِيهِ خَشْيَةَ الْإِمْلَالِ وَالْإِطَالَةِ، وَ«اللَّهُ» أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْمُرَادِ.

اختياراتُ المفسرين للمذهب الثاني:

اخْتَارَ هَذَا الرَّأْيَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَجُلُّ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَجَمْهُورُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ؛ يَقُولُ «ابْنُ عَطِيَّةَ الْأَنْدَلِسِيِّ»: «اخْتَلَفَ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ عَلَى قَوْلَيْنِ: قَالَ «الشَّعْبِيُّ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ» وَ«سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ» وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: «هِيَ سِرُّ «اللَّهِ» فِي «الْقُرْآنِ»، وَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي انْفَرَدَ «اللَّهُ» بِعِلْمِهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهَا، وَلَكِنْ يُؤْمَنُ بِهَا وَثُمَّرًا كَمَا جَاءَتْ». وَقَالَ الْجَمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: «بَلْ يَجِبُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهَا، وَتُلْتَمَسَ الْفَوَائِدُ الَّتِي تَحْتَهَا، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَخْرُجُ عَلَيْهَا»^(١٨٩). وَاخْتَارَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) مَذْهَبَ الْجَمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَقَالَ: «وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْجَمْهُورُ أَنْ تُفَسَّرَ هَذِهِ الْحُرُوفُ، وَيُلْتَمَسَ لَهَا التَّأْوِيلُ»^(١٩٠)، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِاسْتِخْدَامِ «العَرَبِ» لَهَا؛ يَقُولُ: "... لِأَنَّ نَجْدَ «العَرَبِ» قَدْ تَكَلَّمَتْ بِ«الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ» نَظْمًا لَهَا، وَوَضَعًا بَدَلَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي الْحُرُوفُ مِنْهَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةَ] [الرَّجَز]:

* قُلْنَا لَهَا فِئِي فَقَالَتْ قَافِ *

أَرَادَ: "قَالَتْ: وَقَفْتُ"، وكقولِ القائلِ: [زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ] [الرَّجَزِ]:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَ لَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أَرَادَ: (وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وَأَرَادَ: (إِلَّا أَنْ تَشَاءَ). والشواهدُ في هذا كثيرة، فليس كونها في «القرآن» ممَّا تنكره «العرب» في لغتها، فينبغي إذا كان من معهودِ كلامِ «العرب» أَنْ يُطَلَبَ تأويله، وتُلمَسَ وجْهه^(١٩١).

هذا كلامه؛ وقد وجدنا الجمهورَ من المفسرين - أصحاب «مذهب الخوض» - قد اختلفوا في بيان معاني تلك الحروف، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، فاخترَ «أبو عبيدة» (رحمه الله) أنها حروفٌ استفتِح بها؛ حيث يقول في معني ﴿المر﴾ «البقرة»: "ومعني ﴿المر﴾: افتتاح، مُبتدأً كلام، شعارٌ للسورة"^(١٩٢).

وذهب «الأخفش الأوسط» إلى "... أنها حروفٌ إذا وُصِلتْ كانت هجاءً لشيءٍ يُعرفُ معناه"^(١٩٣)؛ يقول (رحمه الله): "وقد أوتي بعض الناس علم ذلك، وذلك أن بعضهم كان يقول: ﴿المر﴾ ﴿حم﴾ ﴿ت﴾ - هذا هو اسمُ «الرحمن» (جلَّ وعزَّ)، وما بقي منها فنحو هذا، وقالوا: إن قوله: ﴿كهيصص﴾: (كاف، هاد، عالم، صادق)، فأظهر من كل اسمٍ منها حرفاً ليُسْتَدلَّ به [عليه]..."^(١٩٤).

وإلى هذا ذهب «ابن الأنباري» (رحمه الله)^(١٩٥)، وكذلك فعل «أبو إسحاق الزجاج»؛ حيث يقول بعد ما أوردَه من أقوالِ بعضِ السلفِ في «الحروفِ المُقطَّعة» موضحاً اختياره بعض ما روي عن «ابن عباس» (رضي الله عنهما) في معنى هذه الحروفِ؛ يقول (رحمه الله): "فهذا جميع ما انتهى إلينا من قول «أهل اللغة» و«النحويين» في معنى ﴿المر﴾، وجميع ما انتهى إلينا من [كلام] «أهل العلم بالتفسير»... والذي أختاره من هذه الأقوال التي قيلت في قوله (عزَّ وجلَّ): ﴿المر﴾ - بعض ما يُروى عن «ابن عباس» (رحمة الله عليه)؛ وهو أنَّ المعني: ﴿المر﴾:

(أنا الله أعلم)، وأنَّ كلَّ حرفٍ منها له تفسيره، والدليلُ على ذلك أنَّ «العرب» تتنقُّ بالحرفِ الواحدِ تدلُّ به على الكلمةِ التي هو منها؛ قال الشاعرُ:

قُلْنَا لَهَا قَفِي قَالَتْ قَافٍ لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافِ

فنتق ب(قاف) فقط، يريدُ: (قَالَتْ أَقِفْ). وقال الشاعرُ - أيضًا -:

نَادَوْهُمْو أنِ الْجُمُوءَا أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ: أَلَا فَا

تفسيره: نَادَوْهُمْو أنِ الْجُمُوءَا، أَلَا تَرَكَبُونَ، قَالُوا جَمِيعًا: أَلَا فَارَكَبُوا، فَإِنَّمَا نطقَ ب(تاء) و(فاء) كما نطق الأول ب(قاف)...^(١٩٦)، ثمَّ قال: "فهذا الذي اختاره في هذه الحروف، و«الله» أعلمُ بحقيقتها"^(١٩٧).

واختار «ابن قُتَيْبَةَ» أنَّها أسماءٌ للسُّورِ، أو أقسامٌ أقسمَ «الله» بها لِشَرَفِهَا، أو بعضٌ من صفاتِ «الله» (سبحانه)؛ يقولُ (رحمه الله): "ولكلِّ مذهبٍ من هذه المذاهبِ وَجْهٌ حَسَنٌ، ونرجو ألا يكونَ ما أُريدَ بالحروفِ خارجًا منها، فإنَّ كانتِ أسماءٌ للسُّورِ؛ فهي أعلامٌ تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأسماءُ من أعيانِ الأشياءِ، وتفرِّقُ بينها ... وإنَّ كانتِ أقسامًا؛ فيجوزُ أن يكونَ «الله» (عزَّ وجلَّ) أقسمَ بـ«الحروفِ المُقطَّعة» كُلِّهَا، واقتصرَ على ذكْرِ بعضها من ذكْرِ جميعها، فقال: ﴿الْمَرْءُ وَهُوَ يَرِيدُ جَمِيعَ «الحروفِ المُقطَّعة»... وإنَّ كانتِ حروفًا مأخوذةً من صفاتِ «الله»؛ فهذا فنٌّ من اختصارِ «العرب»، وقلَّما تفعلُ «العربُ» شيئًا في الكلامِ المُتَّصِلِ الكثيرِ إلاَّ فعلتْ مثله في الحرفِ الواحدِ المُنقَطِعِ"^(١٩٨)، ولعلَّ الأرجحُ من وجهةِ نظره أنَّها للقسم؛ إذ يقول: "وإنَّما أقسمَ «الله» بحروفِ المُعْجَمِ؛ لِشَرَفِهَا وفضلِها، ولأنَّها مَباني كُتِبَها المُنزَلَةُ بالألسنةِ المُختلِفةِ، ومَباني أسمائه الحُسنى وصفاته العُلَى، وأصُولُ كلامِ الأُمَّمِ، بها يتعارفون، ويذكرون «الله» ويوحِّدون"^(١٩٩)، بل وَحَمَلَ الرَّأْيِ القائلُ بأنَّها حروفٌ مأخوذةٌ من صفاتِ «الله» (عزَّ وجلَّ) على القسمِ -أيضًا-؛ فيقول: "ومن ذهبَ إلى هذا المذهبِ فلا أراه أَرَادَ -أيضًا- إلاَّ القسمَ

بصفاتِ «الله»، فجمَعَ بِـ«الحروفِ المُقطَّعةِ» معاني كثيرةً من صفاته، لا إلهَ إلا هو» (٢٠٠).

واختارَ شيخُ المفسِّرين الإمامُ «ابنُ جريرِ الطَّبْرِيِّ» أنها حُرُوفٌ مُقطَّعةٌ أَرَادَ (عزَّ نكْرُه) بلفظه الدلالةَ بكلِّ حرفٍ منها على معانٍ كثيرةٍ، لا على معنى واحدٍ؛ يقولُ (رحمه الله): "والصَّوابُ من القولِ عندي في تأويلِ مفاتيحِ السُّورِ، التي هي حروفُ المُعْجَمِ: أنَّ «الله» (جلَّ ثناؤه) جعلها «حُرُوفًا مُقطَّعةً»، ولم يَصِلْ بعضها ببعضٍ، فيجعلها كسائرِ الكلامِ المُتَّصِلِ الحروفِ؛ لِأَنَّهُ (عزَّ نكْرُه) أَرَادَ بلفظه الدلالةَ بكلِّ حرفٍ منه على معانٍ كثيرةٍ، لا على معنى واحدٍ، كما قالَ «الرَّبِيعُ بنُ أنسٍ» (٢٠١)، وإنَّ كانَ «الرَّبِيعُ» قد اقتصرَ به على معانٍ ثلاثةٍ، دونَ ما زادَ عليها. والصَّوابُ في تأويلِ ذلك عندي: أنَّ كلَّ حرفٍ منه يحوي ما قاله «الرَّبِيعُ»، وما قاله سائرُ المُفسِّرينَ غيرُه فيه - سوى ما ذكرتُ من القولِ عمَّنْ ذكرتُ عنه من «أهلِ العِربِيةِ»: أَنَّهُ كانَ يُوجِّهُ تأويلَ ذلك إلى أَنَّهُ (حروفِ هجاءٍ) استغنيَ بِذِكْرِ ما ذُكِرَ منه في (مفاتيحِ السُّورِ)، عن ذِكْرِ تَمَمَةِ الثَّمَانِيَةِ والعشرين حرفًا من حُرُوفِ المُعْجَمِ، بتأويلِ: "أَنَّ هذه الحروفَ ذلك الكتابُ مجموعَةٌ، لا ريبَ فيه" - فإنَّهُ قولٌ خطأ فاسدٌ؛ لخروجه عن أقوالِ جميعِ «الصَّحابةِ» و«التَّابعينَ» ومَن بعدهم من الخالفينَ من «أهلِ التَّفْسِيرِ والتَّأويلِ»... فكفى دلالةً على حَظِّهِ شهادةَ الحُجَّةِ عليه بالخطأ» (٢٠٢).

هذا؛ وقد يَطْرَأُ -ههنا- على الذَّهنِ سؤَالٌ يُنبِئُ عن إشكالٍ؛ وهو: كيفَ يجوزُ أن يكونَ حرفٌ واحدٌ شاملًا للدلالةَ على معانٍ كثيرةٍ مختلفةٍ؟! يُجيبُ الإمامُ «الطَّبْرِيُّ» عن هذا؛ فيقولُ: "...كما جازَ أن تكونَ كلمةٌ واحدةٌ تشتملُ على معانٍ كثيرةٍ مُختلفةٍ، كقولهم للجماعةِ من النَّاسِ: (أُمَّةٌ)، وللحينِ من الزَّمانِ: (أُمَّةٌ)، وللرجلِ المُتَعَبِّدِ المُطِيعِ لله: (أُمَّةٌ)، وللدينِ والمِلَّةِ: (أُمَّةٌ). وكقولهم للجزءِ والقصاصِ: (دين)، وللسلطانِ والطَّاعةِ: (دين)، وللتدليلِ: (دين)، وللحسابِ: (دين)، في أشباهِ ذلك كثيرةٌ يطولُ الكتابُ بإحصائها - ممَّا يكونُ من الكلامِ بلفظٍ واحدٍ، وهو مُشتملٌ

على معانٍ كثيرة. وكذلك قولُ «الله» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ): «الْمَ» و «الرَّ» و «الْمَصَّ» وما أشبه ذلك من «حروفِ الْمُعْجَمِ» التي هي «فواتحُ أوائلِ السُّورِ»، كلُّ حرفٍ منها دالٌّ على معانٍ شتى، شاملٌ جميعها من أسماءِ «الله» (عَزَّ وَجَلَّ) وصفاته ما قاله المُفسِّرون من الأقوالِ التي نكَّرنا عنهم. وهُنَّ مع ذلك (فواتحُ السُّورِ)، كما قاله مَنْ قال ذلك. وليس كونُ ذلك من حروفِ أسماءِ «الله» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) وصفاته - بمانعها أن تكونَ للسُّورِ فَوَاتِحًا؛ لأنَّ «الله» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) قد افتتَحَ كثيرًا من سُورِ «القرآن» بالحمدِ لنفسه والثَّناءِ عليها، وكثيرًا منها بتمجيدِها وتعظيمِها، فغيرُ مُستحيلٍ أن يبتدئَ بعضُ ذلك بالقسمِ بها .. فالتى أُبتدئُ أوائلها بحروفِ الْمُعْجَمِ، أحدُ معاني أوائلها: أَنَّهُنَّ فَوَاتِحُ ما افتتَحَ بهنَّ من سُورِ «القرآن». وهُنَّ ممَّا أقسمَ بهنَّ؛ لأنَّ أحدَ معانيهنَّ أَنَّهُنَّ من حروفِ أسماءِ «الله» (تعالى نكَّرُهُ) وصفاته، على ما قدَّمنا البيانَ عنها، ولا شكَّ في صحَّةِ معنى القسمِ بـ«الله» وأسمائه وصفاته. وهُنَّ من حروفِ (حسابِ الجُمَّلِ). وهُنَّ للسُّورِ التي أفتتحتْ بهنَّ شِعَارًا وأسماءً. فذلك يحوي معانيَ جميع ما وصَفْنَا، ممَّا بيَّنَّا من وجوهه؛ لأنَّ «الله» (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) لو أَرَادَ بذلك - أو بشيءٍ منه - الدَّلالةَ على معنى واحدٍ ممَّا يَحْتَمِلُهُ ذلك، دونَ سائرِ المعاني غيرِه - لأَبَانَ ذلك لَهُم رسولُ الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إبانةً غيرَ مُشكِّلةٍ؛ إذ كانَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) إِنَّمَا أنزلَ كتابه على رسوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ لِيُبَيِّنَ لَهُم ما اختلفوا فيه، وفي تَرْكِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إبانةً ذلك - أَنَّهُ مُرَادٌ به من وجوه تأويله البعضُ دونَ البعضِ - أوضَحُ الدَّلِيلِ على أَنَّهُ مُرَادٌ به جميعُ وجوهه التي هو لها مُحْتَمِلٌ؛ إذ لم يكنْ مستحيلًا في العَقْلِ وَجْهٌ منها أنْ يكونَ من تأويله ومعناه، كما كانَ غيرَ مُستحيلٍ اجتماعُ المعاني الكثيرةِ للكلمةِ الواحدةِ بِاللَّفْظِ الواحدِ في كلامٍ واحدٍ" (٢٠٣).

يرى الإمامُ «الطَّبْرِيُّ» -إذْن- أَنَّهُ ليسَ من مانعٍ يمنعُ من اشتمالِ «الحروفِ المُقطَّعة» على معانٍ كثيرةٍ مُختلفةٍ، قياسًا على ما يكونُ في غيرها من (الحروفِ المُؤتلفَةِ) كما في لفظِ (أُمَّة) و(دين)؛ يقولُ (رحمه الله): "ومَن أبى ما

قلناه في ذلك، سئلَ الفرقَ بينَ ذلك، وبينَ سائرِ الحروفِ التي تأتي بلفظٍ واحدٍ، مع اشتمالها على المعاني الكثيرةِ المختلفةِ، كـ(الأُمَّة) و(الدين) وما أشبه ذلك من الأسماءِ والأفعالِ. فلنَ يقولَ في واحدٍ من ذلك قولًا إلا ألزَمَ في الآخرِ مثله. وكذلك يُسألُ كلُّ من تأوَّل شيئًا من ذلك - على وجهِ دونِ الأوجهِ الآخرِ التي وصَّفنا - عن البرهانِ على دعواه، من الوجهِ الذي يجبُ التَّسليمُ له. ثمَّ يُعارضُ بقولٍ مخالفٍ في ذلك، ويُسألُ الفرقَ بينه وبينه: من أصل، أو ممَّا يدلُّ عليه أصل. فلنَ يقولَ في أحدهما قولًا إلا ألزَمَ في الآخرِ مثله^(٢٠٤).

هكذا أثبتَ الإمامُ «الطَّبْرِيُّ» لتلك الحروفِ كلَّ ما جاء في شأنها من المعاني جامعًا بينها، مُستثنِيًا منها القولَ بأنَّها حروفٌ هجاءٍ أُستغنيَ بذكرِ ما ذُكِرَ منها عن تتمَّتها، والعلَّةُ في ذلك خروجُ هذا القولِ عن أقوالِ جميعِ «الصَّحابةِ» و«التَّابعينَ» ومَن جاء بعدهم من الخالفين من «أهلِ التَّفسيرِ والتَّأويلِ». وما أُستغْرِبُه - حقًّا - من صنيعِ هذا الإمامِ الجليلِ عدمَ إنكارهِ القولَ بأنَّها من حروفِ (حِسَابِ الجُمَلِ) للعلَّةِ ذاتها التي أنكَرَ بها ما أنكَرَه، هذا بخلافِ ما قد يُؤدِّي إليه (مَذْهَبُ الجَمْعِ) بينَ المعاني المختلفةِ من الجَمْعِ بينَ المتناقضاتِ، وهو مُتَعَدِّرٌ.

هذا؛ وقد اختارَ (مَذْهَبُ الجَمْعِ) جماعةٌ من المُفسِّرينَ؛ منهم «ابنُ فَارِسٍ»، حكى ذلك عنه وعن غيره «الزُّرْكَشِيُّ» في «البرهانِ»؛ يقولُ (رحمه الله): "واختارَ «ابنُ فَارِسٍ» وغيره أن تُجْعَلَ هذه التَّأويلاتُ كُلُّها تأويلًا واحدًا؛ فيقال: إِنَّ «اللهَ» (جَلَّ وَعَلَا) افتتحَ السُّورَ بهذه الحروفِ إرادةً منه الدَّلالةَ بكلِّ حرفٍ منها على معانٍ كثيرةٍ، لا على معنى واحدٍ، فتكون هذه الحروفُ جامعةً لأنَّ تكونَ افتتاحًا، وأنَّ يكونَ كلُّ واحدٍ منها مأخوذًا من اسمٍ من أسماءِ «اللهِ» (تعالى)، وأنَّ يكونَ «اللهُ» (عزَّ وجلَّ) قد وَضَعَهَا هذا الوَضْعَ فَسَمَّى بها، وأنَّ كلَّ حرفٍ منها في آجالِ قومٍ وأرزاقِ آخرينَ، وهي مع ذلك مأخوذةٌ من صفاتِ «اللهِ» (تعالى) في إنعامه وإفضاله ومجده، وأنَّ الافتتاحَ بها سببٌ لأنَّ يَسْمَعَ «القرآنَ» من لم يكن سَمِعَ، وأنَّ

فيها إعلامًا للعربِ أنَّ «القرآنَ» الدَّالُّ على نُبوَّةِ «مُحَمَّدٍ» (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بهذه الحروفِ، وأنَّ عَجَزَهُم عن الإتيانِ بمثله مع نزوله بالحروفِ المُتعالمةِ بينهم دليلٌ على كُفْرِهِم وعِنَادِهِم وَجُحُودِهِم، وأنَّ كلَّ عددٍ منها إذا وقعَ أولَ كلِّ سورةٍ فهو اسمٌ لتلك السُّورةِ. قال: وهذا القولُ الجامعُ للتأويلاتِ كُلِّها، و«اللهُ» أعلمُ بما أرادَ من ذلك»^(٢٠٥).

واختاره - أيضًا - من المُفسِّرين «شهابُ الدِّينِ الألويسيُّ»؛ إذ يقول: «وإذا عَلِمْتَ أنَّ هذه الفواتحَ المِسْرُ الأعظمُ، والبحرُ الحَصْمُ، والنُّورُ الأتمُّ ...

صَفَاءٌ وَلَا مَاءٌ وَلُطْفٌ وَلَا هَوَاٌ
وَنُورٌ وَلَا نَارٌ وَرُوحٌ وَلَا جِسْمٌ

(فاعلم) أنَّ كلَّ ما ذَكَرَ النَّاسُ فيها رَشْفَةً من بَحَارِ معانيها، وَمَنْ ادَّعى قَصْرًا فَمِنْ قُصُورِهِ، أَوْ زَعَمَ أَنَّهُ أتى بِكثيرٍ فَمِنْ قَلَّةِ نوره، والعارفُ يقولُ باندماجِ جميعِ ما ذَكَرُوهُ في صَدَفِ فرائدها، وامتزاجِ سائرِ ما سَطَّرُوهُ في طَمَطَامِ فوائدها، فَإِنْ شئتَ فقل: كما أَنَّها مُشتمَلَةٌ على هاتيكِ الأسرارِ يُشيرُ كلُّ حرفٍ منها إلى اسمٍ من أسمائه (تعالى). وَإِنْ شئتَ فقل: أتى بها هكذا لتكونَ كالإيقاظِ وَقَرعِ العصا لَمَنْ تحدَّى بِ«القرآنِ». وَإِنْ شئتَ فقل: جاءَتْ كذلكَ ليكونَ مَطْلَعٌ ما يُتلى عليهم مُستَقِلًّا بِضَرْبِ مِنَ العَرَابِيَّةِ أُنموذجًا لِمَا في الباقي من فنونِ (الإعجازِ)، فَإِنَّ النُّطقَ بأنفسِ الحروفِ في تضاعيفِ الكلامِ - وَإِنْ كانَ على طَرَفِ الثمامِ - يتناولُهُ «الخواصُّ» و«العوامُّ»، لكن التَّلَفُّظَ بأسمائها إِنما يَتأتى مَمَّنَ دَرَسَ وَحَطَّ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَحْمِ حَوْلَ ذلكَ قَطُّ؛ فَأَعَزُّ من بيضِ الأُنوقِ، وَأَبْعَدُ من مناطِ العيوقِ، ولاسيما إذا كانَ على نَمَطٍ عَجيبٍ وأسلوبٍ غريبٍ مُنبئٍ عن سِرِّ سَرِيٍّ مَبْنِيٍّ على نَهْجِ عبقريٍّ بحيثُ يَحَارُ فيه أربابُ العقولِ، وَيَعْجَزُ عن إدراكِهِ ألبابُ الفحولِ. وَإِنْ شئتَ فقل: فيها جَلْبُ لإضغاعِ الأذهانِ، وإلجامِ كلِّ مَنْ يَلْعُو مِنَ الكَفَّارِ عِنْدَ نُزولِ «القرآنِ»؛ لأنَّهُم إذا سَمِعُوا ما لَمْ يفهمُوهُ من هذا النَّمَطِ العجيبِ تركوا اللَّعَطَ، وتوقَّرتِ دواعيهم لِلنَّظَرِ في الأمرِ المُناسِبِ بين (حروفِ الهجاءِ) التي جاءتْ مُقطَّعةً وبين ما يجاورُها مِنَ الكَلِمِ رجاءَ أَنَّهُ ربَّما جاءَ كلامٌ يُفسِّرُ ذلكَ المُبْهَمَ، وَيُوضِّحُ ذلكَ المُشْكَلَ، وفي ذلكَ رُدُّ شَرِّ

كثيرٍ مِنْ عِنَادِهِمْ وَعُتُوهُمْ وَلَعُوهُمْ الَّذِي كَانَ إِذْ ذَاكَ يَظْهَرُ مِنْهُمْ، وَفِي ذَلِكَ رَحْمَةٌ مِنْهُ (تعالى) لِلْمُؤْمِنِينَ، وَمِنَّةٌ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ. وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنَّ بَعْضَ مُرْكَبَاتِهَا بِالْمَعْنَى الَّذِي يَفْهَمُهُ أَهْلُ «اللَّهِ» (تعالى) مِنْهَا -يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ (سبحانه)، فَيَجْرِي مَا رُوِيَ عَنْ «عَلِيٍّ» (كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ) أَنَّهُ قَالَ: "يَا كَهَيْعِصْ"، و"يَا حَمَّ عَسْقٍ" - عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنْ أَبَيْتَ فَقُلْ: الْمُرَادُ يَا مُنْزَلَهُمَا، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: غَيْرَ ذَلِكَ، حَدَّثَ عَنِ الْبَحْرِ وَلَا حَرَجٍ، وَعِنْدِي فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَطَائِفٌ، وَسَبْحَانَ مَنْ لَا تَنْتَاهِي أَسْرَارُ كَلَامِهِ...»^(٢٠٦).

وَقَدْ أَنْكَرَ (مَذْهَبَ الْجَمْعِ) جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْحَافِظُ «ابْنُ كَثِيرٍ»، حَيْثُ أَنْكَرَ عَلَى الْإِمَامِ «ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ» قِيَاسَهُ «الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ» عَلَى لَفْظِ (أُمَّةٍ)، وَاعْتَبَرَ أَنَّ فِي قِيَاسِهِ هَذَا دَلَالَةً عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِ، فَبَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ كَلَامَهُ مُلَخَّصًا قَالَ (رَحِمَهُ اللَّهُ): "هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ مُوجَّهًا، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ «أَبُو الْعَالِيَةِ»، فَإِنَّ «أَبَا الْعَالِيَةَ» زَعَمَ أَنَّ الْحَرْفَ دَلٌّ عَلَى هَذَا وَعَلَى هَذَا مَعًا، وَلَفْظَةُ (الْأُمَّةِ) وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ - إِنَّمَا دَلٌّ فِي «الْقُرْآنِ» فِي كُلِّ مَوْطِنٍ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ دَلٌّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، فَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى مَجْمُوعٍ مَحَامِلِهِ إِذَا أَمَكْنَ؛ فَمَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفَةٌ فِيهَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ ... ثُمَّ إِنَّ لَفْظَةَ (الْأُمَّةِ) تَدُلُّ عَلَى كُلِّ مَعْنِيهَا فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ بِدَلَالَةِ الْوَضْعِ، فَأَمَّا دَلَالَةُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ عَلَى اسْمٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى اسْمٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فِي التَّقْدِيرِ أَوْ الْإِضْمَارِ بِوَضْعٍ وَلَا بَغْيَرِهِ؛ فَهَذَا مِمَّا لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفَةٌ فِيهَا، وَلَيْسَ فِيهَا إِجْمَاعٌ حَتَّى يُحْكَمَ بِهِ، وَمَا أَنْشَدُوهُ مِنَ الشُّوَاهِدِ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ عَلَى بَقِيَّةِ الْكَلِمَةِ فَإِنَّ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ، بِخِلَافِ هَذَا ... وَ«اللَّهُ» أَعْلَمُ»^(٢٠٧).

وَمِمَّنْ أَنْكَرَ (مَذْهَبَ الْجَمْعِ) -أَيْضًا- مِنَ الْمُفَسِّرِينَ الْإِمَامُ «الْفَخْرُ الرَّازِيُّ» الَّذِي اخْتَارَ (مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ)؛ وَهُوَ أَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ» أَسْمَاءٌ لِلسُّورِ الَّتِي جَاءَتْ مُصَدَّرَةً بِهَا، وَقَدْ جَاءَ إِنْكَازُهُ لِـ (مَذْهَبِ الْجَمْعِ) فِي أَتْنَاءِ تَدْلِيلِهِ عَلَى صِحَّةِ

مَذْهَبِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ (رَحِمَهُ اللهُ) - كَاشِفًا عَنِ اخْتِيَارِهِ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ
 أَقْوَالَ الْمُفَسِّرِينَ فِيهَا - : «وَالْمَخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: أَنَّهَا
 أَسْمَاءُ السُّورِ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ إِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ مَفْهُومَةً، أَوْ تَكُونَ
 مَفْهُومَةً، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ أَمَّا أَوْلَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ التَّكَلُّمُ مَعَ «العَرَبِيِّ» بَلْغَةً
 «الزَّنَجِ»، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهُ (تَعَالَى) وَصَفَ «الْقُرْآنَ» أَجْمَعَ بِأَنَّهُ هَدَى، وَذَلِكَ يُنَافِي
 كَوْنَهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ. وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي؛ فَنَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُ «اللهِ» (تَعَالَى) مِنْهَا
 جَعَلَهَا أَسْمَاءَ الْأَقْبَابِ، أَوْ أَسْمَاءَ الْمَعَانِي، وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ غَيْرَ
 مَوْضُوعَةٍ فِي لُغَةِ «العَرَبِ» لِهَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُفَسِّرُونَ، فَيُمْتَنَعُ حَمْلُهَا
 عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ «الْقُرْآنَ» نَزَلَ بَلْغَةً «العَرَبِ»، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهَا عَلَى مَا لَا يَكُونُ
 حَاصِلًا فِي لُغَةِ «العَرَبِ»؛ وَلِأَنَّ الْمُفَسِّرِينَ ذَكَرُوا وُجُوهًا مُخْتَلِفَةً، وَليست دَلَالَةُ هَذِهِ
 الْأَلْفَاظِ عَلَى بَعْضِ مَا ذَكَرُوهُ أَوْلَى مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْبَاقِي، فِيمَا أَنْ يُفْعَلَ عَلَى
 الْكُلِّ، وَهُوَ مُتَعَدِّ بِالإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ إِنَّمَا حَمَلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَلَى
 مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ، وَليست فِيهِمْ مَنْ حَمَلَهَا عَلَى الْكُلِّ، أَوْ لَا
 يُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا، وَهُوَ الْبَاقِي، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا الْقِسْمُ وَجَبَ الْحُكْمُ بِأَنَّهَا مِنْ
 أَسْمَاءِ الْأَقْبَابِ" (٢٠٨).

وَأَمَّا عَنِ بَقِيَّةِ الْوُجُوهِ الَّتِي حُمِلَتْ عَلَيْهَا تِلْكَ الْحُرُوفُ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ (رَحِمَهُ
 اللهُ): "...وَأَمَّا سَائِرُ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرُوها فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَنَا ﴿الْعَرَبِ﴾ غَيْرُ مَوْضُوعٍ فِي
 لُغَةِ «العَرَبِ» لِإِفَادَةِ تِلْكَ الْمَعَانِي، فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ «الْقُرْآنَ» إِنَّمَا نَزَلَ
 بَلْغَةً «العَرَبِ»، وَلِأَنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ، فَلَيْسَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى بَعْضِهَا أَوْلَى مِنْ الْبَعْضِ؛
 وَلِأَنَّ لَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَانْفَتَحَتْ أَبْوَابُ تَأْوِيلَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ وَسَائِرِ الْهَدْيَانَاتِ، وَذَلِكَ
 مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ" (٢٠٩).

وَقَدْ اعْتَرَضَ «الزَّمَخْشَرِيُّ» عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلْسُّورِ حَقِيقَةً، إِذْ يَرَى
 أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ إِلَّا أَنَّهُمْ إِنَّمَا صَارُوا إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ دُونَ
 الْحَقِيقَةِ؛ يَقُولُ (رَحِمَهُ اللهُ): "إِنَّ «الْقُرْآنَ» إِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِ «العَرَبِ» مَصْبُوبًا فِي

أساليبيهم واستعمالاتهم، و«العرب» لم تتجاوز ما سموا به مجموع اسمين، ولم يسم أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة، والقول بأنها أسماء السور حقيقة يخرج إلى ما ليس في لغة «العرب»، ويؤدي - أيضاً - إلى صيرورة الاسم والمسمى واحداً. فإن اعترضت عليه بأنه قول مقول على وجه الدهر، وأنه لا سبيل إلى رده، أجابك بأن له محملاً سوى ما يذهب إليه، وأنه نظير قول الناس: فلان يزوي: (قفا نبك) (٢١٠) و (عفت الديار) (٢١١). ويقول الرجل لصاحبه: ما قرأت؟، فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٢١٢)، و ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٢١٣)، و ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٢١٤)، و ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٢١٥)، وليست هذه الجمل بأسامي هذه القصائد وهذه السور والآي، وإنما تعني رواية القصيدة التي ذاك استهلالها، وتلاوة السورة أو الآية التي تلك فاتحتها. فلما جرى الكلام على أسلوب من يقصد (التسمية)، واستفيد منها ما يستفاد من (التسمية)، قالوا ذلك على سبيل المجاز دون الحقيقة" (٢١٦).

وقد اختار «الرمخشري» "... أن يكون ورود هذه الأسماء هكذا مسرودة على نمط التعدد كإيقاظ وقرع العصا لمن تحدى بـ«القرآن» وبغرابه نظمه، وكالتحريك للنظر في أن هذا المثلو عليهم، وقد عجزوا عنه عن آخرهم - كلام منظوم من عين ما ينظمون منه كلامهم؛ ليؤديهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لم تتساقط مقدرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم عن أن يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وهم أمراء الكلام وزعماء الحوار، وهم الحرّاص على الشاغل في اقتضاب الخطب، والمتهالكون على الافتتان في القصيد والرجز، ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم المبالغ التي بزت (٢١٧) بلاغة كل ناطق، وشقت غبار كل سابق، ولم يتجاوز الحد الخارج [عن] قوى الفصحاء، ولم يقغ وراء مطامح أعين البصراء - إلا لأنه ليس بكلام البشر، وأنه كلام خالق القوى والقدر [سبحانه وتعالى] (٢١٨)، ثم قال (رحمه الله): "وهذا القول من القوة والخلافة بالقبول بمنزل" (٢١٩).

وقد حكى هذا المذهب «الفخر الرازي» في تفسيره عن «المبرد» وجمع من المحققين^(٢٢٠)، وحكى «القرطبي» عن «الفرأ» و«قطرب» نحو هذا^(٢٢١)، وإليه ذهب شيخ الإسلام «ابن تيمية»^(٢٢٢)، والشيخ الحافظ «أبو الحجاج المزي»؛ حكاها عنهما الحافظ «ابن كثير» في تفسيره^(٢٢٣)، ثم قال (رحمه الله) - مُعَبَّرًا عن مُنَاصَرَتِهِ لهذا المذهب - : «قلت: ولهذا كلُّ سورة افتتحت بالحروف فلا بدُّ أن يُذكَرَ فيها الانتصارُ للقرآنِ وبيانُ إعجازِهِ وعظمتِهِ، وهذا معلومٌ بالاستقراء، وهو الواقعُ في تسعِ وعشرين سورةً، ولهذا يقولُ (تعالى): ﴿الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ لَأَرْبِّهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٢٢٤)، ﴿الَّذِي أَنْزَلَ لِّلْأَنفُسِ الْيُوقُوتِ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٢٢٥)، ﴿الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَإَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾^(٢٢٦)، ﴿الَّذِي أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(٢٢٧)، ﴿الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ لَأَرْبِّبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢٢٨)، ﴿حَمِّمْ نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٢٢٩)، ﴿كُنَّا نَقُصُّكَ عِبْرَةً لِّأَعْرَابٍ لِّقَوْمٍ يَعْمُونَ﴾^(٢٣٠)، وغير ذلك من الآيات الدالة على صحّة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن النظر، و«الله» أعلم^(٢٣١).

وكانت هذه الحروف قد جاءت " ... كـ (المُهَيِّجَةُ) لَمَنْ سَمِعَهَا مِنَ الْفَصْحَاءِ، وَ (المَوْقِظَةُ) لِلْهَمِّ الرَّاقِدَةِ مِنَ الْبُلْغَاءِ لَطَلِبِ التَّسَاوُلِ، وَالْأَخْذِ فِي التَّفَاوُلِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (زَمْجَرَةِ الرَّعْدِ) قَبْلَ النَّاطِرِ فِي الْأَعْلَامِ لِتَعْرِفِ الْأَرْضَ فَضْلَ الْغَمَامِ، وَتَحْفَظُ مَا أُفِيضَ عَلَيْهَا مِنَ الْإِنْعَامِ. وَمَا هَذَا شَأْنُهُ خَلِيقٌ بِالنَّظَرِ فِيهِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهِ، بَعْدَ حِفْظِ مَبَانِيهِ"^(٢٣٢) - على حدِّ قول الإمام «الزركشي» (رحمه الله)، وفيه إشارة إلى أن فُقدَانَ العبدِ علمَ بعضِ (المُتَشَابِهَةِ) يُؤَهِّلُهُ إلى إدراكِ نِعْمَةٍ فَهَمَّ (المُحَكَّمِ)، وَمِنْ ثَمَّ الْمُحَافَظَةُ عَلَى تِلْكَ النِّعْمَةِ، وَفِيهِ كَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّنَا مُطَالِبُونَ بِالْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِي تِلْكَ الْحُرُوفِ، وَفِيهِ - أَيْضًا - أَنَّهَا تُشِيرُ إِلَى (إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى (التَّحْدِيِّ وَالْمُعَاجَزَةِ). يُؤَكِّدُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ

«البقاعي» عند تفسيره لمُناسبة ذِكْرِ قَوْلِهِ (تعالى): ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ بعد قوله: ﴿الْم﴾ في صَدْرِ سُورَةِ «البقرة»؛ حيث يقول (رحمه الله): "ولمّا كان معنى ﴿الْم﴾: هذا كتاب من جنس حروفكم التي قد فُتِّم في التّكلم بها سائر الخلق، فما عَجَزْتُم عن الإتيان بسورة من مثله إلا لأنّه كلامٌ «الله»، أنتج ذلك كماله، فأشير إليه بأداة البُعد ولام الكمال في قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ لعلّو مقداره بجلالة آثاره، وبُعد رُتبتِه عن نيْل المطرُودين. ولمّا علِم كماله أشار إلى تعظيمه بالتصريح بما يُنتجُه ويستلزمُه ذلك التّعظيم، فقال: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أي: في شيءٍ من معناه ولا نَظْمِه في نفس الأمر عند مَنْ تحقّق بالنظر، فالمنفيّ كونه مُتعلّقاً للرّيب ومَظنّةً له، ولم يُقدّم الطّرف؛ لأنّه كان يُفيد الاختصاص، فيفهم أنّ غيره من الكتب محلّ الرّيب" (٢٣٣).

وقد يطرأ على الذّهن تساؤلٌ -ههنا-؛ ألا وهو: ما الفائدة من إعلامهم أنّها حروفٌ، مع أنّهم قد علِموا أنّها حروفٌ بمجرّد قراءتها؟ والجواب- على نحو ما ذكر الإمام «ابن الجوزي» (رحمه الله)- يكمن في "... أنّه نيّة بذلك على إعجازِه، فكأنّه قال: هو من هذه الحروف التي تُؤلفون منها كلامكم، فما بأنكم تَعَجّزون عن مُعارضته؟! فإذا عَجَزْتُم فاعلموا أنّه ليس من قول «مُحمّد» (عليه السّلام)" (٢٣٤).

وفي السّياق ذاته يقول القاضي «أبو بكر» (رحمه الله): "إنّما جاءت على نصف حروف المُعجَم، كأنّه قيل: من زعم أنّ «القرآن» ليس بآية، فليأخذ الشّطر الباقي، ويركّب عليه لفظاً مُعارضةً للقرآن...» (٢٣٥)، وقد نسب ذلك إلى بعض أرباب الحقائق؛ فقال: "... وقد علِم ذلك بعض أرباب الحقائق" (٢٣٦).

واختار هذا القول من المُفسّرين المُحدّثين «الطاهر بن عاشور»؛ يقول (رحمه الله) - بعد أن أورد هذا القول -: "قلت: وهو الذي نختاره، وتظهر المُناسبة لوقوعها في فواتح السُّور أنّ كلّ سُورة مقصودةٌ بـ(الإعجاز)؛ لأنّ «الله» (تعالى) يقول: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةً مِّن مِّثْلِهِ﴾ (٢٣٧)، فَناسب افتتاح ما به (الإعجاز) بالتمهيد لمُحاولته، ويؤيّد هذا القول أنّ (التّهجي) ظاهرٌ في هذا المقصد، لذلك لم يسألوا

عنه لظهور أمره، وأنَّ (التَّهَجِّي) معروفٌ عندهم للتَّعليم، فإذا ذُكِرَتْ (حروف الهجاء) على تلك الكيفيَّة المعهودة في التَّعليم في مقامٍ غير صالحٍ للتَّعليم عَرَفَ السَّامعون أنَّهم عُوِلوا مُعاملةً المُتعلِّم؛ لأنَّ حالهم كحالِه في العَجْزِ عن الإتيانِ بكلامٍ بليغٍ، ويُعَضِّدُ هذا الوجهُ تعقيبُ هاتِه الحروف في غالبِ المَواقِعِ بذكرِ «القرآن» وتنزيله أو كتابيَّته إلَّا في ﴿كَمِيصَ﴾^(٢٣٨) و﴿الْمَ أَحْسِبَ النَّاسَ﴾^(٢٣٩) و﴿الْمَ عُلَيْتِ الرُّومُ﴾^(٢٤٠)، وَوجهُ تخصيصِ بعضِ تلك الحروف بـ(التَّهَجِّي) دون بعضٍ، وتكريرِ بعضها لأمرٍ لا نَعْلَمُه، ولعلَّه لمُراعاةِ فصاحةِ الكلام، ويؤيِّدُه أنَّ معظمَ مَواقِعِ هذه الحروف في أوائلِ (السُّورِ المَكِّيَّة) عَدَا «البقرة» - على قولٍ من جعلوها كُلِّها (مَدنيَّة) - و«آل عمران»، ولعلَّ ذلك لأنَّهما نَزَلتا بِقُرْبِ عَهْدِ الهِجْرَةِ مِنْ «مَكَّة»، وأنَّ قَصْدَ التَّحْدِي فِي «القرآن» النَّازِلِ بِـ «مَكَّة» قَصْدُ أَوْلِيي، ويؤيِّدُه - أيضًا - أنَّ الحروفَ التي أسماؤها مختومةٌ بألفٍ ممدودةٍ؛ مثل: (الياء، والهاء، والرَّاء، والطَّاء، والحاء) - قُرِئتْ في فِواجِحِ السُّورِ مَقْصودَةً على الطَّريقةِ التي يُتَهَجَّى بها لِلصِّبْيَانِ فِي الكُتَابِ طَلَبًا لِلخَفَّةِ...^(٢٤١).

واختارتُ د. «عائشة عبد الرَّحمن» هذا القولَ باعتبارِه أقربِ الأقوالِ إلى طبيعَةِ البيانِ و(قضية الإعجاز)؛ حيثُ تقول: "... ولعلَّ أقربَ ما قالوه في حروف الفواجِحِ إلى طبيعَةِ البيانِ و(قضية الإعجاز) - هو أنَّ هذه الحروفَ ذُكِرَتْ لتدلَّ على أنَّ «القرآن» مُؤلَّفٌ مِنْ حروفٍ هجائيهم، مُفردَةً أو مُركَّبةً، ليدلَّ القومَ الذين نَزَلَ «القرآن» بَلَّغْتِهِمْ أَنَّهُ بِالْحُرُوفِ التي يعرفونها، وبنونِ كلامهم منها...^(٢٤٢)، تقول: "... فيكون ذلك تعريفًا لهم ودلالةً على عَجْزِهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ...^(٢٤٣)، وتقولُ في مَوْضِعٍ آخَرَ مُوضِّحةً اختيَارَها لهذا الرُّأيِ، وتبنيها له - : "هذا الوجهُ الذي لمحَه الإمامُ «الطَّبْرِيُّ»، وقال به عددٌ من أئمَّةِ المُحَقِّقين، لَعُوِيَّين ومُفَسِّرينَ، وقَرَّرَه «الرَّمْخَشَرِيُّ»، ونصرَه أئمَّ نَصْرٍ، وأيَّدَه «ابنُ كثيرٍ» بما حكاه عن شيوخه... هو فيما نرى أقربُ ما يكونُ إلى طبيعَةِ الكِتَابِ العَرَبِيِّ المُبِينِ فِي إعْجَازِ بيانِه،

وَمِنْ ثَمَّ أُسْتَخْلَصُهُ مِنْ بَيْنِ حَشْدِ الْأَقْوَالِ الَّتِي تَأْوَلُّوا بِهَا فَوَاتِحَ السُّورِ، وَزَادَتْ عَلَى الْعَشْرِينَ^(٢٤٤).

هذا، وَقَدْ حَاوَلْتُ د. «عائشة عبد الرحمن» إِجْرَاءَ اسْتِقْرَاءٍ كَامِلٍ لِجَمِيعِ السُّورِ الْمُفْتَتِحَةِ بِ«الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ» مُرْتَبَةً حَسَبَ النُّزُولِ، وَهِيَ مَحَاوَلَةٌ - كَمَا تَقُولُ - لَمْ يَسْبِقْهَا إِلَيْهَا أَحَدٌ^(٢٤٥)، وَقَدْ خَلَصْتُ مِنْ هَذَا الِاسْتِقْرَاءِ إِلَى أَنَّ تِلْكَ الْفَوَاتِحَ "... بَدَأَتْ مِنْ أَوَائِلِ الْوَحْيِ فِي سُورَةِ «الْقَلَمِ» لِأَفْتَةِ إِلَى سِرِّ الْحَرْفِ، ثُمَّ كَثُرَتْ وَتَتَابَعَتْ فِي أَوْاسِطِ الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ مِنْ سُورَةِ «ق» - وَتَرْتِيبُ نَزُولِهَا الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ - إِلَى سُورَةِ «الْقَصَصِ» - وَتَرْتِيبُ نَزُولِهَا التَّاسِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ - حِينَ بَلَغَ الْجَدَلُ فِي «الْقُرْآنِ» أَشَدَّهُ، فَعْرِضْتُ (قَضِيَّةَ التَّحْدِي)، وَظَلَّتْ آيَاتُ «الْقُرْآنِ» تُعَاجِرُهُمْ وَتَحْدَأُهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ، أَوْ بِسُورَةٍ مِنْهُ، إِلَى أَوَّلِ الْعَهْدِ الْمَدَنِيِّ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ آيَةُ «الْبَقَرَةِ» فَحَسَمَتْ الْجَدَلَ الْعَقِيمَ، بَعْدَ أَنْ لَزِمْتَهُمُ الْحُجَّةَ عَلَى صَدَقِ الْمُعْجِزَةِ، بَعَجَزِهِمْ مُجْتَمِعِينَ أَنْ يَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ»^(٢٤٦)، وَتَضَيْفُ (رَحْمَتِ اللَّهِ) مَلْحَظًا آخَرَ يُؤَكِّدُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ "مَا مِنْ سُورَةٍ بُدِئَتْ بِ«الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ» إِلَّا كَانَ فِيهَا احْتِجَاجٌ لِلْقُرْآنِ، وَتَقْرِيرٌ نَزُولِهِ مِنْ عِنْدِ «اللَّهِ»، وَدَحْضٌ لِدَعَاوَى مَنْ جَادَلُوا فِيهِ، مَعَ التَّنْظِيرِ لِمَوْقِفِ الْمُجَادِلِينَ فِيهِ، بِمَوْقِفِ أُمَّمٍ قَبْلَهُمْ كَذَبُوا بِآيَاتِ «اللَّهِ»، وَاسْتَهْزَؤُوا بِرُسُلِهِ (تَعَالَى)، فَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْعِقَابُ»^(٢٤٧).

وَهَذَا مَا أَكَّدَهُ الشَّيْخُ «مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ» فِي تَفْسِيرِهِ، وَرَأَى فِيهِ دَلَالَةً عَلَى الْإِرْتِبَاطِ الْوَثِيقِ بَيْنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَبَيْنَ قَضِيَّةِ (الإِعْجَازِ وَالتَّحْدِي)؛ يَقُولُ (رَحْمَةُ اللَّهِ): "وَإِنَّهُ بَتَّبَعُ السُّورِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي صُدِّرَتْ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَدَّسَهَا «اللَّهُ» (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) بِذِكْرِهَا، وَإِعْقَابِ «الْقُرْآنِ» فِي أَكْثَرِهَا بِهَا - يَدُلُّ عَلَى الْإِرْتِبَاطِ الْوَثِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»؛ لِأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّهَا تَشِيرُ إِلَى مَقَامِهِ وَإِعْجَازِهِ وَمَنْزِلَتِهِ فِي هَذَا الْوُجُودِ الْإِنْسَانِيِّ»^(٢٤٨).

وَقَدْ ضَعَّفَ صَاحِبُ «تَفْسِيرِ الْمَنَارِ» هَذَا الْقَوْلَ، وَاخْتَارَ أَنَّهَا كَأَدَاةِ الْإِفْتِتَاحِ (أَلَا) وَ(هَاءِ) التَّنْبِيهِ؛ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ صَدْرِ سُورَةِ «الْأَعْرَافِ»: "وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ

حكمة افتتاح هذه السورة وأمثالها بأسماء حروف ليس لها معنى مفهوم غير مُسمّى تلك الحروف التي يتركّب منها الكلام - هي تنبيه السامع إلى ما سيلقى إليه بعد هذا الصوت من الكلام حتى لا يفوته منه شيء. فهي كأداة الافتتاح (ألا) و(هاء) التنبيه^(٢٤٩).

هنا يقرّر الشيخ «محمد رشيد رضا» أنّ «الحروف المقطعة» ليس لها معنى مفهوم غير مُسمّى تلك الحروف، لكنّه في الوقت نفسه بحث عن الحكمة وراء إنزالها على هذا النحو، وهو بذلك ينحو نحو الإمام «ابن كثير» (رحمه الله) الذي وقف في مقام البحث عن الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور على تلك الهيئة - ما هي؟! مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها^(٢٥٠). ولعلّ هذا ما دفع الإمام «جلال الدين السيوطي» إلى القول بعدم استقلالية هذا القول، إذ ليس فيه بيان معنى؛ يقول (رحمه الله) - بعد أن أورد هذا القول - : "... وعدّ هذا جماعة قولاً مستقلاً، والظاهر خلافه، وإنّما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال، لا قولاً في معناه، إذ ليس فيه بيان معنى"^(٢٥١).

وعلى كلّ، فإنّ الشيخ «محمد رشيد رضا» (رحمه الله) يرى أنّ هذه الحروف جاءت للتنبيه، وقد اختلف في تحديد من المقصود أو المعنى بالتنبيه؛ على قولين:

فذهب بعض «أهل العلم» إلى أنّه "... من الجائز أن يكون «الله» قد علم في بعض الأوقات كون النبي (صلى الله عليه وسلم) في عالم البشر مشغولاً، فأمر «جبريل» [عليه السلام] بأن يقول عند نزوله: ﴿الر﴾ و﴿الر﴾ و﴿حم﴾ ليعلم النبي (صلى الله عليه وسلم) صوت «جبريل»، فيقبل عليه، ويصغي إليه. قال: وإنّما لم تستعمل الكلمات المشهورة في التنبيه كـ (ألا) و(أما)؛ لأنّها من الألفاظ التي تعارفها الناس في كلامهم، و«القرآن» كلام لا يشبه الكلام، فناسب أن يؤتى فيه بألفاظ تنبيه لم تُعهد؛ لتكون أبلغ في قرع سمعه [صلى الله عليه وسلم]"^(٢٥٢).

• وقيل: "إنَّ «العرب» كانوا إذا سَمِعُوا «القرآن» لَعَوْا فيه، فأنزل «الله» هذا النَظْمَ البديعَ؛ لِيَعَجَبُوا منه، ويكونَ تعجُّبُهُم منه سببًا لاستماعِهِم له، واستماعُهُم له سببًا لاستماعِ ما بعده، فترقَّ القلوبُ، وتلين الأفئدة" (٢٥٣).

وقد استبعدَ الشيخُ «محمدَ رشيدِ رضا» الأوَّل، واختارَ الثاني؛ يقولُ (رحمه الله): "وأقولُ: إنَّ جَعَلَ التَّنْبِيهَ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُسْتَبَعْدًا، وَقَدْ كَانَ يَنْبِيئُهُ وَتَغْلُبُ الرُّوحَانِيَّةُ عَلَى طَبَعِهِ الشَّرِيفِ بِمَجَرَّدِ نَزْوِلِ «الرُّوحِ الْأَمِينِ» عَلَيْهِ، وَدُنُوهُ مِنْهُ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا وَرَدَ فِي نَزْوِلِ الْوَحْيِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ وَجْهُ تَخْصِيصِ بَعْضِ السُّورِ بِالتَّنْبِيهِهِ. وَإِنَّمَا كَانَ التَّنْبِيهُ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ لِلْمُشْرِكِينَ فِي «مَكَّة»، ثُمَّ لِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي «الْمَدِينَةِ»؛ إِذْ كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَتَوَجَّهُونَ بِكُلِّ فُؤَاهُمْ إِلَى مَا يَتْلُوهُ الرَّسُولُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَيْهِمْ، وَكُلُّهُ عِنْدَهُمْ سَوَاءً، فَهَمْ مَقْصُودُونَ بِهَذَا التَّنْبِيهِهِ بِالذَّرْجَةِ الثَّانِيَةِ" (٢٥٤).

إنَّ؛ فهذه الحروفُ - كما يرى الشيخُ «محمدَ رشيدِ رضا» - جاءتْ تَنْبِيئَهَا لِأَسْمَاعِ الْمُشْرِكِينَ فِي «مَكَّة»، ثُمَّ لِأَسْمَاعِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي «الْمَدِينَةِ»، وَذَلِكَ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ، وَفِي الْمَقَامِ الثَّانِي جَاءَتْ تَنْبِيئَهَا لِأَسْمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَا سَيُلْقَى إِلَيْهِمْ بَعْدَهَا مِنَ الْكَلَامِ حَتَّى لَا يَفُوتَهُمْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَهِيَ كَالْوَسِيلَةِ لِاسْتِفْتَا حِ أَسْمَاعِهِمْ؛ قَالَ «ابْنُ رَوَاقٍ» وَ«قَطْرِبُ»: "إِنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا قَالُوا: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْفَرِّانِ وَالْعَوَافِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾" (٢٥٥)، وَتَوَاصَوْا بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ - أَرَادَ «اللهُ» (تَعَالَى) لِمَا أَحَبَّ مِنْ صَلَاحِهِمْ وَنَفَعِهِمْ أَنْ يُورِدَ عَلَيْهِمْ مَا لَا يَعْرِفُونَهُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِإِسْكَاتِهِمْ وَاسْتِمَاعِهِمْ لِمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنَ «الْقُرْآنِ»، فَأَنْزَلَ «اللهُ» (تَعَالَى) عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْحُرُوفَ، فَكَانُوا إِذَا سَمِعُوهَا قَالُوا كَالْمُتَعَجِّبِينَ: اسْمَعُوا إِلَى مَا يَجِيءُ بِهِ «مُحَمَّدٌ» ... فَإِذَا أَصْغَوْا هَجَمَ عَلَيْهِمْ «الْقُرْآنُ»، فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِاسْتِمَاعِهِمْ، وَطَرِيقًا إِلَى انْتِفَاعِهِمْ" (٢٥٦). وَقَالَ غَيْرُهُمَا: "إِنَّمَا خَاطَبَهُمْ بِمَا لَا يَفْهَمُونَ، لِيَقْبَلُوا عَلَى سَمَاعِهِ؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَتَطَّلَعُ إِلَى مَا غَابَ عَنْهَا مَعْنَاهُ، فَإِذَا أَقْبَلُوا إِلَيْهِ خَاطَبَهُمْ بِمَا يَفْهَمُونَ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْوَسِيلَةِ إِلَى (الْإِبْلَاحِ)" (٢٥٧)، وَمِنْ تَمَّ (التَّفَكُّرُ) فِي هَذَا الْمَثَلِ عَلَيْهِمْ

و(التدبُّر) في معانيه " ... رجاءٌ أنه رُبَّما جاءَ كلامٌ يُفسِّرُ ذلكَ (المُبْهَمَ)، ويوضِّحُ ذلكَ (المُشْكَلَ)، فصارَ ذلكَ وسيلةً إلى أن يصيروا مُستَمِعِينَ للقرآن، ومُتدبِّرِينَ في مَطَالِعِهِ وَمَقَاطِعِهِ" (٢٥٨).

وقد نصرَ «الفخرُ الرَّازي» هذا الرأيَ وأكَّدَ على صِحَّتِهِ بقوله: "والذي يُوكِّدُ هذا المذهبَ أمران؛ أحدهما: أنَّ هذه الحروفَ ما جاءتْ إلَّا في أوائلِ السُّورِ، وذلك يُوهِمُ أنَّ الغرضَ ما ذكرنا، والثَّاني: أنَّ العلماءَ قالوا: "إنَّ الحكمةَ في إنزالِ (المُتَشابِهاتِ) هي أنَّ المَعْلَلَّ لَمَّا عَلِمَ اشتمالَ «القرآن» على (المُتَشابِهاتِ) فإنَّه يتأمَّلُ «القرآن»، ويجتهدُ في التَّفكيرِ فيه على رجاءٍ إنَّه رُبَّما وجدَ شيئًا يُقوِّي قولَه، وينصرُ مذهبه، فيصيرُ ذلكَ سببًا لوقوفه على (المُحكِّماتِ) المُخْلِصةَ له عن الضَّلالاتِ" - يقولُ: "فإذا جازَ إنزالُ (المُتَشابِهاتِ) التي تُوهِمُ الضَّلالاتِ لمثلِ هذا الغرضِ، فلأنَّ يجوزَ إنزالُ هذه الحروفِ التي لا تُوهِمُ شيئًا من الخطأِ والضَّلاليِّ لمثلِ هذا الغرضِ كان أوَّلَى" (٢٥٩).

وهذا القولُ هو الذي اختاره الدكتور «محمدُ عبد الله دراز» في كتابه «النبأ العظيم»؛ ففي سياقِ تعريفه بمقاصدِ سورة «البقرة»، ذكَّرَ أنَّها تبدأُ بمَقْدِمَةٍ في عشرين آيةً تضمَّنَتْ "...التعريفَ بشأنِ هذا «القرآن»، وبيانَ أنَّ ما فيه من الهدايةِ قد بلغَ حدًّا من الوضوحِ لا يتردَّدُ فيه ذو قلبٍ سليمٍ، وإنَّما يُعرَضُ عنه من لا قلبَ له، أو من كانَ في قلبه مَرَضٌ" (٢٦٠). ثمَّ تكلمَ عن «الأحرفِ المُقطَّعة» في بدايةِ السُّورة؛ فقال: "بُدِئَتِ السُّورةُ الكريمةُ بثلاثةِ أحرفٍ مُقطَّعةٍ لا عهدَ للعربِ بتصديرِ مثلها في الإنشاءِ والإنشادِ، وإنَّما عهدوها من القراءِ الكاتبينِ في بدءِ تعليمهم التَّهْجِي للناشئينِ (أ. ل. م). ومهما يَكُنُ من المعنى الذي قُصِدَ إليه بهذه الأحرفِ، والسِّرُّ الذي وُضِعَتْ - هنا - من أجله، فإنَّ تقديمها بينَ يدي الخطابِ، مع غرابيةِ نَظْمِها وموقَّعها من شأنه أن يوقِّظَ الأسماعَ، ويوجِّهَ القلوبَ لِمَا يلي هذا الأسلوبَ الغريبَ" (٢٦١).

وأقول: هذا القولُ خَلِيقٌ بالقبولِ، وقريبٌ من طبيعَةِ البيانِ؛ إذ "... أن من حُسْنِ البيانِ وبلاغةِ التَّعبيرِ التي غايتها إفهامُ المرادِ مع الإقناعِ والتأثيرِ - أن يُنبِئَ المُتكلِّمُ المُخاطَبَ إلى مُهمَّاتِ كلامه والمقاصِدِ الأولى بها، ويحرصَ على أن يُحيطَ علمه بما يريدُه هو منها، ويجتهدَ في إنزالها من نفسه في أفضلِ منازلها، ومن ذلك التَّنبيهُ لها قبلَ البدءِ بها؛ لكيلا يفوته شيءٌ منها. وقد جعلت «العربُ» منه (هاء) التَّنبيهَ وأداةَ الاستفتاحِ، فأبى غزابةً في أن يزيدَ عليها «القرآن» الذي يبلغُ حدَّ الإعجازِ في البلاغةِ وحُسْنِ البيانِ، ويجبُ أن يكونَ فيها الإمامُ المُفتدى، كما أنه هو الإمامُ في الإصلاحِ والهُدى؟!»^(٢٦٢).

وهذا القولُ كسابقه ليسَ تعرُّفاً لمعاني تلك الحروفِ، بل تعرُّفٌ لسرِّ وجودِها، ومن ذلك - أيضاً - ما ذهب إليه «الزَّمخشرى» من أنها جاءت ناطقةً بصِدْقِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، وصِحَّةِ نُبوَّتِهِ، "... ذلك أن النُّطقَ بالحروفِ أنفَسها كانت «العربُ» فيه مُستويَّة الأقدام - «الأميُّون» منهم و«أهلُ الكتاب» - بخلافِ النُّطقِ بأسامي الحروفِ؛ فإنَّه كان مُختصاً بمن حَطَّ وقرأ، وخالطَ «أهلَ الكتاب» وتعلَّم منهم، وكان مُستغرباً مُستبعداً من (الأميِّ) التكلُّمِ بها استبعادَ الخطِّ والتلاوة، كما قال (عزَّ وجلَّ): ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ وَبِمِيزِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾^(٢٦٣)، فكان حُكْمُ النُّطقِ بذلك مع اشتهاهِرِ أنه [صلى الله عليه وسلم] لم يكن ممن اقتبس شيئاً من أهله حُكْمَ الأفاضلِ المذكورة في «القرآن»، التي لم تكن «قريش» ومن دَانَ بدينها في شيءٍ من الإحاطة بها - في أن ذلك حاصلٌ له من جهةِ الوحيِّ، وشاهدٌ بصِحَّةِ نُبوَّتِهِ [صلى الله عليه وسلم]^(٢٦٤).

أقول: هذا الرأى مُحتَمَلٌ بنفسِ درجةِ احتمالِ بقيَّةِ الآراءِ التي قيلت في بيانِ سرِّ وجودِ هذه الحروفِ في أوائلِ هاتيكِ السُّورِ على تلك الهَيْئَةِ، إذ لا دليلَ شرعيٍّ أو لُغويٍّ يقطعُ بأحدِها، مع إمكانِ الجَمعِ بينها بالدليلِ العقليِّ، إذ لا تعارضَ بينها، فيكون بذلك سرُّ إنزالِ هذه الحروفِ في أوائلِ هاتيكِ السُّورِ على تلك الهَيْئَةِ هو:

✓ تنبيه الكفار، وإيقاظ أسماعهم - إلى ما سيُلقى إليهم بعد من الكلام حتى لا يفوتهم منه شيء.

✓ إعلام المعاندين أن ذلك المتحدى به - «القرآن» - من جنس حروفهم، فيكون ذلك تذكيراً لهم على عجزهم عن معارضته، وهم أهل الفصاحة والبيان.

✓ الدلالة على صدق النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحة رسالته.

خاتمة:

أخلص مما سبق إلى أنه لا أحد يمكنه القطع برأي في شأن «الحروف المقطعة»، و(مذهب التفويض) و(مذهب الخوض) مذهبان واران عن الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين)، ولو كان الخوض في مثل ذلك مما لا ينبغي لما فات النبي (صلى الله عليه وسلم) التنبيه على ذلك، أو إنكاره إن كان في الأمر ثمة إنكار، لا سيما وقد قام الداعي لإنكاره؛ كما في حديث «حُيَيِّ بْنِ أُخْتَبٍ» السابق - على افتراض صحته -؛ حيث جاء اليهود النبي (صلى الله عليه وسلم)، وجعلوا تلك الحروف دالة على مدة بقاء أمته، وأعطوا لكل حرف قيمة فيما عرف عندهم ب(حساب الجمل)، ولم ينكر عليهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بحثهم في ذلك، بل لم يلتفت (صلى الله عليه وسلم) إلى أصحابه (رضوان الله عليهم) - والحديث فيه دلالة على وجود بعضهم - ، ولم ينههم عن فعل «اليهود» هذا، بل تبسم (صلى الله عليه وسلم) لفرط جهلهم فيما شرعوا فيه من بيان وجهها على هذا النحو، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم ينكر شيئاً فيه ضرر على الأمة إلا ونبه عليه، وحدث أصحابه منه، فكيف وقد استدعى الموقف منه ذلك. فإذ لم ينكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك، ولم ينه أصحابه عنه - علم أن ذلك ليس بمحظور.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا - هو: لم لم يبين النبي (صلى الله عليه وسلم) معنى تلك الحروف أو الحكمة من إنزالها على تلك الهيئة؟! والجواب - فيما

يظنُّ الباحثُ و«الله» أعلمُ - : أنَّ في بيانِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لمعناها أو الحكمةِ مِنْ نُزُولِهَا تَفْرِيعًا لَهَا مِنْ مضمونها، وخُرُوجًا بِهَا عَنْ مَقْصُودِهَا؛ لِأَنَّهَا ستصبحُ - عندئذٍ - كغيرها مِنْ كَلِمَاتِ «القرآن» المُحْكَمَةِ، وأمَّا ما أُثِيرَ حَوْلَهَا مِنْ بَيَانِ لِمَعْنَاهَا أَوْ كَشْفِ لِسِرِّ وَجُودِهَا؛ فَلَمْ يَكُنْ لِيُوجَدَ، وكأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَدْ أَطْلَعَهُ «الله» (سبحانه) على سِرِّ تلكِ الحروفِ، وأَعْلَمَهُ أَنَّ المَذَاهِبَ فِيهَا سَتَكْتُرُ، وَأَنَّ الآراءَ حَوْلَهَا لَنْ تَقِفَ عِنْدَ حَدٍّ، وَلَنْ يَسْتَطِيعَ وَصُولًا إِلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهَا أَحَدٌ، فَذَلِكَ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ إِعْجَازِهَا، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ ضَحِكِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَإِلَّا لَقَطَعَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِمَعْنَاهَا كَمَا فَعَلَ مَعَ كَثِيرٍ مِمَّا أُبْهِمَ عَلَى صَحَابَتِهِ الكَرَامِ مِنَ «القرآن».

ولكنَّ اللَّافَتَ لِلانْتِبَاهِ حَقًّا أَنْ أَحَدًا مِنَ «الصَّحَابَةِ» (رضوان الله عليهم) لَمْ يَسْأَلِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فَمَعَ العِلْمِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ شَعُوفًا بِالْبَحْثِ عَنِ مَعَانِي «القرآن»؛ كـ«ابنِ عَبَّاسٍ» (رضي الله عنهما)، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَسْأَلُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ كُلِّ خَيْرٍ لِيَنْتَفِعَ بِهِ كـ«أبي هُرَيْرَةَ» (رضي الله عنه)، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَسْأَلُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ كُلِّ شَرٍّ خَشِيَةَ أَنْ يُدْرِكَهُ كـ«خُدَيْقَةَ بِنِ اليَمَانِ»^(٢٦٥) (رضي الله عنه) كَاتِمٌ سِرِّ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا فِيمَا اسْتَفْرَأْتُهُ مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا البَابِ أَنَّ أَحَدًا مِنَ «الصَّحَابَةِ» (رضوان الله عليهم) سَأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ مَعْنَاهَا فَأَجَابَهُ، أَوْ سَأَلَهُ عَنِ سِرِّ وَجُودِهَا فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ، ففِي إنكارِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَوَابٌ لِلسَّائِلِ، وإِعْلَامٌ لِجَمِيعِ الأُمَّةِ بِتَجَنُّبِ ذَلِكَ. فَهَلْ فَهِمُوا أَنَّ مُرَادَ «الله» مِنْهَا هُوَ مُقْتَضَى التَّسْلِيمِ لَهَا؟! أَمْ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوا أَنَّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ مَقْدُورِهِمْ، وَعَنْ حُدُودِ مَعْرِفَةِ نَبِيِّهِمْ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؟! أَمْ أَنَّهَا كَانَتْ ذَاتَ دَلَالَاتٍ مَعْرُوفَةٍ فِيهَا بَيْنَهُمْ؟! أَمْ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوا سِرَّ إنزَالِهَا عَلَى هَذَا النَحْوِ؟! وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ «أهلِ العِلْمِ» إِلَى أَنَّ (مَذْهَبَ التَّسْلِيمِ أَوْلَى)، إِذْ لَا دَلِيلَ يَقْطَعُ بِأَيِّ مِنَ المَذَاهِبِ الأُخْرَى؛

✓ يقول الإمام «الشَّوكاني» (رحمه الله): "والذي أراه لنفسِي ولكلِّ مَنْ أَحَبَّ السَّلَامَةَ، واقتدى بسَلَفِ الأُمَّةِ أَلَّا يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، مع الاعترافِ بأنَّ في إنزالها حِكْمَةً لله (عزَّ وجلَّ) لا تَبْلُغُها عقولنا، ولا تهتدي إليها أفهامنا، وإذا انتهيت إلى السَّلَامَةِ في مَدَاكِ فلا تُجاوِزُه" (٢٦٦).

✓ ويقول الإمام «السَّعدي» (رحمه الله): "... وأما «الحروفُ المُقطَّعةُ» في أوائلِ السُّورِ؛ فالأَسْلَمُ فيها السُّكُوتُ عن التَّعَرُّضِ لمعناها من غيرِ مُسْتَنَدٍ شَرْعِيِّ، مع الجَزْمِ بأنَّ «الله» (تعالى) لم يُنزلها عبثًا، بل لِحِكْمَةٍ لا نعلمها" (٢٦٧).

وهذا ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور «السيد إسماعيل علي سليمان» في مبحثٍ خصَّه بدراسة «الحروفِ المُقطَّعة» في كتابه «فواتح سور القرآن الكريم - أنواعها ودلالاتها» (٢٦٨)، وهو بحثٌ جيِّدٌ في بابِه دَرَسَ من خلاله سيادته أكثر آراء «أهل العلم» التي قيلت حول «الحروفِ المُقطَّعة» وردَّها جميعًا بالبرهان والدليل، وانتهى بعدَ عرضه المُمتعِ إلى قوله: "والذي يترجَّحُ - و«الله» (تعالى) أعلم - أنَّ هذه الحروفَ لا معنى لها في ذاتها، ولا يصحُّ أن تكونَ رمزًا لمعنى بعينه؛ لأنَّ «الله» (تعالى) إنما خاطبَ «العربَ» بما يعرفون من لغتهم، وهم لا يعرفون لكلِّ حرفٍ معنى بمفرده. وعلى هذا فالمتوجَّه أن يُقال: إنَّ لإيرادِ هذه الحروفِ في فواتح السُّورِ حِكْمَةً جليَّةً لا يعلمها إلَّا «الله» (تعالى)" (٢٦٩).

أقول: هذا الذي انتهى إليه سيادته في شأن (المعنى) مقبولٌ في جملته، أما ما انتهى إليه في أمرِ (الحِكْمَةِ)؛ فمحلُّ نظرٍ؛ ذلك أنَّ (تَسْلِيمَ أمرِ الحِكْمَةِ) على هذا النَّحوِ مع (تَفْوِيضِ المعنى) باعتبارِ أنَّ الفُهوْمَ لا تَبْلُغُها، وأنَّ العُقُولَ لا سبيلَ لها إليها - يُفْضِي إلى القولِ بِ(العبثِ)، وهو مستحيلٌ في حقِّ «الله» (تعالى)، خصوصًا وأنَّ أمرَ اسْتِنطاقِ (الحِكْمَةِ) ليس بمستحيلٍ على العُقُولِ، بل إنَّ العبدَ مُطالبٌ باستِنطاقِ الحِكمِ في طيِّ (الأفْذارِ)، بل وفيما يَصِلُه من (الأخبارِ)، فكيف يكلامُ «الحكيم» (سبحانه).

ولعلَّ هذا ما حملَ الإمام «النسوي» (رحمه الله) - وهو من الأئمة المحافظين - إلى اختيارِ أنَّ الأصحَّ في «آية آل عمران» أنَّ «الراسخين في العلم» يعلمون تأويلَ (المُتَشَابِه) حال كونهم قائلين ﴿ءَأَمْنَابِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾^(٢٧٠) - قال: "... لأنه يَبْغُذُ أَنْ يُخَاطَبَ «الله» عباده بما لا سبيلَ لأحدٍ من الخلقِ إلى معرفته»^(٢٧١). فكيف؟ "... وقد وعدَ «الحقُّ» (سبحانه) الذي هدانا إليه بواسطة النبيِّ المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ببيانه؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾^(٢٧٠) **إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**^(٢٧٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ بَأَهْوَابَهُمْ رَبِّدَجِينَ﴾^(٢٧٣)، فطالما أنَّ «الحقُّ» (سبحانه) وعدَّ بفتح وبيان معاني «القرآن» كاملةً، فليس من الجائر أن يُحتمَلَ عدم فتح وبيان معاني ومعارفِ «الحروفِ المُقطَّعة»، فبلا شكَّ ما دامَ هذا الوعدُ لحضرة النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) فقد انكشفت له كلُّ هذه الأسرار»^(٢٧٤).

ولعلَّ هذا الوعدُ الذي وعدَه «الله» (سبحانه) رسوله (صلى الله عليه وسلم) مع عدم بيانه (صلى الله عليه وسلم) شيئاً من ذلك لأُمَّته - هو ما حملَ الإمام «البيضاوي» (رحمه الله) على اعتبارِ أن هذه الحروف " ... أسرارٌ بينَ «الله» و«رسوله» ورُؤوسُ"^(٢٧٥)، وما دامت هي كذلك فإنَّ لها معاني ودلالاتٍ عرَّفها «الله» (سبحانه) المُخاطَبَ بها؛ وهو نبيُّه «مُحمَّد» (صلى الله عليه وسلم)، وما دامَ «الله» قد كشفَ لنبيِّه (صلى الله عليه وسلم) هذه المعاني وتلك الأسرار، فلا يبعدُ أن يكشفَ بعضَ ذلك لبعضِ خلقه، وهذا ما حملَ بعضَ «أهلِ التَّصَوُّفِ» على القولِ بأنَّ «الله» (سبحانه) جعلَ لمن تحقَّق بحاله (صلى الله عليه وسلم) نصيباً من تلك المعاني وهذه الأسرار كلُّ بحسبِ تحقُّقه؛ فقد روي عن الإمام «محمد بن علي الترمذي» قوله: "إِنَّ «الله» (تعالى) أودَعَ جميعَ ما في تلك السُّورِ مِنَ الأحكامِ والقصاصِ في الحروفِ التي ذكرها في أولِ السُّورة، ولا يعرفُ ذلك إلا (نبيُّ) أو (وليُّ)، ثمَّ بيَّن ذلك في جميعِ السُّورِ لِيَفْقَهُ النَّاسُ"^(٢٧٦).

وهذا الفهم هو الذي حاول من خلاله الدكتور «محمد طاهر القادري» الجمع بين المتناقضين («مذهب التفويض والتسليم» / و«مذهب الخوض والتنقيب»); حيث يقول بعد أن قدم الرأيين:

"وعليه، فمن المعلوم أن (الرأي الأول) قد شكّل بناءً على أقوال «الصحابة الكرام» و«التابعين» (رضي الله عنهم)، وهو رأي لا يتعارض مع (الرأي الثاني)، فالمقصود من رأيهم: نفي الوصول لمعاني «الحروف المقطعة» بفهمهم وذكائهم فقط، كما لم ينفوا أن العلم بها هبة وعطاء من عند «الله» (تعالى) ورسوله (صلى الله عليه وسلم)؛ لذا بيّن «الصحابة الكرام» و«التابعون العظام» و«أئمة التفسير والحديث» و«الأولياء» و«العارفون» كثيرًا من معاني وأسرار ولطائف ومفاهيم وتأويلات «الحروف المقطعة»، واتخذ غالبية «المفسرين» من بعدهم هذا الموقف -أيضًا-، والذي أسسه منبئي على الأقوال والنصوص الواردة عن سيدنا «علي» وسيدنا «عبد الله بن عباس» و«عكرمة» و«مجاهد» و«قتادة» و«زيد بن أسلم» و«السدي الكبير» و«سعيد بن جبير» و«أبي العالية» و«الربيع بن أنس» و«ابن جريج» و«ابن أبي نجیح» و«أبي الضحى» (رضي الله عنهم) ... وغيرهم ممن أقرّوا هذا الرأي^(٢٧٧).

وأقول: لعلّ البحث عن وجه الحكمة من إنزال «الحروف المقطعة» على تلك الهيئة يغدو مثمرًا إذا ما تمّ في ضوء قضية (الإعجاز القرآني) وتحديه لمعانيه، باعتبار أنها حروف غير معنوية "... تفترق عن بقية سياقات السور بتفريدها في (المعنى الكامن)، أو (البيان المكنن) ... ذلك أنّ حجة «القرآن» في هذا الصدد على أنه المعجز الداعم والمشرع لها -تعتمد في أحد عناصرها على هذا (الحرف المقطع) بحساب أنه ولو كان قائمًا بمفرده، ولكنّه نجح في تكبيت المتحدّين في الإعجاز طورًا وحده، وطورًا بالاقتران مع سياقه، فلم يتم إسقاطه من النصّ، ولا أمكن الاستهزاء بوجوده"^(٢٧٨)، وفي هذا دليل على إدراك المخاطبين وجه التحدي في هذا (الحرف المقطع).

أما التنبؤ على (وَجْهٍ مُّعْجَزِيهِ)؛ "... فَإِنَّ مُّعْجَزَةَ «الْقُرْآنِ» تَعْتَمِدُ عَلَى (الْمُقَطَّعِ) وَعَلَى غَيْرِهِ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ يَحْتَفِظُ بِنَمَطِيَّةٍ مِنَ الْبَابِ الْمُغْلَقِ تَفْسِيرًا لَا تَأْوِيلًا؛ لِأَنَّهُ يُكْتَشَفُ عَنْهُ فِي مَرَحَلَةِ (الْبَيَانِ التَّأْوِيلِيِّ)، لِذَا فَهُوَ يُسْهِمُ فِي رَفْدِ الْآلِيَّةِ الْإِعْجَازِيَّةِ بِالتَّأْوِيلِ الْمُسْتَقْبَلِيِّ"^(٢٧٩) - على نحو ما يُقَرِّرُ الدُّكْتُورُ «مَشْكُورُ كَازِمِ الْعَوَّادِي»^(٢٨٠)، وَهُوَ بِذَلِكَ يُفَرِّقُ بَيْنَ مُصْطَلَحِي (التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ)^(٢٨١)، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ يَرَى أَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ (مِنَ الْبَابِ الْمُغْلَقِ تَفْسِيرًا لَا تَأْوِيلًا)، وَهُوَ بِذَلِكَ يُفَوِّضُ (الْمَعْنَى) لَا (الْحِكْمَةَ)، وَهَذَا مَا أَكَّدَهُ الشَّيْخُ «مَحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ» إِذْ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ "... وَإِنْ كَانَتْ مَعَانِيهَا الْمُحَرَّرَةُ مَسْثُورَةً عَنَّا، وَهِيَ فِي عِلْمِ «اللَّهِ» (تَعَالَى) الْمَكْنُونِ، وَلَكِنَّ لَهَا إِشَارَاتٌ تُوْجِي إِلَى مَعَانٍ عَالِيَةٍ تَلِيْقُ بِتَصَدُّرِهَا لِكَثِيرٍ مِنْ سُورِ «الْقُرْآنِ»"^(٢٨٢).

أما عن قوله أَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ تُسْهِمُ فِي "... رَفْدِ الْآلِيَّةِ الْإِعْجَازِيَّةِ بِالتَّأْوِيلِ الْمُسْتَقْبَلِيِّ..."؛ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ بِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَلَالَاتٍ تَنْكَشِفُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْقَرِيبِ - تُسْهِمُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مُّعْجَزَةَ «الْقُرْآنِ» مُّعْجَزَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ، وَأَنَّهُ - أَي: «الْقُرْآنِ» - لَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ.

وَذَكَرَ «صَاحِبُ الْكُشَافِ» مِنْ التَّقْسِيمَاتِ الَّتِي أَحَاطَتْ بِ«الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ» فِي أَوَائِلِ السُّورِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهَا تُمَثَّلُ نِصْفَ أَسَامِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَمِنْ حَيْثُ اشْتِمَالِهَا عَلَى أَنْصَافِ أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ - مَا لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَنَّ أَنَّ «العَرَبِ» حَالُ نَزْوِلِ «الْقُرْآنِ» وَقَبْلَهُ كَانُوا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْهَا، لَكِنْ - بِلَا شَكٍّ - قَدْ انْكَشَفَ لَهُمْ مِنْ دَلَالَاتِهَا مَا أَسْكَتْ أَلْسِنَتُهُمْ حَالَ سَمَاعِهَا، فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا إِنْكَارَهَا، وَلَا أَمَكَّنَتْهُمُ الْاسْتِهْزَاءُ بِهَا؛ يَقُولُ «الزَّمْخَشَرِيُّ» (رَحِمَهُ اللَّهُ): "اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا أَوْزَدَهُ «اللَّهُ» (عَزَّ سُلْطَانُهُ) فِي الْفَوَاتِحِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ - وَجَدْتَهَا نِصْفَ أَسَامِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ أَرْبَعَةً عَشَرَ سِوَاءً، وَهِيَ: (الْأَلْفُ، وَاللَّامُ، وَالْمِيمُ، وَالصَّادُ، وَالرَّاءُ، وَالْكَافُ، وَالْهَاءُ، وَالْيَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالطَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالْحَاءُ، وَالْقَافُ، وَالنُّونُ) - فِي تِسْعِ وَعِشْرِينَ سُورَةً عَلَى عَدَدِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ. ثُمَّ إِذَا نَظَرْتَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ

وجدتها مُشتملةً على أنصافِ أجناسِ الحروف؛ بيانُ ذلك: أنَّ فيها مِنَ المَهْمُوسَةِ نَصْفَهَا: (الصَّاد، والكاف، والهَاء، والسِّين، والحاء. وَمِن المَجْهُورَةِ نَصْفَهَا: (الألف، واللَّام، والميم، والرَّاء، والعين، والطَّاء، والقاف، والياء، والنُّون). وَمِن الشَّدِيدَةِ نَصْفَهَا: (الألف، والكاف، والطَّاء، والقاف). وَمِن الرِّخْوَةِ نَصْفَهَا: (اللَّام، والميم، والرَّاء، والصَّاد، والهَاء، والعين، والسِّين، والحاء، والياء، والنُّون. وَمِن المُطَبَّقَةِ نَصْفَهَا: (الصَّاد، والطَّاء). وَمِن المُنْفَتِحَةِ نَصْفَهَا: (الألف، واللَّام، والميم، والرَّاء، والكاف، والهَاء، والعين، والسِّين، والحاء، والقاف، والياء، والنُّون). وَمِن المُسْتَعْلِيَةِ نَصْفَهَا: (القاف، والصَّاد، والطَّاء). وَمِن المُنْخَفِضَةِ نَصْفَهَا: (الألف، واللَّام، والميم، والرَّاء، والكاف، والهَاء، والياء، والعين، والسِّين، والحاء، والنُّون). وَمِن حُرُوفِ القَلْقَلَةِ نَصْفَهَا: (القاف، والطَّاء). ثُمَّ إِذَا اسْتَقْرَيْتِ الكَلِمَ وتراكيبها، رأيتِ الحروفَ التي أُلغِيَ «اللهُ» بَكرها مِن هذه الأجناسِ المَعْدُودَةِ مَكثُورَةً بالمذكُورَةِ منها، فِسُبْحَانَ الَّذِي دَقَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حِكْمَتَهُ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مُعْظَمَ الشَّيْءِ وَجَلُّهُ يَنْزِلُ مَنزِلَةً كُلِّهِ، وَهُوَ المُطَابِقُ لِلطَّائِفِ التَّنزِيلِ واختصاراته، فَكأنَّ «اللهُ» (عَزَّ اسْمُهُ) عَدَدَ على «العربِ» الألفاظِ التي منها تراكيبُ كلامهم، إِشارةً إِلَى ما ذَكَرْتُ مِنَ التَّبَكِيتِ لهم، وإلزامِ الحُجَّةِ إِيَّاهم...»^(٢٨٣) ا.هـ.

وهي تقسيماتٌ - كما ترى - لم تكن على عهد التنزيل ولا قريباً منه؛ يقول الإمام «أبو بكرٍ الباقلاني» (رحمه الله) - تعليقا على تلك التقسيمات - : "وَإِذَا كَانَ القَوْمُ الَّذِينَ قَسَمُوا فِي الحُرُوفِ هذه الأقسام؛ لأغراضٍ لهم في ترتيبِ العَرَبِيَّةِ وتنزيلها بعدَ الزَّمانِ الطَّوِيلِ مِنَ عَهْدِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ورأوا مَبَانِي اللِّسَانِ على هذه الجِهَةِ. وَقَدْ نُبِّهَ بِمَا ذَكَرَ فِي أوائلِ السُّورِ على ما لم يُذَكَّرْ على حَدِّ التَّصْنِيفِ الَّذِي وَصَفْنَا، دَلٌّ على أَنَّ وَقوعها المَوْقِعَ الَّذِي يَقَعُ التَّوَأْسُغُ عَلَيْهِ بعدَ العَهْدِ الطَّوِيلِ لا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَّ إِلَّا مِنَ «اللهِ» (عَزَّ وَجَلَّ)؛ لِأَنَّ ذلكَ يَجري مَجْرَى عِلْمِ الغُيُوبِ. وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا نَبَّهُوا على ما بَنَيْ عَلَيْهِ اللِّسَانُ فِي أَصْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي التَّقْسِيمِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا التَّأثيرُ لِمَنْ وَضَعَ أَصْلَ اللِّسَانِ. فَذلكَ - أَيضاً -

من البديع الذي يدلُّ على أنَّ أصلَ وَضْعِهِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحِكْمَةِ التي يَقْضُرُ عنها اللِّسَانُ. فَإِنْ كَانَ أَصْلُ اللَّغَةِ تَوْقِيفًا فَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَبْيَنُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُعِ فَهُوَ عَجِيبٌ - أَيْضًا - ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَجْتَمَعَ هِمَمُهُمُ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَى نَحْوِ هَذَا إِلَّا بِأَمْرِ مِنَ عِنْدِ «اللَّهِ» (تعالى) ... وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِثْبَاتَ (الْحِكْمَةِ) فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى حَدِّ يَتَعَلَّقُ بِهِ (الإِعْجَازُ) مِنْ وَجْهِهٖ^(٢٨٤).

وأقول: أمَّا ما ذكره «الزَّمْخَشَرِيُّ» وغيره من تلك التَّسْمِيَّاتِ؛ فَإِنَّ فِي انْكِشَافِهَا بَعْدَ ذَلِكَ الزَّمَانِ الطَّوِيلِ مِنْ إِنْزَالِهَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مُعْجِزَةَ «الْقُرْآنِ» مُعْجِزَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ، لَا تَقِفُ عِنْدَ زَمَنِ، وَلَا تَسْتَسَلِمُ لِفَهْمِ، بَلْ هِيَ تَكْشِفُ فِي كُلِّ زَمَانٍ عَنِ بَعْضِ وُجُوهِهَا لِأَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، إِعْمَالًا لِعُقُولِهِمْ، وَإِلْزَامًا بِالْحُجَّةِ إِيَّاهُمْ؛ وَهَاكَ بَعْضُ النَّمَاذِجِ الْآخَرَى الَّتِي قَدْ تَوَقَّفَكَ عَلَى هَذَا الْمَقْصُودِ:

✚ قَالَ «النَّبْرِيَّيُّ» (رحمه الله): «عِلْمَ «اللَّهِ» أَنْ قَوْمًا سَيَقُولُونَ بِقَدَمِ «الْقُرْآنِ»، فَأَرَاهِمُ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ مِنْ حُرُوفِ كَحُرُوفِ الْكَلَامِ»^(٢٨٥).

✚ وَقَدْ اسْتَخْرَجَ بَعْضُ أُمَّةِ «الْمَغْرِبِ» مِنْ قَوْلِهِ (تعالى): ﴿آلَمْ عَلَّمْتِ الرُّومَ﴾^(٢٨٦) فِتْوَحَ «بَيْتِ الْمَقْدِسِ»، وَاسْتَنْقَاذَهُ مِنَ الْعَدَوِّ فِي سَنَةِ مُعَيَّنَةٍ، وَكَانَ كَمَا قَالَ^(٢٨٧).

✚ وَمِنْ أَغْرَبِ مَا قِيلَ فِي هَذَا الصَّدَدِ مَا نَقَلَهُ «مَحْمُودُ الْهِنْدِيُّ» عَنِ «سَعْدِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ الْعَدَلِ» مِنْ قَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ ﴿آلَمْ﴾ وَفَقَ «اللُّغَةُ الْمَصْرِيَّةُ الْقَدِيمَةُ»؛ يَقُولُ: «(ألف) تعني: المُكَلَّفُ، الصِّدِّيقُ، الرَّقِيقُ، الصَّاحِبُ. (لام) تعني: يَبْكِي، يَنْتَجِبُ، يَشْكُو، الْمَهْمُومُ بِهْمُومِ الرِّسَالَةِ، وَالْمَشْغُولُ بِهَا. (ميم) تعني: ذَرَأَ الدَّمْعَ، الْبَاكِي تَهْجُدًا لِلَّهِ، وَرَهْبَةً مِنْهُ (تعالى) ... فَيَكُونُ الْمَعْنَى: بِحَقِّكَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْمُكَلَّفُ، وَالْمَهْمُومُ بِهْمُومِ الرِّسَالَةِ، وَالْمُعْتَمَدُ الْمَحْرُومُ لِتَكْذِيبِ قَوْمِكَ لَكَ، وَالذَّرَأَفُ الدَّمْعُ خَوْفًا مِنَ «اللَّهِ» (تعالى) وَرَهْبَةً»^(٢٨٨).

أقول: وَلَا يَزَالُ فِي تِلْكَ الْحُرُوفِ مُتَّسِعٌ لِمَزِيدِ مِنَ التَّفْسِيرَاتِ الَّتِي قَدْ تَنَكَّشَفَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ يَقُولُ الشَّيْخُ «مَحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا» (رحمه الله): «إِنَّهُ لَا يَزَالُ

في النَّاسِ - حَتَّىٰ عِلْمَاءِ التَّارِيخِ وَاللُّغَاتِ مِنْهُمْ - مَنْ يَرَىٰ أَنَّ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ رَمُوزًا إِلَىٰ بَعْضِ الْحَقَائِقِ الدِّينِيَّةِ وَالتَّارِيخِيَّةِ سَنُظْهِرُهُ الْإِيَّامُ^(٢٨٩).

وها هو ذا «الألوسي» (رحمه الله) يذكر معاني تلك الحروف، ويختار أنها أسماءٌ للسُّورِ التي جاءتْ مُصَدَّرَةً بها، ثمَّ يقول: "... وَبَقِيَتْ أُسْرَارٌ، وَأَيُّ أُسْرَارٍ يَغَارُ عَلَيْهَا الْعَارِفُ الْغِيُورُ مِنَ الْأَغْيَارِ"^(٢٩٠)؛ ففي الجملة المذكورة إشارةٌ إلى أنَّ ثَمَّ شَيْئًا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي وَجْدَانِ «الألوسي» وخاطره حول معاني تلك الحروف - لمَّ يَبْحُ بِهِ مَخَافَةً افْتَتَانَ غَيْرِهِ بِهَا، وَاتِّهَامَهُ لَهُ.

وهذا الفهم يتقاطع مع حديثٍ ضعيفٍ؛ وهو قوله: "إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِاللَّهِ فَإِذَا نَطَقُوا بِهِ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا أَهْلُ الْغُرَّةِ بِاللَّهِ"^(٢٩١)، و(أَهْلُ الْغُرَّةِ بِاللَّهِ): هُمُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ عَنْهُ الَّذِينَ رَكَنُوا إِلَى الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا، وَقَدْ اتَّخَذَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ» مِنَ الْمُتَشَابِهِ^(٢٩٢)، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ - عَلَى ضَعْفِهِ - عَلَى مَا أَرَادُوا مِنْهُ، بَلْ فَحَوَاهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَعْلَمُونَ مَا هُوَ عَلَى هَيْئَةِ الْمَكْنُونِ مِنَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُهُ عَلَيْهِمْ غَيْرُهُمْ، وَهَذَا يُقَوِّي رَأْيَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ «الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ» يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ^(٢٩٣).

رَأْيٌ حَوْلَ «الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ»:

وعليه؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ «الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ» مُعْجَزَةٌ فِي نَفْسِهَا، دَالَّةٌ بِنَفْسِهَا عَلَى إِعْجَازِهَا، وَعَلَى إِعْجَازِ «الْقُرْآنِ» بِهَا هُوَلَاءُ الْمُعَانِدِينَ، وَدَالَّةٌ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَعَلَى صِحَّةِ رِسَالَتِهِ، وَدَالَّةٌ - أَيْضًا - عَلَى ضَعْفِ حُجَّةِ هُوَلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَجْرُؤُوا عَلَى نَقْضِهَا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا نَطَقَتْ بِالِدَّلَالَةِ عَلَى عَجْزِهِمْ عَنِ مُعَارَضَةِ كَلَامِهِ هُوَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِهِمْ، فَكَانَ ذَلِكَ كَالْتَبَكُّيتِ لَهُمْ، وَالْإِيقَاطِ لِأَسْمَاعِهِمْ، وَإِلْزَامِ الْحُجَّةِ إِيَّاهُمْ.

وهي في الوقتِ نَفْسِهِ مِنَ (السِّرِّ الْمَكْتُومِ)، وَمِنَ الْعِلْمِ الَّذِي لَوْ بَاخَ بِهِ صَاحِبُهُ صَارَ فِي نَظْرِ النَّاسِ زَنْدِيقًا، وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ مَلُومًا؛ وَأَنَا إِذْ أَقُولُ ذَلِكَ أَتَمَثَّلُ

قول «زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» (رضي الله عنهم وعن آل البيت أجمعين) (٢٩٤):

إِنِّي لِأَكْتُمُ مِنْ عِلْمِي جَوْاهِرَهُ
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا «أَبُو حَسَنِ»
يَا رَبِّ جَوْهَرِ عِلْمٍ لَوْ أَبُوحُ بِهِ
وَلَا سَتَحَلَ رِجَالٌ مُسْلِمُونَ دَمِي
كَيْ لَا يَرَى الْحَقُّ ذُو جَهْلٍ فَيَفْتِنَنَا
إِلَى «الْحُسَيْنِ» وَأَوْصَى قَبْلَهُ «الْحَسَنًا»
لَقِيلَ لِي أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْوَتْنَا
يَرُونَ أَفْبَحَ مَا يَأْتُونَهُ حَسَنًا

ولعلَّ المستقبل القريب يحملُ في طياته تأويلاً للمتشابه، وبياناً للقرآن يكشفُ عن عجزِ المخلوقِ عن إدراكِ كنهِ الخالقِ، وعجزِ مُدركاته عن تصوُّرِ صفاته، وفقرِ أدواته عن بيانِ مكنونِ كلامه (سبحانه وتعالى)، فد (الإعجازُ) الذي بدأ يتجلى في هذا الزمان هو (إعجازُ القرآن في المعاني الكامنة وراء مدلولات الدوالِّ الظاهرة)، وهو ما يُسمَّى بـ (المعاني الثنوي)، أو (ما وراء المعنى)، ولعلَّ ذلك ما نَبَّه إليه «القرآن» حينما ختم «سورة الكهف» وهي السورة الواقعة من فتنة آخر الزمان (فتنة المهدي والدجال) - ختمها بقول «الله» تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَفِيدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَفْدَكَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٨﴾﴾ - رغم أن سياق الآيات لا يكاد يُفضي إلى هذه النتيجة التي هي نوع من التحدّي جديد يطرأ على زمنٍ يأتي في المستقبل (لعلَّه هذا الزمان الذي نعيشه) - تحدّي في استكناه (المعاني الثنوي) التي تحملها (الألفاظ الواردة) في هذه (السورة الواقعة) من تَلَكُمُ (الفتنة القادمة). فإذا كان التحدّي الأول في (الألفاظ والتراكيب)، فإنَّ التحدّي القادم في (المعاني الكامنة وراء الألفاظ والتراكيب الظاهرة). وهذا ما أظنُّ أنَّ «الحروف المقطعة» جاءت لِتَحْمِلَنَا إليه، وتدلُّنا بلطيف الخطاب عليه.

(فَاللَّهُمَّ .. مَغْفِرَةً نَبْلُغُ بِهَا الْخُلُوصَ مِمَّا كَانَ سَبَبًا فِي الْحِجَابِ فِيمَا سَبَقَ،
وَرَحْمَةً نُذْرِكُ بِهَا الْمُرَادَ فِيمَا هُوَ آتٍ .. يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ)

الهوامش

- (١) يُؤكِّد «الخطَّابي» تعدُّر معرفة وجه الإعجاز في القرآن، وأنَّ الإعجاز أبين من احتياجه إلى دليل أكثر من الوجود القائم المستمرَّ على وجه الدَّهر من لدن نزوله على النَّبيِّ «مُحَمَّد» (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وإلى ما شاء «الله» (تعالى) أن يكون؛ يقول (رحمه الله): «قد أكثر النَّاس الكلام في هذا الباب - [يقصد الإعجاز] - قديمًا وحديثًا، وذهبوا فيه كلَّ مذهب من القول، وما وجدناهم بعُدَّ صَدَرُوا عن رِيٍّ، وذلك لتعدُّر معرفة وجه الإعجاز في القرآن ومعرفة الأمر في الوقوف على كَيْفِيَّتِهِ» ١. هـ. (انظر: الخطَّابي: بيان إعجاز القرآن، ص ٢١، طبع ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن»، حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: مُحَمَّدُ خَلْفُ اللهِ أَحْمَدُ وَ د. مُحَمَّدُ زَعْلُولُ سَلَامٌ، الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، دار المعارف، القاهرة - مصر، ٢٠٠٨م).
- (٢) سهام خضر: الإعجاز اللُّغَوِيُّ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ، ص ٧٦، ٧٥، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م.
- (٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج ١، ج ١، ص ٨٩، تحقيق: عماد زكي البارودي وخيري سعيد، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٨م.
- (٤) ابن عطية الأندلسي: المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١، ص ٥٢، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دارالكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٥) سورة فصلت: الآية ٢٦.
- (٦) انظر: جلال الدِّين السِّبَوِيّ: الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، مج ٢، ح ٤، ص ٥، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، طبعة مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، د.ت.
- (٧) مصطفى صادق الرَّافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ٢٠٨، الطبعة الثالثة، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة - مصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- (٨) الرَّافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ٢٠٩.
- (٩) يقول «الرَّافعي» (رحمه الله): «أما الطريقة التي سلكها [أي: القرآن] إلى ذلك؛ فهي أن النَّحْدِي كان مقصورًا على طلب المعارضة بمثل القرآن، ثم بعشر سور مثله مفتريات، لا يلتزمون فيها الحكمة ولا الحقيقة، وليس إلَّا النَّظْمُ وَالْأَسْلُوبُ، وهم أهل اللغة، ولن تضيق أساطيرهم وعلومهم أن تسعها عشر سور،... ثم قرن التحدي بالتأنيب والتَّقرُّيع، ثم استقرَّهم بعد ذلك جملةً واحدةً، كما ينفخ الرَّماد الهامدة؛ فقال [سبحانه]: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٥١﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا

وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿البقرة: ٢٣-٢٤﴾، فقطع لهم أنهم (لن يفعلوا)، وهي كلمة يستحيل أن تكون إلا من «الله»، ولا يقولها عربي في العرب أبداً، وقد سمعوها واستقرت فيهم، ودارت على الألسنة، وعرفوا أنها تنفي عنهم الدهر نفيًا، وتُعجزهم آخر الأبد، فما فعلوا، ولا طمعوا قط أن يفعلوا، وطارت الآية بعجزهم، وأسجلته عليهم، ووسمتهم على ألسنتهم، فلما رأوا همهم لا تسموا إلى ذلك، ولا تقارب المطمعة فيه، وقد انقطعت بهم كل سبيل إلى المعارضة - بذلوا له السيف كما يبذل المخرج آخر وسعه، وأخطروا بأنفسهم وأموالهم، وانصرفوا عن توهين حجته إلى توهينها على أنفسهم بكلام من الكلام، قالوا: (ساحر)، و(شاعر)، و(مجنون)، و(رجل يكتب أساطير الأولين)، و(إنما يعلمه بشر)... وأمثال ذلك مما أخذت به الحجة عليهم، وكان إقرارًا منهم بالعجز، إذ جنحوا فيه إلى سياسة الطباع والعادات تلميحًا كما تقدم، وتصريحًا كقولهم: ﴿أَيُّنَا لَتَارِكُوا إِلَهِيَّتَنَا لِشَاعِرٍ يَجْتُمُونَ﴾ [الصفات: ٣٦]، وقولهم: ﴿وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأُولِينَ﴾ [القصص: ٣٦]. وأمر العادة مما تُخذع به النفس عن الحق؛ لأنها أعراق ضارية في القلوب، ملتقة بالطباع، وخاصة في قوم كالعرب كانت العادة عندهم دينًا حين لم يكن الدين إلا عادة... "١.٥. (الزّافعي: إجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ٢٢١ وما بعدها).

- (١٠) الزّافعي: إجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ٢٢٠، ٢٢١.
- (١١) الزّافعي: إجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ٢٥٠، ٢٥١.
- (١٢) سهام خضر: الإعجاز اللغوي في فواتح السور، ص ٥٩.
- (١٣) أبو بكر الباقلائي: إجاز القرآن، ص ٣٢، تحقيق: أبو بكر عبد الرزاق، طبعة مكتبة مصر، القاهرة - مصر، ١٩٩٤م.
- (١٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج ١، ج ١، ص ١٦٣.
- (١٥) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٤٢، الطبعة الأولى، المكتب الثقافي، القاهرة - مصر، ٢٠٠١م.

- (١٦) وذلك في قوله (تعالى): ﴿تَّ وَالْقَلْبَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].
- (١٧) وذلك في قوله (تعالى): ﴿قُلْ لَيْنَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وفي قوله (جل شأنه): ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣، ٣٤].

(١٨) وذلك في قوله (تعالى): ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَن اسْتَطَعْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِنَّهُمْ يَسْتَعْجِلُونَ لَكُمْ فَاَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣، ١٤].

(١٩) وذلك في قوله (تعالى): ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُوْرٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَن اسْتَطَعْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٧، ٣٨].

(٢٠) وذلك في قوله (تعالى): ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٥﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤].

(٢١) انظر: د. عائشة عبد الرحمن: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق - دراسة قرآنية لغوية وبيانية، ص ١٧٩، ط ٣، دار المعارف، القاهرة - مصر، ٢٠٠٤.

(٢٢) الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل، ج ١، ص ٥٥، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.

(٢٣) انظر: د. عائشة عبد الرحمن: الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٥٧.

(٢٤) سهام خضر: الإعجاز اللغوي في فواتح السور، ص ٥٤.

(٢٥) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٦٩، مادة (ع/ج/ز)، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت - لبنان، د.ت.

(٢٦) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩٨ وما بعدها، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة مكتبة دار التراث، القاهرة-مصر، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. ابن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج ١، ص ٢٠٥ وما بعدها، تحقيق: أ.محمود محمد شاكر، طبعة مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، د.ت. ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والصحاباة والتابعين، ج ١، ص ٣٢، ٣٣، ج ٢، ص ٥٨٣، ٥٨٤، تحقيق: أسعد محمد الطيّب، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م. البغوي: معالم التنزيل، ج ١، ص ٥٨، ٥٩، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرين، الطبعة الأولى، دارطبية للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. الزمخشري: الكشّاف، ج ١، ص ٤٧ وما بعدها. ابن عطية الأندلسي: المحرر

الوجيز، ج١، ص ٨١ وما بعدها. أبو الفرج بن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، ج١، ص ٢٠ وما بعدها، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان/دمشق-سوريا، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. فخر الدين الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٢ وما بعدها، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص ١٦٢ وما بعدها. ابن جرّي الكلبّي: التسهيل لعلوم التنزيل، ج١، ص ٤٩، تحقيق: محمّد سالم هاشم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص ١٥٦ وما بعدها، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ٢٠١٠ م. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٤٠ وما بعدها. الزّركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ١٧٢ وما بعدها، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التّراث، القاهرة-مصر، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٢١ وما بعدها. الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ج١، ص ١٠١ وما بعدها، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، طبعة دار الوفاء، مصر، د.ت. شهاب الدين الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج١، ص ٩٨ وما بعدها، طبعة دار إحياء التّراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت. الطاهر بن عاشور: التّحرير والتّنوير، ج١، ص ٢٠٦ وما بعدها، طبعة الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، ١٩٨٤ م. محمّد جمال الدّين القاسمي: محاسن التّأويل، ج٢، ص ٣٢، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، ١٣١٦ هـ - ١٩٥٧ م. محمّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص ٢٧٤ وما بعدها، تحقيق: فؤاد سراج عبد الغفار، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.

(٢٧) مذهب «التّفويض والتّسليم»: أقصدُ به: تفويضُ العلمِ بمعاني «الحروفِ المقطّعة» إلى «الله» (تعالى)، مع التّسليمِ بأنّها موضوعةٌ لحكمةٍ لا يعلمها إلا «الله» (سبحانه).

(٢٨) مذهب «الخوضِ والتّنقيب»: أقصدُ به: الخوضُ في بيانِ معاني «الحروفِ المقطّعة»، والتّنقيبُ عن وَجْهِ الحكمةِ في إنزالها على تلكِ الهيئةِ.

(٢٩) الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٤.

(٣٠) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٣١) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٣٢) الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٥.

- (٣٣) انظر: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص٥٨. ابن الجوزي: زاد المسير، ج١، ص٢٠. الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٣. ابن جزي الكلبى: التسهيل في علوم التنزيل، ج١، ص٤٩.
- (٣٤) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص١٦٢.
- (٣٥) انظر: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص٥٨. الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٣.
- (٣٦) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص١٦٢.
- (٣٧) محمّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص٢٧٨.
- (٣٨) انظر: الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٣.
- (٣٩) حديث {أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ أَقْتَدِيْتُمْ أَهْتَدِيْتُمْ} - قال عنه «ابن الملقن» (ت٨٠٤هـ): "هذا الحديث غريبٌ، ولم يروِه أحدٌ من أصحابِ الكتبِ المعتمَدةِ، وله طُرُقٌ"١.هـ. والحديثُ: أخرجه «الدارقطني» (ت٣٨٥هـ) في «غرائب مالك» من طريق «الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي»، عن «محمّد بن أحمد السكوتي»، عن «بكر بن عيسى المروزي أبي يحيى»، عن «جميل بن يزيد»، عن «مالك»، عن «جعفر بن محمّد»، عن أبيه، عن «جابر» به مرفوعًا، وقال (رحمه الله): "لا يُثبِتُ عن «مالك»، ورواؤه مجهولون"١.هـ. ورواه «ابن عبد البر» (ت٤٦٣هـ) من طريق «سالم بن سليم» قال: حدّثنا «الحارث بن غصين»، عن «الأعمش»، عن «أبي سفيان»، عن «جابر»، ثم أوردَ الحديثَ، وقال: "هذا إسنادٌ لا تقومُ به حُجَّةٌ، لأنَّ «الحارث بن غصين» مجهولٌ"١.هـ. ورواه «عبد بن حميد» في «مسنده» من طريق «حمزة النسيبي»، عن «نافع»، عن «ابن عمر»، وذكرَ هذا الإسنادَ «ابن حجر العسقلاني» (ت٨٥٢هـ) في «التلخيص»، وقال: "و«حمزة» ضعيفٌ جدًّا"، ثم قال (رحمه الله): "ورواه «أبو نرّ الهروي» في كتاب «السنة» من حديث «مئذل»، عن «جويبر»، عن «الضحّاك بن مزاحم»، وهو في غاية الضعف، وقال «أبو بكر البرّار»: "هذا الكلام لم يصحّ عن النبيّ (صلى الله عليه وسلّم)"، وقال «ابن حزم»: "هذا خبرٌ مكذوبٌ موضوعٌ باطلٌ"١.هـ. هذا؛ وضعّفه «الألباني» في «السلسلة الضعيفة»، حديث رقم (٦٦)، وقال: "حديثٌ موضوعٌ"١.هـ. (انظر: الدارقطني: غرائب مالك، ج١، ص٥٦. ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص١٨٣، حديث رقم (٨٩٥)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فوّاز أحمد زمزلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. ابن الملقن: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج٩، ص٥٨٤، حديث رقم (١٨)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، الطبعة الأولى، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. ابن حجر العسقلاني: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير، ج٤، ص٤٦٢، حديث رقم

- (٢٠٩٨)، الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م، وله أيضاً: **لسان الميزان**، ج١، ص٤٩١، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، غزة-فلسطين، د.ت. وانظر كذلك: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري: **تحفة الأحوزي جامع الترمذي**، ج١، ص١٥٥، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت).
- (٤٠) الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج٢، ص٥.
- (٤١) انظر: البغوي: **معالم التنزيل**، ج١، ص٥٨. ابن عطية الأندلسي: **المحرر الوجيز**، ج١، ص٨٢. أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ج١، ص١٥٧، ١٥٨. الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص١٧٣.
- (٤٢) انظر: الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج٢، ص٣.
- (٤٣) انظر: جلال الدين السيوطي: **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج١، ص١٢٧، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، الطبعة الأولى، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة-مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. وانظر له أيضاً: **الإتقان في علوم القرآن**، مج٢، ج٣، ص٢١.
- (٤٤) انظر: الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج٢، ص٣.
- (٤٥) انظر: القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، مج١، ج١، ص١٦٢.
- (٤٦) **راجع في ذلك**: ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، ص٢٩٨ وما بعدها.
- الطبري: **جامع البيان**، ج١، ص٢٠٥ وما بعدها.
- ابن أبي حاتم: **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢، ٣٣، ج٢، ص٥٨٣، ٥٨٤.
- البغوي: **معالم التنزيل**، مج١، ج١، ص٥٨، ٥٩.
- الزمخشري: **الكشاف**، ج١، ص٤٧ وما بعدها.
- ابن عطية الأندلسي: **المحرر الوجيز**، ج١، ص٨١ وما بعدها.
- ابن الجوزي: **زاد المسير**، ج١، ص٢٠ وما بعدها.
- الرّازي: **مفاتيح الغيب**، ج٢، ص٢ وما بعدها.
- القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، مج١، ج١، ص١٦٢ وما بعدها.
- ابن جزي الكلبّي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، ج١، ص٤٩.
- أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**، ج١، ص١٥٦ وما بعدها.
- ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٤٠ وما بعدها.
- الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص١٧٢ وما بعدها.
- السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، مج٢، ج٣، ص٢١ وما بعدها.

- الشُّوكاني: فتح القدير، ج١، ص ١٠١ وما بعدها.
- الألوسي: روح المعاني، ج١، ص ٩٨ وما بعدها.
- الطَّاهر بن عاشور: التَّحْرِير والتَّنْوِير، ج١، ص ٢٠٦ وما بعدها.
- القاسمي: محاسن التَّأْوِيل، ج٢، ص ٣٢.
- محمَّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص ٢٧٤ وما بعدها.
- (٤٧) الرَّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٦، ٥.
- (٤٨) راجع في ذلك: أبو جعفر النَّحَّاس: القطع والائتناف، ص ١١٧ وما بعدها، تحقيق: أحمد فريد المزدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. أبو عمر الدَّاني: المكتفى في الوقف والابتداء، ص ٣٨، ٣٧، تحقيق: دمحيي الدِّين عبد الرَّحمن رمضان، الطبعة الثَّانية، دارعَمَّار، عُمان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. السَّجاوندي: علل الوقوف، ج١، ص ٣٦١ وما بعدها، تحقيق: د. محمَّد بن عبد الله بن محمَّد العيدي، الطبعة الثَّانية، مكتبة الرُّشد، الرِّياض - السُّعُودِيَّة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. ابن الطَّحَّان الأندلسي: نظام الأداء في الوقف والابتداء، ص ١٣، تحقيق: جمال الدِّين محمَّد شرف، الطبعة الأولى، دار الصَّحابة للثَّراث، طنطا - مصر، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ١٥٤، ١٥٥، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، الطبعة الثَّانية، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م. وراجع أيضًا: أ.د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ص ٧٧ وما بعدها، الطبعة الثَّالثة، دار السلام، القاهرة - مصر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. أ.د. حمدي عبد الفتَّاح مصطفى خليل: الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب، ص ٧٠ وما بعدها، الطبعة الثَّانية، المكتبة الأزهرية للثَّراث، القاهرة - مصر، ٢٠١٠م. د. إسماعيل صادق عبد الرَّحيم إسماعيل: الوقف اللازم في القرآن الكريم - مواضعه وأسره البلاغيَّة، ص ٢٤٠ وما بعدها، الطبعة الأولى، دار البصائر، القاهرة - مصر، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٤٩) ذكر «الأشموني» أنَّ في المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولًا. (انظر له: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ١٥٤).

(٥٠) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٥١) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٥٢) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٥٣) سورة يوسف: الآية ٣٦.

- (٥٤) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٣٣٩، ٣٤٠.
- (٥٥) سورة آل عمران: الآية ٧.
- (٥٦) سورة الفجر: الآية ٢٢.
- (٥٧) سورة آل عمران: الآية ٧.
- (٥٨) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٣، ١٤٤.
- (٥٩) انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٣٤٠.
- (٦٠) الأثر: ذكره «ابن عطية» في «المحرر الوجيز» (ج ١، ص ٤٠٣)، وأخرجه «السَيوطي» في «الإتقان في علوم القرآن» (مج ٢، ج ٣، ص ٥) عن «ابن المنذر» من طريق «مجاهد».
- (٦١) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٣.
- (٦٢) سورة آل عمران: الآية ٧.
- (٦٣) يقول «ابن حجر العسقلاني»: "وفي معجم «البغوي» من طريق «داوود بن عبد الرحمن»، عن «زيد بن أسلم»، عن «ابن عمر» أنه كان يُقَرَّبُ «ابن عَبَّاسٍ» ويقول: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَعَاكَ، فَمَسَحَ رَأْسَكَ، وَثَقَلَ فِي فَيْكَ، وَقَالَ: {اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ}. ثم رواه من عدَّة طُرُقٍ". (انظر: ابن حجر العسقلاني: الإصابة، ج ٤، ص ٩١، وانظر له - أيضًا - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥٥).
- (٦٤) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٣.
- (٦٥) سورة الإسراء: الآية ٨٥.
- (٦٦) سورة النازعات: الآيات ٤٢ - ٤٤.
- (٦٧) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ١٤٤.
- (٦٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج ١، ج ١، ص ١٦٢، ١٦٣.
- (٦٩) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مج ١، ج ١، ص ١٦٣.
- (٧٠) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٧١) سهام خضر: الإعجاز اللغوي في فواتح السور، ص ١٥٥.
- (٧٢) انظر: الطبري: جامع البيان، ج ٦، ص ١٧٤ وما بعدها. البغوي: معالم التنزيل، مج ٢، ج ٣، ص ٨، ٩. الرَّمْخَشَرِيُّ: الكَشَّاف، ج ١، ص ٣٩٢، ٣٩١. ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج ١، ص ٤٠٠، ٤٠١. ابن الجوزي: زاد المسير، ج ١، ص ٣٥٠، ٣٥١. الرَّاظِي: مفاتيح الغيب، ج ٧، ص ١٨٣ وما بعدها. أبو حَيَّان الأندلسي: البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٩٦ وما بعدها. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٣٣٨. الرَّرْكَشِيُّ: البرهان في علوم القرآن، ج ٢،

ص ٦٨ وما بعدها. وله - أيضا - : البحر المحيط في أصول الفقه، ج١، ص ٤٥٠ وما بعدها، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ومراجعة: د. عمر سليمان الأشقر، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. أبو حفص عمر بن علي بن عادل اليمشقي الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، ج٥، ص ٣٠ وما بعدها، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨. السبوي: الإتيان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٣ وما بعدها. الشوكاني: فتح القدير، ج١، ص ٨٠ وما بعدها. الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣، ص ١٥٥ وما بعدها. محمد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٣، ص ٤٣ وما بعدها. محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢، ص ٢١٥ وما بعدها، تحقيق: فوز أحمد زملي، الطبعة الأولى، دارالكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. د. عدنان محمد زرزور: علوم القرآن مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، ص ١٦٣ وما بعدها، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان/دمشق - سوريا، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. أ.د. إبراهيم محمد عبد الله الخولي: متشابه القرآن، ص ١١ وما بعدها، الطبعة الأولى، دارالبصائر، القاهرة- مصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٧٣) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٧٤) القاسمي: محاسن التأويل، ج٤، ص ٧٦٠.

(٧٥) انظر: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله: مقدمة تحقيق كتاب «البرهان في متشابه القرآن»؛ للإمام «محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى»، ص ٤٧، الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة- مصر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٧٦) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٧٧) سورة الزمر: الآية ٩.

(٧٨) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٧٩) نكر «الطاهر بن عاشور» أن للمتشابه عشر مراتب، وجعل «الحروف المقطعة» في المرتبة الثانية. (راجع ذلك في تفسيره «التحرير والتنوير»، ج٣، ص ١٥٨ وما بعدها).

(٨٠) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص ٢٠٧.

(٨١) انظر: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،

ج٢، ص ٣٠٢، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ.

- (٨٢) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، ص ٩١، تحقيق: الدّاني بن منير آل زهوى، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة، بيروت - لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- (٨٣) سورة إبراهيم: الآية ٤.
- (٨٤) سورة النحل: الآية ٦٤.
- (٨٥) الطّبري: جامع البيان، ج١، ص ١١.
- (٨٦) سورة الشعراء: الآيات ١٩٣ - ١٩٥.
- (٨٧) الطّبري: جامع البيان، ج١، ص ٢٢٣، ٢٢٤.
- (٨٨) المصدر السابق: ج١، ص ٢٢٤.
- (٨٩) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٢٧.
- (٩٠) د. عائشة عبدالرحمن: الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٥١.
- (٩١) سورة الفرقان: الآية ٦٠.
- (٩٢) الطّاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص ٢١٠.
- (٩٣) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٤٢.
- (٩٤) أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص ١٥٨.
- (٩٥) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٩٦) أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص ١٥٨.
- (٩٧) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٩٨) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٢٧.
- (٩٩) أقصد بذلك أنّ (من) في قوله "من المتشابه" تبعيةً يفهم منها أنّ هناك متشابهاتٍ أخرى غيرها، وهو ما يتعارض مع قوله "وسائرُ كلامه مُحكّم" الذي يفيد أنّها المتشابهة الوحيد في «القرآن الحكيم».
- (١٠٠) أبو محمد بن حزم الظاهري: النبذ في أصول الفقه الظاهري، ص ٣٨، طبعة العطار والخانجي، القاهرة - مصر، د.ت.
- (١٠١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٢١.
- (١٠٢) المصدر السابق: مج٢، ج٣، ص ٣٣٧.
- (١٠٣) انظر: برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والشّور، ج١، ص ٦٨، طبعة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - مصر.
- (١٠٤) المصدر السابق: ج١، ص ٦٩.

- (١٠٥) الألويسي: روح المعاني، ج١، ص٩٨.
- (١٠٦) انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص١٧٤.
- (١٠٧) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص١٦٢.
- (١٠٨) محمّد أبوزهرة: زهرة التفاسير، ج١، ص٩٧، طبعة دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- (١٠٩) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص٢٧.
- (١١٠) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص١٧٨.
- (١١١) المصدر السابق: الموضوع نفسه.
- (١١٢) انظر: محمّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص٢٧٤.
- (١١٣) المصدر السابق: ج٨، ص٢٧٦.
- (١١٤) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص٢٠٦.
- (١١٥) المصدر السابق: ج١، ص٢٠٦، ٢٠٧.
- (١١٦) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣، ص١٥٨.
- (١١٧) سورة آل عمران: الآية ٧.
- (١١٨) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣، ص١٥٥.
- (١١٩) انظر: الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٥، ٤.
- (١٢٠) سورة محمد: الآية ٢٤.
- (١٢١) سورة النساء: الآية ٨٢.
- (١٢٢) سورة الشعراء: الآيات ١٩٢ - ١٩٥.
- (١٢٣) سورة النساء: الآية ٨٣.
- (١٢٤) سورة النحل: الآية ٨٩.
- (١٢٥) سورة الأنعام: الآية ٣٨.
- (١٢٦) سورة آل عمران: الآية ٤.
- (١٢٧) سورة البقرة: الآية ٢.
- (١٢٨) سورة يونس: الآية ٥٧.
- (١٢٩) سورة القمر: الآية ٥.
- (١٣٠) سورة المائدة: الآية ١٥.
- (١٣١) سورة العنكبوت: الآية ٥١.
- (١٣٢) سورة إبراهيم: الآية ٥٢.

(١٣٣) سورة النساء: الآية ١٤٧.

(١٣٤) سورة طه: الآيتان ١٢٣، ١٢٤.

(١٣٥) سورة الإسراء: الآية ٩.

(١٣٦) سورة البقرة: الآية ٢٨٥.

(١٣٧) الحديث صحيح: أخرجه الإمام «مالك بن أنس» في «الموطأ»، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، بلفظ: {تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ}. وأخرجه «البيهقي» في «السنن الكبرى»، تحت رقم (٢٠١٢٣)، بلفظ: {... تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا: كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ}. وأخرج «الحاكم» في «المستدرک»، كتاب «العلم»، تحت رقم (٣١٨)، من طريق «إسماعيل بن أبي أُويس» بإسناده عن «عكرمة» عن «ابن عباس» عن النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نحوه، ثم قال: "وقد احتجَّ «الْبُخَارِيُّ» بأحاديث «عكرمة»، واحتجَّ «مُسلم» بـ«أبي أُويس»، وسائر روايته متفقٌ عليهم، وهذا الحديث لخطبة النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - [في حَجَّةِ الْوُدَاعِ] - متفقٌ على إخرجه في الصحيح...، وقال «الذَّهَبِيُّ» في «التَّلْخِيسِ»: "احتجَّ «الْبُخَارِيُّ» بـ«عكرمة»، واحتجَّ «مُسلم» بـ«أبي أُويس عبد الله»، وله أصلٌ في الصحيح، وأقول: لم يخرجه «الْبُخَارِيُّ»، وخرجه «مُسلم» في «صحيحه»، باب «حَجَّةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)»، بلفظٍ متقارب بدون ذكر قوله {وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ}، وقد زاد «الحاكم» هذا في روايته، وقال: "وذكر الاعتصام بالسُّنَّةِ في هذه الخطبة غريب، ويحتاج إليها، وقد وجدتُ له شاهدًا من حديث «أبي هريرة»..."، وذكر الحديث، تحت رقم (٣١٩). وقد حكم عليه «الألباني» بالصَّحَّةِ، وذكره في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، تحت رقم (١٧٦١). (انظر: مالك بن أنس: الموطأ، ج٣، ص٦٤٤، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار الحديث، القاهرة-مصر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. أبو بكر البيهقي: السنن الكبرى، ج١٠، ص١١٤، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، طبعة دار الباز، مكَّة المكرمة-السعودية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. الحاكم النيسابوري: المستدرک على الصحيحين، ج١، ص١٧٢، ١٧١، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. أبو الحسين مُسلم بن الحجاج: الجامع الصحيح، ج٢، ص٨٨٦، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان. ناصر الدِّين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤، ص٣٥٥، طبعة مكتبة دارالمعارف، القاهرة- مصر).

(١٣٨) الحديث: مختلف في صحته: أخرجه «الترمذي» في «سننه»، كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن، تحت رقم (٢٩٠٦)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا

الوجه، وإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ" ١.هـ، وأخرجه «الدَّارِمِي» في «سننه»، باب: فضل مَنْ قرأ القرآن، تحت رقم (٣٣٣١)، ثم قال: "قال «حسين سليم أسد»: في إسناده مجهولان: «أبو المختار سعد الطائي» و«ابن أخي الحارث»، وأخرجه «ابن أبي شيبه» في «مصنّفه»، تحت رقم (٣٠٠٠٧)، و«البيهقي» في «شعب الإيمان»، باب: تعظيم القرآن، تحت رقم (١٧٨٨)، و«الحاكم» في «المستدرک»، باب: أخبار في فضائل القرآن جملةً، وقال عنه: "هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ولم يُخرِّجْناه". أقول: هذا الحديث إن كان ضعيف الإسناد؛ فإنه صحيح المعنى. (انظر: أبو عيسى الترمذي: سنن الترمذي، ج٥، ص٢٢، تحقيق: بشارة عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٩٩٨م. أبو محمد الدارمي: سنن الدارمي، ج٢، ص٥٢٦، تحقيق: فوز أحمد زملي، وخالد السبع العلمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ. أبو بكر بن أبي شيبه: المصنّف في الأحاديث والآثار، ج٦، ص١٢٥، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ١٤٠٩هـ. أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، ج٣، ص٣٣٥، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. الحاكم النيسابوري: المستدرک على الصحيحين، ج١، ص٧٤١).

(١٣٩) انظر: الطبري: جامع البيان، ج١، ص٢٠٦. ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج١، ص٨٢. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص١٦٤. ابن جوزي: زاد المسير، ج١، ص٢١. أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص١٥٦. السيوطي: الدر المنثور، ج١، ص٤٠. (ط) نظراً: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص٥٩. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص٤٠.

(١٤١) انظر: الطبري: جامع البيان، ج١، ص٢٠٥. البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص٥٩. ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج١، ص٨٢. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص١٦٥. أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص١٥٦. السيوطي: الدر المنثور، ج١، ص١٢٣.

(١٤٢) انظر: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص٥٩. أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص١٥٧.

(١٤٣) انظر: الطبري: جامع البيان، ج١، ص٢٠٧. ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج١، ص٨٢. السيوطي: الدر المنثور، ج١، ص١٢١، ١٢٢.

(١٤٤) انظر: ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم مُسنّداً عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والصحابه والتابعين، ج١، ص٣٢، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة/الرياض-المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. الطبري: جامع البيان، ج١، ص٢٠٦. السيوطي: الدر المنثور، ج١، ص١٢٢، ١٢٣.

- (١٤٥) انظر: ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج١، ص ٨٢.
- (١٤٦) انظر: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص ٥٩.
- (١٤٧) انظر: أبوإسحاق الرّجّاج: معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ٦٠، تحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي، طبعة دارالحديث، القاهرة - مصر، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص ٥٩، ٥٨. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص ١٦٣ (من رواية «أبي الضحى» عن «ابن عباس»).
- (١٤٨) انظر: أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص ١٥٧.
- (١٤٩) انظر: ابن أبي حاتم: تفسير الكتاب العظيم، ج١، ص ٣٣. الطّبري: جامع البيان، ج١، ص ٢٠٥، ٢٠٦، ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، ج١، ص ٨٢. السيوطي: الدّر المنثور، ج١، ص ١٢٣.
- (١٥٠) انظر: أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، ج١، ص ١٥٦.
- (١٥١) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص ١٦٣.
- (١٥٢) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (١٥٣) (حِسَابُ الْجُمَلِ): صَرَبٌ مِنَ الْحِسَابِ يُجْعَلُ فِيهِ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَبْجَدِيَّةِ عَدَدٌ مِنَ «الواحد» إلى «الألف» على ترتيبٍ خاصٍ، وقد يُطَلَّقُ عَلَيْهِ اسْمُ (حِسَابِ أَبِي جَادٍ)، وقد يطلق عليه (علم الحروف) و(علم الحروف) و(علم الأثرماتيقي)، وقد يطلق عليه - أيضًا - اسم (الجيماتريا) وهي معربة من كلمة (gematria)، و(الجيماتريا) أو (الجومطريا) هي في الأصل «علم الهندسة». (انظر: د.حاتم عبدالرحيم عبدالكريم جلال التميمي: حساب الجمل في كتب التفسير، ص ٢٦٨، ٢٦٩، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، العدد ٨٧، السنة ٢٦، محرم ١٤٣٣هـ - ديسمبر ٢٠١١م).
- (١٥٤) الطّبري: جامع البيان، ج١، ص ٢١٦.
- (١٥٥) سورة البقرة: الآيتان ١، ٢.
- (١٥٦) سورة آل عمران: الآية ٧.
- (١٥٧) انظر: الطّبري: جامع البيان، ج١، ص ٢١٦ وما بعدها.
- (١٥٨) المصدر السابق: ج١، ص ٢٠٨. وانظر كذلك: البغوي: معالم التنزيل، ج١، ص ٥٨.
- السيوطي: الدّر المنثور، ج١، ص ١٢٢.
- (١٥٩) انظر: ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٣٣، وكذلك: ج٢، ص ٥٨٤.
- (١٦٠) انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ١٧٤.

- (١١١) انظر: الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص٥.
- (١١٢) الألوّسي: روح المعاني، ج١، ص١٦٥.
- (١١٣) الشيخ محمّد عبدالعظيم الرّزقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٨٦، ١٨٧، تحقيق: فؤاد أحمد زقزلي، الطّبعة الأولى، دارالكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (١١٤) المصدر السابق: ج١، ص١٩٣، ١٩٤.
- (١١٥) الحديث: أخرجه «البخاري» في «التّاريخ الكبير»: مج١، ج١، ص١٩٢، و«الترمذّي» في «سُنّنه»: ج٥، ص٢٥، باب: فضائل القرآن، تحت رقم (٢٩١٠)، وقال: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، وصحّحه «الحاكم» في «المستدرک»: ج١، ص٥٦٦، وسكت عنه «الذهبي»، ورواه «البيهقي» في «شعب الإيمان»: ج٣، ص٣٧١، تحت رقم (١٨٣١)، و«أبو نعيم» في «الحلية»، ج٦، ص٢٦٣، وصحّحه «الأباني» في «صحيح الجامع الصّغير»: تحت رقم (٦٣٤٥).
- (١١٦) سورة البقرة: الآية ١٦٣.
- (١١٧) سورة آل عمران: الآيتان ١، ٢.
- (١١٨) انظر: ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص٥٨٣. وهذا الحديث رواه «الترمذّي» في «سُنّنه»: ج٥، ص٤٨٣، كتاب الدعوات، تحت رقم ٣٤٧٨، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، ورواه «البيهقي» في «شعب الإيمان»: ج٤، ص٤٩، تحت رقم (٢١٦٦). كذلك أخرجه «الطّحاوي» في «شرح مشكل الآثار»: ج١، ص١٦٤، باب: بيان مُشكل ما رُوِيَ عن رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، تحت رقم (١٧٨)، تحقيق: شُعَيْب الأرنؤوط، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- (١١٩) انظر: الطّبري: جامع البيان، ج١، ص٢٠٨.
- (١٢٠) انظر: السيّوطي: الدر المنثور، ج١، ص١٢٤ وما بعدها.
- (١٢١) انظر: الشّوكاني: فتح القدير، ج١، ص١٠٥، ١٠٦.
- (١٢٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص٤٢، ٤٣.
- (١٢٣) المصدر السابق: ج١، ص٤٢.
- (١٢٤) انظر: الطّبري: جامع البيان، ج١، ص٢٢٠.
- (١٢٥) الطّاهر بن عاشور: التّحرير والتّنوير، ج١، ص٢٠٨، ٢٠٩.
- (١٢٦) الشّوكاني: فتح القدير، ج١، ص١٠٥.
- (١٢٧) سورة البقرة: الآيتان ١، ٢.
- (١٢٨) الشّوكاني: فتح القدير، ج١، ص١٠٦.

- (١٧٩) الرَّازِي: مفاتيح الغيب، ج٢٧، ص٩٦.
- (١٨٠) سورة يوسف: الآية ٢.
- (١٨١) الرَّازِي: مفاتيح الغيب، ج٢٧، ص٩٦.
- (١٨٢) السَّيُوطِي: الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، مج٢، ج٣، ص٢٦.
- (١٨٣) المصدر السابق: مج٢، ج٣، ص٢٦، ٢٧.
- (١٨٤) الشُّوكَانِي: فَتْحُ الْقَدِيرِ، ج١، ص١٠٧.
- (١٨٥) المصدر السابق: الموضوع نفسه.
- (١٨٦) المصدر السابق: الموضوع نفسه.
- (١٨٧) ابن تيمية: مَقْدِمَةٌ فِي أَسْوَاطِ التَّفْسِيرِ، ص٩١.
- (١٨٨) سورة الصَّافَات: الآيتان ٦٤، ٦٥.
- (١٨٩) ابن عطية الأندلسي: الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ، ج١، ص٨٢.
- (١٩٠) المصدر السابق: الموضوع نفسه.
- (١٩١) المصدر السابق: ج١، ص٨٢، ٨٣.
- (١٩٢) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج١ ص٢٨، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (١٩٣) الأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ: معاني القرآن، ج١، ص٢٢، تحقيق: د. هدى محمود فُرَاعَة، الطَّبعة الثَّانِيَّة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- (١٩٤) الأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ: معاني القرآن، ج١، ص٢٢.
- (١٩٥) انظر: ابن الجوزي: زاد المسير، ج١، ص٢١.
- (١٩٦) أبو إسحاق الرَّجَّاحُ: معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٦٣، ٦٤، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، طبعة دار الحديث، القاهرة - مصر، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- (١٩٧) المصدر السابق: ج١، ص٦٤.
- (١٩٨) ابن قتيبة: تأويل مُشْكَلِ الْقُرْآنِ، ص٢٩٨ وما بعدها، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة مكتبة دار التُّرَاثِ، القاهرة - مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (١٩٩) المصدر السابق: ص٣٠٠. وقد نكَّرَ «أَبُو حَيَّانِ التَّوْحِيدِي» هَذَا الْكَلَامَ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ»، وَكَاهَ عَنِ «الْأَخْفَشِ»، وَلَا أَظُنُّهُ «الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ»، فَإِنِّي رَاجِعْتُ كِتَابَهُ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» فِي مَوْضِعِ تَفْسِيرِ ﴿الَّذِي﴾، فَلَمْ أَجِدْهُ نَكَرَ شَيْئًا مِنْ هَذَا، فَلَرَبَّمَا قَصَدَ «الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرَ» أَوْ «الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرَ» وَأَظُنُّهُ أَبْعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ. هَذَا؛ وَقَدْ ذَكَرْتُ د. «عَائِشَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» قَرِيبًا مِنْ

ذلك، ونسبته للإمام «ابن قيم الجوزية» (رحمه الله). (انظر: أبوحيان التوحيدي: البحر المحيط، ج ١، ص ١٥٧. وانظر: د. عائشة عبدالرحمن: التفسير البياني للقرآن الكريم، ج ٢، ص ٤٢، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة - مصر، ٢٠٠٥م).

- (٢٠٠) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٣٠٦.
- (٢٠١) انظر: الطبري: جامع البيان، ج ١، ص ٢٠٨.
- (٢٠٢) الطبري: جامع البيان، ج ١، ص ٢٢٠، ٢٢١.
- (٢٠٣) الطبري: جامع البيان، ج ١، ص ٢٢١، ٢٢٢.
- (٢٠٤) المصدر السابق: ج ١، ص ٢٢٢، ٢٢٣.
- (٢٠٥) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٧٥.
- (٢٠٦) الألوسي: روح المعاني، ج ١، ص ١٠٣.
- (٢٠٧) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٤١.
- (٢٠٨) الرّازي: مفاتيح الغيب، ج ٢، ص ٩.
- (٢٠٩) المصدر السابق: ج ٢، ص ١١.
- (٢١٠) قوله: «فَقَا نَبِكُ» - جزءٌ من مَطَّلَعِ الْمُعَلَّقَةِ المشهورة للشاعر الجاهلي «امرئ القيس»، والتي يقول فيها: **فَقَا نَبِكُ مِنْ نِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمَلٍ** (انظر: ديوان امرئ القيس؛ ص ٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة - مصر ١٩٩٠م. وانظر أيضًا: أبو بكر بن الأنباري: شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات، ص ١٥، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٩٣م).

(٢١١) قوله: «عَفَّتِ الدِّيَارُ» - جزءٌ من مَطَّلَعِ الْمُعَلَّقَةِ المشهورة للشاعر المخضرم «ليبيد بن ربيعة العامري»، والتي يقول فيها:

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمِئَى تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

(انظر: شرح ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، ص ٢٩٧، تحقيق: د. إحسان عباس، طبعة وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ١٩٦٢م. وانظر أيضًا: أبو بكر بن الأنباري: شرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات، ص ٥١٧).

(٢١٢) سورة الفاتحة: الآية ٢.

(٢١٣) سورة التوبة: الآية ١.

(٢١٤) سورة النساء: الآية ١١.

- (٢١٥) سورة النور: الآية ٣٥.
- (٢١٦) الرّمخشري: الكشّاف، ج١، ص ٥٦، ٥٥.
- (٢١٧) (بَرَّتْ) أي: غلبت وسلبت.
- (٢١٨) الرّمخشري: الكشّاف، ج١، ص ٥٥.
- (٢١٩) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٢٢٠) انظر: الرّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٧.
- (٢٢١) انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص ١٦٣.
- (٢٢٢) وقد سلك الإمام «ابن قيم الجوزية» مسلك شيخه «ابن تيمية» فحاول أن يكشف عن بعض أسرار تلك الحروف دون التّعريض لحقيقة معناها. (انظر: بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية: ص ٩٠، ٩١، جمعه وخرّج أحاديثه: يسري السيد محمّد، راجعه ونسّق مادته ورثبها: صالح أحمد الشامي، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، رمضان ١٤٢٧هـ).
- (٢٢٣) انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٤٢.
- (٢٢٤) سورة البقرة: الآيتان ١، ٢.
- (٢٢٥) سورة آل عمران: الآيات ١ - ٣.
- (٢٢٦) سورة الأعراف: الآيتان ١، ٢.
- (٢٢٧) سورة إبراهيم: الآية ١.
- (٢٢٨) سورة السّجدة: الآيتان ١، ٢.
- (٢٢٩) سورة فصلت: الآيات ١ - ٣.
- (٢٣٠) سورة الشّورى: الآيات ١ - ٣.
- (٢٣١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٤٢.
- (٢٣٢) الرّركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ١٧٦.
- (٢٣٣) البقاعي: نّظم الدرر، ج١، ص ٧٩، ٨٠.
- (٢٣٤) ابن الجوزي: زاد المسير، ج١، ص ٢١.
- (٢٣٥) الرّركشي: البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ١٦٧.
- (٢٣٦) المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٢٣٧) سورة البقرة: الآية ٢٣.
- (٢٣٨) سورة مريم: الآية ١.

- (٢٣٩) سورة العنكبوت: الآيات ١، ٢.
- (٢٤٠) سورة الرُّوم: الآيات ١، ٢.
- (٢٤١) الطَّاهر بن عاشور: التَّحْرِير والتَّنْوِير، ج١، ص ٢١٢، ٢١٣.
- (٢٤٢) د. عائشة عبد الرَّحمن: الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٥٥.
- (٢٤٣) د. عائشة عبد الرَّحمن: التفسير البياني للقرآن الكريم، ج٢، ص ٤٢، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة - مصر، ٢٠٠٥م.
- (٢٤٤) د. عائشة عبد الرَّحمن: الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٥٧.
- (٢٤٥) انظر: المرجع السابق: ص ١٦٠.
- (٢٤٦) د. عائشة عبد الرَّحمن: الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٧٩.
- (٢٤٧) المرجع السابق: ص ١٨٠.
- (٢٤٨) محمَّد أبو زهرة: زهرة التَّفاسير، ج١، ص ٩٥، ٩٦.
- (٢٤٩) محمَّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص ٢٧٤.
- (٢٥٠) انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٤٢.
- (٢٥١) السيوطي: الإِتقان في علوم القرآن، مج٢، ج٣، ص ٢٧.
- (٢٥٢) انظر: المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٢٥٣) انظر: المصدر السابق: الموضع نفسه.
- (٢٥٤) محمَّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص ٢٧٩.
- (٢٥٥) سورة فُصِّلَت: الآية ٢٦.
- (٢٥٦) الرَّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ٧.
- (٢٥٧) ابن الجوزي: زاد المسير، ج١، ص ٢٢.
- (٢٥٨) الرَّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ١٢.
- (٢٥٩) الرَّازي: مفاتيح الغيب، ج٢، ص ١٢.
- (٢٦٠) د. محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم .. نظرات جديدة في القرآن الكريم، ص ٢٢٤، اعتنى به: عمرو الشراقوي، الطبعة الثانية، دارالعصرية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
- (٢٦١) د. محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، ص ٢٢٤.
- (٢٦٢) محمَّد رشيد رضا: تفسير المنار، ج٨، ص ٢٧٦.
- (٢٦٣) سورة العنكبوت: الآية ٤٨.
- (٢٦٤) الرُّمخشري: الكشَّاف، ج١، ص ٥٦.

(٢٦٥) فقد روي عنه أنه (رضي الله عنه) قال: "إِنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكَانَتْ أَسْأَلُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ أُدْرِكَهُ". (انظر: علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي = البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ): كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ٤، ص ٦٠١، رقم ٣٩٦٨٨، تحقيق: بكرى حيايى - صفوة السقا، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(٢٦٦) الشوكاني: فتح القدير، ج ١، ص ١٠٧.

(٢٦٧) عبدالرحمن السعدي: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٤٠، تحقيق: عبدالرحمن بن معلاً اللويح المطيري، الطبعة الأولى، دار ابن الهيثم، القاهرة - مصر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٦٨) انظر: أ.د. السيد إسماعيل علي سليمان: فواتح سور القرآن الكريم - أنواعها ودلالاتها، ص ١١ - ٥١، الطبعة الثالثة، مكتبة الإيمان، القاهرة - مصر، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٢٦٩) د. السيد إسماعيل: فواتح سور القرآن الكريم، ص ٥١.

(٢٧٠) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢٧١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٦.

(٢٧٢) سورة القيامة: الآيتان ١٨، ١٩.

(٢٧٣) سورة ص: الآية ٣٨/٨٨.

(٢٧٤) د. محمد طاهر القادري: فلسفة الحروف المقطعة - تفسير (ألم) نموذجاً، ص ٢٠، الطبعة الأولى، دار الضياء، الكويت، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

(٢٧٥) انظر: أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ١، ص ٩٣، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢٧٦) انظر: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٥هـ): بحر العلوم، ج ١، ص ٢١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت. أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ١٥٦، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٢٧٧) د. محمد طاهر القادري: فلسفة الحروف المقطعة، ص ٢١.

(٢٧٨) د. مشكور كاظم العوادي: مقاصد القرآن - مدخلٌ كَشْفِيٌّ بالحواميم للسَّبْعِ الطَّوَالِ، بحثٌ منشورٌ في مجلَّة المنهاج، العدد ٦٣، السنة السادسة عشرة، خريف ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ٨٦، بيروت - لبنان.

- (٢٧٩) المرجع السابق: الموضوع نفسه.
- (٢٨٠) الدكتور «مشكور كاظم العوادي»: من «العراق»، ويعمل أستاذًا مساعدًا في «جامعة الكوفة».
- (٢٨١) للدكتور «محمد الطوانسي» (رحمه الله) بحثٌ حول مُصطلحي (التفسير) و(التأويل) بيّن من خلاله أقوال «أهل العلم» حول هذين المصطلحين مُنتهيًا إلى أنَّهما مُترادفان لا متباينان. وهذا الرأي يُدعمه المعنى اللغويُّ لهذين المصطلحين من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى استعمالُ المُفسرين الأوائل كـ «مجاهدين جبر» و«ابن جرير الطبري» لمصطلح (التأويل) بدلًا من (التفسير) مما يدلُّ على أنَّهما مُترادفان. (انظر: د. محمد أحمد عبدالمجيد الطوانسي: دراسات في فهم القرآن وإعجازه وتفسيره، مبحث «التفسير والتأويل»، ص ١٠٩ وما بعدها، ط. المؤلف، القاهرة - مصر، ٢٠١١م).
- (٢٨٢) محمد أبو زهرة: زهرة التفسير، ج ١، ص ٩٦.
- (٢٨٣) الرّمخشري: الكشاف، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.
- (٢٨٤) أبو بكر الباقلاني: إعجاز القرآن، ص ٤٠.
- (٢٨٥) يقول «الطاهر بن عاشور»: "وهذا وهم؛ لأنَّ تأليف الكلام من أصوات الكلمات أشدُّ دلالةً على حدوثه من دلالة «الحروف المقطعة» لقلّة أصواتها" ا.هـ. (انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج ١، ص ٢١٥).
- (٢٨٦) سورة الروم: الآيات ١، ٢.
- (٢٨٧) انظر: الرّكشي: البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٧٥.
- (٢٨٨) انظر: محمود الهندي: هامش تحقيق كتاب «تفسير ذو النون المصري - التفسير العرفاني للقرآن الكريم»، ص ٣٩، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، ٢٠٠٧م.
- (٢٨٩) محمد رشيد رضا: تفسير المنار، ج ١، ص ١٣٩.
- (٢٩٠) الألويسي: روح المعاني، ج ١، ص ١٠٣، ١٠٤.
- (٢٩١) هذا الحديث: أخرجه «الديلمي» عن «أبي هريرة» (ج ١/ص ٢١٠/رقم ٨٠٢)، وضعفه «المنذري» (ج ١/ص ٥٩)، وعزاه لـ «أبي منصور الديلمي»، و«أبي عبد الرحمن السلمي» في «الأربعين» التي له في «التصوف». وقال «العراقي» في «تخريج أحاديث الإحياء» (ج ١/ص ٣٩): "رواه «أبو عبد الرحمن السلمي» في «الأربعين» له في «التصوف» بإسناد ضعيف". (انظر: جلال الدين السيوطي: جامع الأحاديث، ج ٩، ص ٣٠٨، رقم ٨٤٨١).
- (٢٩٢) انظر: د. السيد إسماعيل: فواتح سور القرآن الكريم، ص ١٥.
- (٢٩٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠.
- (٢٩٤) انظر: ابن عجيبة: إيقاظ الهمم شرح متن الحكم، ص ٨٧.